



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

المصادرات والمغارم في المغرب الاسلامي (22هـ-297هـ)

Confiscations and fines in Islamic Morocco (22-297 AH)

موسى، معتز جعفر

إشراف: الأستاذ الدكتور حيدر مزهر عسكر العابدي

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/250>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-94>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط-كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المصادر والمغارم في المغرب الاسلامي

(٢٢٢هـ - ٢٩٧هـ)

رسالة تقدّم بها

معتز جعفر موسى

إلى مجلس كَلِيّة التربية للعلوم الإنسانية وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في التاريخ الإسلاميّ

إشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر مزهر عسكر العابدي

٢٠٢٦م

١٤٤٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْنُوا بِهَا إِلَى الْحَمَّامِ لِتَأْكُلُوا
فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة: الآية: ١٨٨



إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (المصادر والمغارم في المغرب الإسلامي (٢٢-٢٩٧هـ)) التي كتبها الطالب (معتز جعفر موسى) جرى بإشرافي في قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي.

التوقيع

أ. د حيدر مزهر عسكر

التاريخ:

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

أ. م. د. محمد حسين التتويطي

رئيس قسم التاريخ

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن - أعضاء لجنة المناقشة - أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (المصادر والمغرم في المغرب الإسلامي (٢٢-٢٩٧هـ)) التي قدّمها الطالب (معتز جعفر موسى)؛ وناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في التأريخ الإسلامي؛ بتقدير (جيد جداً).

عضو اللجنة :

عضو اللجنة:

الاسم: د. علي الحامدي

الاسم: د. سميح بدر عبد الله

التوقيع:

التوقيع:

التاريخ:

التاريخ:

٢٠٢٣/٩/١٥

عضو اللجنة (المشرف)

رئيس اللجنة

الاسم: د. عبد العزيز خستار

الاسم: د. أحمد مهاد خربان

التوقيع:

التوقيع:

التاريخ:

التاريخ:

٢٠٢٣/٩/١٥

٢٠٢٣/٩/١٥

أصادق على ما جاء في قرار لجنة المناقشة

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

الاسم: أ.د. محمود حمود عراك القرشي

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٢٣/٨/١٢



الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا إلى من ربياني صغيراً
أبي وأمي رحمهما الله اللذين جهدا لإيصالني لما أنا
عليه اليوم. وإلى زوجتي وابنائي الأعزاء علي ونرجس
وعباس وفاطمة ومسك.

الشكر والعرفان

الشكر لله والحمد حتى يرضى بما أنعم عليّ بنعمٍ لا تعد ولا تحصى، حمدًا لا ينفذ أوله ولا ينقطع آخره.. لما خصني به من عظيم رعايته ومنه عليّ بتيسير أمري لإنجاز هذا العمل.
وبعد..

لا يسعني في البدء إلا أن أتقدم بخالص شكري وامتناني واعتزازي لأستاذي الدكتور حيدر مزهر عسكر الذي تفضل عليّ بإتمام هذه الرسالة، فأسداها بجهود علمية واضحة ومتابعة فنية مخلصّة، فكان لي أختًا عزيزًا وأستاذًا جليلاً أفادني بغزير علمه وجاد عليّ بسديد رأيه لإخراج هذا العمل بشكله الحالي، أدعو الله (عزّ وجلّ) أن يمنّ عليه بموفور الصحة والعافية ويوفقه لعمل الخير.

والشكر موصول لأساتذتي في السنة التحضيرية الذين درست على أيديهم وأسدونني بفيض كرمهم وعطاء علمهم وهم: الأستاذ الدكتور رياض عبد الحسين الب دراوي، والأستاذ الدكتور فاضل جابر ضاحي، والأستاذ الدكتور عقيل عبد الله ياسين، والأستاذة الدكتورة أسراء مهدي مزبان، والأستاذ الدكتور احمد محمد جودي، والأستاذ المساعد الدكتور شمخي يابر عويد، والأستاذة المساعدة الدكتورة شيماء بدر عبد الله، والأستاذة المساعدة الدكتورة سوسن فاضل كاظم، أسأل الله أن يحفظ ويوفق الجميع فهو السميع المجيب.

وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الملاك الإداري لقسم التاريخ وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد حسين السويطي، والأستاذ الدكتور كريم أحمد السعدون مقرر الدراسات العليا، وأشكر أساتذتي في مرحلة البكالوريوس وفاءً لهم.

كما لا أنسى من وقف إلى جانبي وأنا في هذه المرحلة المهمة من حياتي
والذين لم يبخلا بوقتهما وعلمها في مساعدتي ومؤازرتي رغم مشاغلهم فلصديقي
العزیزین الاستاذین محمد حمید عبد ضیدان و أكرم فؤاد مطرود غاية المحبة
والدعاء لهما بالتوفيق والنجاح على ما بذلاه في مساعدتي في التوجيه والقراءة،
كما أشكر أخي العزيز رسول جعفر موسى وأخي وصديقي العزيز محمد صياح
على دعمهما النفسي المستمر لي.

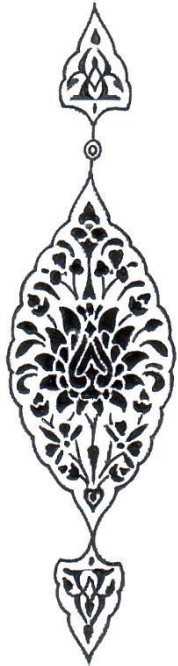
وجزى الله الجميع خير الجزاء

الباحث 

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
إقرار المشرف	أ
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	
الشكر والعرفان	
المحتويات	د
المقدمة	١٩-١
الفصل الأول: المصادرات في الفقه اللغوي، مع قراءة عامة لأوضاع المغرب الإسلامي .	٦٠-٢١
المبحث الأول: المصادرات في الفقه اللغوي	٢٤-٢١
المبحث الثاني: المصادرات في القرآن الكريم والحديث النبوي	٢٨-٢٥
المبحث الثالث: موقف فقهاء الإسلام من المصادرات	٣٥-٢٩
المبحث الرابع: ملامح الحياة السياسية للمغرب الإسلامي (٢٢-٢٠٠٧هـ)	٦٠-٣٦
الفصل الثاني: المصادرات في زمن الدولتين الأموية (٤١-١٠٦هـ) والعباسية (١٣٢-٢٦٩هـ) في بلاد المغرب الإسلامي.	١٠٦-٦٢
مقدمة تاريخية	٦٥-٦٢
المبحث الأول: المصادرات في الدولة الأموية (٤١-١٣٢هـ)	٩٣-٦٦

٩٩-٩٤	المبحث الثاني: المصادرات في الدولة العباسية (١٣٢-٢٩٧هـ)
١٠٦-١٠٠	المبحث الثالث: المصادرات في الدولة الأغلبية (١٨٤-٢٩٦هـ)
١٣٩-١٠٩	الفصل الثالث: المصادرات في الدول المستقلة
١٠٩	توطئة عامة
١١٣	المبحث الأول: المصادرات في الدولة المدراية
١٣١-١١٤	المبحث الثاني: المصادرات في الدولة الرستمية
١٣٩-١٣٣	المبحث الثالث: المصادرات في الدولة الإدريسية
١٤٥-١٤٣	الخاتمة
١٧٨-١٤٨	قائمة المصادر والمراجع
A	Abstract





المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد، وعلى آله وصحبه الغر الميامين أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أن موضوع دراستنا هو (المصادر والمغارم في المغرب الإسلامي ٢٢- ٢٩٦هـ) والذي يعنى بدراسة أهم وأخطر مرحلة في تاريخ المغرب الإسلامي والتي تنوعت فيها جغرافية المغرب السياسية منذ العصر الراشدي الذي شهد بواكير الفتح الإسلامي لتلك البلاد مروراً بالعصر الأموي الذي شهد إكمال تلك الفتوح وتوطيد سلطة العرب ونفوذهم هناك، وما لاقته الدولة الأموية من نمو وإخفاق أودى بضياح سلطتها هناك قبل انتهائها في المشرق، مارين بذكر الدولة العباسية التي لم يقدر لها أن تبسط سيطرتها بالكلية على تلك الأراضي الشاسعة التي تنوعت فيها الالهواء السياسية بين الفرق الدينية المختلفة مثل الشيعة والخوارج، ناهيك عن الأحزاب السياسية بين الأمويين والعباسيين بغض النظر عن الطامحين بالاستقلال من البربر.

هذا من حيث الدول التي تعاقبت على حكم تلك الديار، أما من حيث المضمون فدون شك تُعدُّ قضية المصادر المالية من القضايا الدقيقة التي ارتبطت بطبيعة السلطة السياسية وآليات الضبط الإداري والاقتصادي في الدولة الإسلامية، إذ لم تكن المصادرة مجرد إجراء مالي عابر يُتخذ بحق بعض الولاة أو



العمال أو ذوي النفوذ، بل كانت في حقيقتها أداةً سياسيةً وإداريةً ذات أبعاد متشابكة، تتقاطع فيها اعتبارات الشرع مع مقتضيات السلطة، وتتداخل فيها دوافع الإصلاح المالي مع نوازع الانتقام السياسي أو تثبيت الحكم أو إعادة توزيع الثروة والنفوذ. ولعلّ هذا التشابك هو ما جعل موضوع المصادرات المالية في المغرب الإسلامي خلال المدة الممتدة بين سنتي (٢٢-٢٩٦هـ) من الموضوعات التاريخية الشائكة التي تستدعي قراءةً علميةً متأنيةً تتجاوز السرد التقليدي للأحداث إلى تحليل البنى السياسية والاقتصادية والفكرية التي أفرزتها.

وقد شهد المغرب الإسلامي منذ بدايات الفتح الإسلامي تحولات سياسية وإدارية عميقة، ارتبطت بتعاقب أنظمة الحكم واختلاف المرجعيات السياسية والمذهبية التي حكمت الإقليم، بدءاً من مرحلة الولاة التابعين للدولة الراشدية (١١-٤١هـ)، ثم الأموية (٤١-١٣٢هـ)، وصولاً إلى العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ) وما شاهده من بروز الكيانات السياسية المستقلة نسبياً أو فعلياً كالدولة المدراية (١٤٠-٢٩٧هـ)، والدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٧هـ)، والأدارسة (١٧٢-٢٩٧هـ)، والأغالبة (١٨٤-٢٩٧هـ) وغيرها من القوى المحلية التي أعادت تشكيل المجال السياسي للمغرب الإسلامي. وفي خضمّ هذه التحولات برزت المصادرات المالية بوصفها ممارسةً متكررةً مارستها السلطة تجاه الولاة والعمال والقادة وأصحاب الأموال، إمّا بذريعة حماية المال العام ومحاسبة المتجاوزين، وإمّا



بوصفها وسيلةً لمعاقبة الخصوم السياسيين أو الحدّ من تنامي نفوذ بعض الشخصيات التي قد تشكّل تهديداً لاستقرار السلطة القائمة.

ومن هنا تبرز أهميّة هذا البحث؛ إذ يسعى إلى دراسة المصادرات الماليّة في المغرب الإسلامي دراسةً تاريخيّةً تحليليّةً تكشف طبيعة هذه الظاهرة وأسبابها وامتداداتها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتبيّن مدى انسجامها أو تعارضها مع المبادئ الشرعيّة التي أرسّتها الشريعة الإسلاميّة في حماية الملكية الخاصّة وصيانة الأموال ومنع التعسف في استعمال السلطة. فالحديث عن المصادرات الماليّة ليس حديثاً عن وقائع ماليّة منفصلة، بل هو حديث عن طبيعة الدولة الإسلاميّة نفسها، وعن حدود السلطة التنفيذيّة، وعن العلاقة بين الحاكم والرعيّة، وعن مفهوم العدالة الماليّة في الفكر والممارسة.

وتتجلّى أهميّة هذا الموضوع في كونه يسلّط الضوء على جانبٍ كثيراً ما أغفلته الدراسات التاريخيّة التقليديّة التي انشغلت بالحروب والتحوّلات السياسيّة الكبرى وأسماء الحكّام، في حين ظلّت السياسات الماليّة والإجراءات الإداريّة المرتبطة بها بعيدةً عن دائرة البحث المتخصّص، على الرغم من كونها تمثّل مرآةً دقيقةً لفهم طبيعة الحكم وآليات السيطرة وإدارة الموارد والثروات. فالمصادرات الماليّة تكشف عن البنية الحقيقيّة للعلاقة بين المركز والأطراف، كما توضّح كيف



استُخدم المال أداةً لترسيخ النفوذ أو معاقبة المعارضين أو إعادة إنتاج التوازنات السياسية داخل الدولة.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميةً إضافيةً من كون المغرب الإسلامي مثل فضاء حضارياً متنوعاً اتسم بتعدد الأعراق والقبائل والاتجاهات الفكرية والمذهبية، الأمر الذي جعل السياسات المالية فيه أكثر تعقيداً وحساسيةً مقارنةً بالشرق الإسلامي. فقد كان الحُكّام في كثيرٍ من الأحيان يلجؤون إلى المصادرات المالية لتأمين الولاءات القبلية أو تمويل الحملات العسكرية أو الحدّ من تمرد بعض القوى المحلية، وهو ما جعل هذه الظاهرة ترتبط بالسياق السياسي والاجتماعي ارتباطاً وثيقاً لا يمكن فهمه بمعزل عن الظروف التاريخية المحيطة به.

أمّا مشكلة البحث، فإنّها تتمثّل في محاولة الكشف عن حقيقة المصادرات المالية في المغرب الإسلامي: هل كانت هذه المصادرات تستند إلى أسس شرعية وقانونية تهدف إلى حماية المال العام ومحاسبة الفاسدين، أم أنّها تحوّلت في كثيرٍ من الأحيان إلى أداةٍ سياسية تُستخدم لتصفية الخصوم وتعزيز السلطة؟ وإلى أيّ مدى أسهمت طبيعة النظام السياسي في المغرب الإسلامي في توسيع دائرة المصادرات أو الحدّ منها؟ وهل اختلفت دوافع المصادرة وآلياتها من مرحلة تاريخية إلى أخرى تبعاً لاختلاف الأنظمة الحاكمة والظروف السياسية والاقتصادية؟



كما تتبع مشكلة البحث من وجود تباين واضح في الروايات التاريخية المتعلقة بالمصادر المالية، إذ إنّ بعض المصادر تعاملت معها بوصفها إجراءات إصلاحية عادلة، في حين صوّرتها مصادر أخرى على أنّها مظاهر تعسف واستبداد سياسي. وهذا التباين يفرض على الباحث ضرورة اعتماد منهج نقدي صارم يقوم على المقارنة والتحليل واستقراء الظروف المحيطة بالنصوص التاريخية، وعدم الاكتفاء بالنقل المجرد للروايات.

وانطلاقاً من ذلك، تقوم فرضية البحث على أنّ المصادر المالية في المغرب الإسلامي لم تكن ذات طبيعة واحدة، بل اختلفت دوافعها وأهدافها تبعاً لطبيعة السلطة السياسية والظروف الاقتصادية والأمنية التي مرّت بها المنطقة. فبعض المصادر جاء في إطار السعي إلى ضبط الإدارة المالية ومحاسبة العمال المتجاوزين، في حين ارتبط بعضها الآخر بالرغبة في تعزيز النفوذ السياسي وإضعاف المنافسين أو مواجهة الأزمات المالية التي تعرّضت لها الدولة. كما يفترض البحث أنّ غياب الرقابة المؤسسية الواضحة في بعض المراحل التاريخية أسهم في توسيع سلطة الحكّام في التصرف بالأموال وممارسة المصادر بصورة قد تتجاوز الضوابط الشرعية.



وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار هذه الفرضية عبر تتبع حوادث المصادرات المالية وتحليلها في سياقاتها السياسية والإدارية والاقتصادية، مع محاولة التمييز بين المصادرات التي يمكن عدّها إجراءات قانونية تستند على مبررات شرعية وإدارية، وبين تلك التي كانت ذات طابع سياسي انتقامي أو استبدادي.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، فقد اقتضت طبيعة الدراسة اعتماد المنهج التاريخي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر التاريخية المركبة، وذلك من خلال جمع الروايات المتعلقة بالمصادرات المالية من مصادرها الأصلية، ثم نقدها وتحليلها وربطها بسياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما اعتمد البحث المنهج المقارن في بعض المواضيع، من خلال مقارنة سياسات المصادرة بين الأنظمة السياسية المختلفة التي حكمت المغرب الإسلامي، فضلاً عن الاستفادة من المنهج الوصفي في عرض الوقائع والأحداث وتحليل دلالاتها.

وقد حرص الباحث كذلك على توظيف القراءة النقدية للنصوص التاريخية، ولا سيما أنّ كثيراً من المؤرخين الذين تناولوا أخبار المغرب الإسلامي كانوا متأثرين بانتماءاتهم السياسية أو المذهبية، الأمر الذي انعكس على طريقة عرضهم لحوادث المصادرات المالية. ومن هنا جاءت الحاجة إلى إعادة قراءة هذه



النصوص بروح نقديّة علميّة تستحضر طبيعة المرحلة التاريخيّة وظروف تدوين الرواية وأهداف المؤلّفين.

وتتفرّع عن هذه الدراسة جملةً من الأسئلة المنهجية التي تسعى إلى بناء إطار تحليليّ متكامل للموضوع، ومن أبرزها:

ما المقصود بالمصادر المالية في الاصطلاحين السياسي والفقهّي، وكيف تطوّر مفهومها في البيئة الإسلاميّة؟

ما أبرز الدوافع السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة التي دفعت السلطات الحاكمة في المغرب الإسلامي إلى اللجوء للمصادر؟

هل كانت المصادر المالية تخضع لضوابط شرعيّة وقضائيّة واضحة، أم أنّها ارتبطت في الغالب بإرادة الحاكم وتقديراته السياسيّة؟

ما أثر المصادر المالية في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمغرب الإسلامي؟
إلى أيّ مدى انعكست الانقسامات السياسيّة والمذهبيّة في المغرب الإسلامي على طبيعة المصادر المالية وحجمها؟

هل يمكن اعتبار المصادر المالية وسيلةً من وسائل الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، أم أنّها كانت مظهرًا من مظاهر الاستبداد السياسي؟



وما طبيعة العلاقة بين ضعف السلطة المركزيّة واتّساع ظاهرة المصادرات الماليّة في الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة؟

غير أنّ البحث في هذا الموضوع يواجه جملةً من الصعوبات العلميّة والمنهجيّة، وفي مقدّمتها ندرة المادة التاريخيّة المتخصّصة بالمصادرات الماليّة، إذ لم تُفرد لها المصادر القديمة أبواباً مستقلّة في الغالب، وإنّما وردت متفرّقة ضمن أخبار الولاة والثورات والأحداث السياسيّة، الأمر الذي استدعى جهداً كبيراً في تتبّع الروايات وجمع شتاتها من بطون المصادر المختلفة.

كما أنّ كثيراً من حوادث المصادرات الماليّة لم تصل إلينا بصورة واضحة أو مفصّلة؛ بسبب حساسيّة الموضوع وارتباطه المباشر بممارسات السلطة السياسيّة، ولا سيّما عندما تكون المصادرة قائمةً على أسسٍ تتعارض مع قواعد الشرع الإسلامي أو تتجاوز الضوابط القضائيّة. ومن المعروف أنّ عدداً من المؤرّخين كانوا يتحاشون الخوض في بعض القضايا التي قد تُظهر انحراف الحكّام أو تعسفهم، إمّا خوفاً من السلطة، أو مراعاةً للاعتبارات السياسيّة والمذهبيّة، وهو ما أدّى إلى سكوت المصادر عن كثيرٍ من الوقائع أو عرضها بصورةٍ مقتضبةٍ ومشوّهةٍ أحياناً.



ويضاف إلى ذلك أنّ بعض الروايات التاريخية اتّسمت بالمبالغة أو الانحياز، سواء في تصوير حجم الأموال المصادرة أو في توصيف دوافع السلطة وأهدافها، الأمر الذي فرض على الباحث ضرورة التعامل بحذرٍ شديد مع النصوص التاريخية، ومقارنتها بمصادر متعدّدة للوصول إلى صورةٍ أقرب إلى الموضوعيّة العلميّة.

أمّا فيما يتعلّق بالدراسات السابقة، فإنّ المتنبّع للمكتبة العربيّة يلحظ ندرة الدراسات المستقلّة التي تناولت المصادرات الماليّة في المغرب الإسلامي بوصفها موضوعاً قائماً بذاته، إذ غالباً ما ورد الحديث عنها ضمن دراساتٍ أوسع تتناول النظم الماليّة أو الإدارة السياسيّة أو تاريخ الدول الإسلاميّة في المغرب. وقد تناولت بعض الدراسات الحديثة قضايا الخراج والجباية والأزمة الماليّة في المغرب الإسلامي، غير أنّها لم تخصّ المصادرات الماليّة بدراسةٍ تفصيليّة تكشف أبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والشرعيّة بصورةٍ شاملة، وتعد الدراسة التي قدمتها الباحثة (نوال بزة) بعنوان (الغرامات والعقوبات في المغرب الأوسط ق ٢ هـ - ١٠ هـ / ٨ م - ١٦ م دراسة سياسية واجتماعية و اقتصادية) الوحيدة التي تناولت هذا المجال، لكن ما يؤخذ على هذه الدراسة هو قلة التعمق والتتبع للمرحلة الزمنية التي قمنا نحن باختيارها، وهي تركز جهودها على المصادرات والغرامات في المغرب أيام الموحدين والمرابطين بصورة واضحة؛ وهذا عائد دون شك إلى كثرة



ما كتب عن تلك المرحلة من تاريخ المغرب الإسلامي، بغض النظر عن طول المدة الزمنية التي تناولتها في دراستها فكانت دراسة احصائية أكثر من كونها تحليلية. أضف إلى ذلك أنه قصر دراسته على المغرب الأوسط فقط في حين أننا تناولنا دراسة المغرب من أدناه إلى أقصاه، لكن هذا لم يمنعنا من الاستفادة من تلك الدراسة وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها الباحثة.

كما أنّ بعض البحوث التي عالجت موضوع المصادرات في التاريخ الإسلامي ركّزت على المشرق الإسلامي أو على عصور متأخرة، ولم تُقدّر للمغرب الإسلامي دراسةً وافية، الأمر الذي يمنح هذا البحث قدراً من الجِدّة والأهميّة العلميّة، ويجعله محاولةً لسدّ ثغرة واضحة في الدراسات التاريخية المتخصصة بتاريخ المغرب الإسلامي.

ومن هنا فإنّ هذه الرسالة لا تطمح إلى مجرد رصد الحوادث التاريخية المرتبطة بالمصادرات الماليّة، بل يسعى إلى تقديم قراءةٍ علميّةٍ معمّقة لطبيعة السلطة السياسيّة في المغرب الإسلامي وآليات اشتغالها المالي والإداري، والكشف عن العلاقة المركّبة بين المال والسلطة والشرعيّة في مجتمعٍ شهد تحولاتٍ سياسيّةً وفكريّةً عميقة خلال القرون الهجرية الثلاثة الأولى.



وفي مجال أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها في دراستنا فقد أثرنا تقسيمها على ما يأتي:

هنالك جملة من المصادر والمراجع التاريخية أسهمت في إغناء البحث وتوفير المواد الأولية اللازمة له، وبعض تلك المصادر تحتوي على نصوص ووثائق فقدت أو لم يتم العثور عليها بعد، فزاد ذلك من أهميتها، وبناء على هذا قمنا بإيرادها حسب الأهمية والفائدة التي قدمتها لموضوع الدراسة كل منها حسب الصنف التاريخي الذي تنتمي إليه ومنها:

أولاً: كتب التاريخ المغربي

أ- كتب المغرب الإسلامي العام

١- أبو العباس أحمد بن محمد ابن عذاري (ت بعد ٧١٢هـ) في كتابه:

-البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب:

ألف هذا الكتاب في مراكش أيام الدولة المرينية التي اسهمت في رعاية كتاب التاريخ^(١)، ويعد الكتاب من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها

(١) عبد الواحد ذنون طه، أثر الطبري على المؤرخين المغاربة دراسة تطبيقية مقارنة مع ابن عذاري المراكشي، ص ٨٧-٨٨.



في دراستنا؛ لما تضمنه من روايات أنفرد بها عمن سواه من المؤرخين، كذلك اعتماد المؤلف على نصوص تاريخية ضمن مؤلفات تاريخية ضائعة مما أضاف على كتابه أهمية بالغة، ومما يؤخذ على الكتاب هو الاختصار في ذكر الحوادث التاريخية، ويمكن تبرير ذلك بخوف المؤلف من إثارة النعرات القومية والمذهبية في ظل الدولة المرينية التي تتأى بنفسها عن تلك الصراعات، وقد اسهمت نصوص الكتاب في صياغة الشكل العام للدراسة لا سيما فيما يتعلق بتتبع نصوص المصادرات في الدولتين الأموية والعباسية والأغلبية.

٢- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلون الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ) في كتابه:

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر.

مما لا ريب فيه أن ابن خلدون هو من أكبر مؤرخي الإسلام شهرة وأهمية في العالمين العربي والأوربي على حد سواء، وقد عاش المؤرخ أياماً عصيبة، لا سيما في ظل انقسام المغرب الإسلامي على نفسه أيام المرينيين الذين بذلوا غاية الجهد لإعادة توحيده لكن جهودهم ذهبت سدى؛



بسبب عظم الصراع وتهتك نسيج الدولة^(١)، ومعلومات الكتاب عن بطون البربر هي الأهم في هذه الدراسة، فهو مهتم بدراسة طبائعهم ومواقعهم وما تعرضوا له، ويضاف إلى ذلك أن ابن خلدون قد ألف كتابه هذا بين ظهرائي البربر^(٢) فكان أكثر اعتدالاً في سرد ما يتعلق بتاريخهم وما تعرضوا له من حوادث على مر الدول الإسلامية المتعاقبة على حكم المنطقة.

ب- كتب تاريخ الدول في المغرب الإسلامي

١- ابن الصغير المالكي (ت ٢٩٠ هـ) في كتابه:

- أخبار الأئمة الرستميين

من مؤرخي بلاد المغرب، وأصله من مدينة تاهرت، ينتمي فقهيًا إلى المذهب المالكي الذي ساد تلك البلاد ولا يزال ذا نفوذ قوي فيها حتى يومنا هذا، يعد هذا المؤرخ من المعاصرين للدولة الرستمية وقريب زمانيًا منها، وقد شهد آخر أيام تلك الدولة^(٣)، وما نعل عليه من خلال هذا الكتاب هو تفرد به بذكر طرف يسيرة من تاريخ الرستميين، ناهيك عما

(١) ينظر: إيف لاکوست، العلامة ابن خلدون، ص ٧٠-٧٥؛ فرانز روزنثال، مقدمة المقدمة، ص ٢٧.

(٢) أحمد محمد الشنواني، موسوعة عباقرة الحضارة العلمية في الإسلام، ص ٣٨.

(٣) ينظر: وداد القاضي، ابن الصغير مؤرخ الدولة الرستمية، ص ٣٨-٣٩.



ذكرناه عن قربه من الحوادث الحاصلة آنذاك، وقد أفدنا منه في الحصول على نصوص تتعلق بأئمة الدولة الرستمية وما جرى أيام دولتهم.

ثانياً: كتب التراجم

١- أبو زكريا يحيى بن أبي بكر الوارجلاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه:

- سير الأئمة وأخبارهم

يعد هذا الكتاب في غاية الأهمية للدارسين في أخبار الأباضية والاباضيين؛ خصوصاً إذا علمنا أن هذا المؤرخ قد قضى ربحاً طويلاً من الزمن يتنقل بين أماكن تجمعات أبناء هذه الفرقة^(١)، ومعلوماته في الغالب هي نتاج روايات متواترة وراسخة في الأذهان، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى أن رحلاته تلك قد أوقفته دون ريب على معلومات كتابية موثقة قد ضاعت بتقادم السنين لذا يعد مؤلفه مصدراً أصلياً لا غنى عنه للدارسين، وقد أفدنا منه في الفصل الثالث المتعلق بمتتبع حالات المصادرات في الدولة الأباضية في المغرب.

٢- أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني النفوسي (ت ٦٧٠هـ) في

كتابه:

(١) الزرويل صالح، الكتابة التاريخية عند أبي زكرياء يحيى الوارجلاني، ص ٢٦٠-٢٦٤.



- طبقات المشائخ بالمغرب

من المؤرخين الأمازيغ، نشأ وترعرع في كنف أسرة أباضية المذهب، تنقل بين مدينة ورجلان و توزر ثم إلى جزيرة جربة وبلاد الجريد متقصياً أخبار أبناء مذهبه^(١)، ويعد كتابه من أهم المصادر التي عولنا عليها في تتبع أخبار الأباضيين، لا سيما في القضايا المتعلقة بالانشقاقات المذهبية بين الاباضية وما نتج عنها من كوارث سياسية ودينية.

ثالثاً: كتب التاريخ المشرقي

١- أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه

-الإمامة والسياسة

من القضاة المشاهير أيام الدولة العباسية، ارتحل بين بغداد والكوفة والبصرة، وعين قاضياً في بلاد الدينور؛ لسعة علمه وفضله في الأدب والتاريخ^(٢)، ويعد كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة ضمن فئة كتاب

(١) العالية بن علي والزهرة بن عبدالله، علماء المغرب الأوسط من خلال كتاب طبقات المشايخ للدرجيني، ص ٩-١٢.

(٢) صادق المخزومي، ابن قتيبة منهجه وموارده في كتاب المعارف، ص ٢٨-٢٩، ص ٣٢.



التاريخ المشرقى التي رأت في المشرق مرتكزاً للأحداث والاهتمام، وقللت بذلك من أهمية تتبع أخبار بلاد المغرب، إلا أن الكتاب قد أفادنا كثيراً في فهم كثير من أحداث العصر الأموي لا سيما النزاع الكبير بين ولاية الدولة الأموية آنذاك. وأكثر ما يقلل من أهمية الكتاب التاريخية هو عدم صحة نسبته إلى ابن قتيبة^(١)، ناهيك عن انفراده بذكر روايات لم يتطرق لها غيره من المؤرخين مما يقلل من مصداقية الكتاب ودقة مرويّاته التاريخية.

٣- عز الدين أبو الحسن علي ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) في كتابه:

-الكامل في التاريخ

يضاهي ابن الأثير في شهرته كبار مؤرخي الإسلام كالطبري، وقد عرف بقربه من الأسرة الزنكية في الموصل، وترحل ابن الأثير في حواضر المشرق آنذاك مثل بغداد والقدس وحلب ودمشق وما سواها من مدن الجزيرة الفراتية طالباً العلم على يد كبار علماء عصره^(٢)، وقد أنفرد ابن الأثير على من سواه من مؤرخي المشرق بتتبع طائفة كبيرة من أخبار بلاد المغرب ليسد بذلك فجوة كبيرة في سرد تلك الأحداث لا سيما ما

(١) خالد كبير علّال، نقد كتب الأمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة، ص ٢٤-٢٥.

(٢) طارق محمود أبو هدهود، ابن الأثير ودوره في الكتابة التاريخية، ص ٨-٤.



يتعلق بالثورات التي نشبت في المغرب، ومن المآخذ التي تسجل على الكتاب هي عموميته في نقل أخبار المغرب، معتمداً على مصادر مغربية توصل إليها، لكنه أهمل كل ما يتعلق بالدويلات والإمارات المستقلة التي نشأت في المغرب طوال فترة دراستنا.

رابعاً: المراجع الحديثة

اعتمدنا خلال فترة إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المراجع الأساسية التي أسهمت في إثراء موضوع البحث وتوفير المادة العلمية اللازمة لمعالجة جوانبه المختلفة. ويأتي في مقدمة هذه المراجع كتاب تاريخ المغرب في العصر الإسلامي للمؤلف عبد العزيز سالم، الذي أفادنا بمعلومات تاريخية قيمة أسهمت في استكمال العديد من محاور الدراسة. كما اعتمدنا على كتاب دراسات في تاريخ المغرب وحضارته للمؤلف عبد الواحد ذنون طه، لما تضمنه من تحليلات مهمة للأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها المغرب الإسلامي.

ومن بين المراجع الرئيسة كذلك كتاب الدولة الأغلبية للمؤلف محمد الطالبي، الذي تميز بالدقة والشمول في تناوله لتاريخ دولة بني الأغلب، فضلاً عن اعتماده على طيف واسع من المصادر التاريخية المتنوعة. كما أفادت الدراسة من مؤلفات الباحث محمود إسماعيل، ولا سيما كتابيه الأدارسة والخوارج في بلاد



المغرب حتى القرن الرابع الهجري، لما يحتويانه من معلومات وتحليلات ثرية تتعلق بتاريخ الدول والحركات السياسية والفكرية في المغرب الإسلامي، وقد استثمرت تلك المادة بما يخدم موضوع الدراسة وأهدافها.

ولم تخل قائمة المراجع من المؤلفات الكلاسيكية ذات القيمة العلمية الكبيرة، وفي مقدمتها كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للمؤرخ أحمد بن خالد الناصري، الذي يُعد من أهم المصادر في تاريخ المغرب الأقصى، لما يقدمه من روايات تاريخية واسعة وتفاصيل دقيقة عن الأحداث السياسية والاجتماعية والحضارية. كما اعتمدنا على كتاب المغرب الإسلامي للمؤلف موسى لقبال، الذي وفر رؤية تحليلية متوازنة لمراحل تطور المغرب الإسلامي وأبرز تحولاته التاريخية، مما جعله مرجعاً مهماً في دعم العديد من القضايا التي تناولتها الدراسة.

وقد أسهمت هذه المراجع مجتمعة، بما تضمنته من معلومات وتحليلات ورؤى تاريخية متنوعة، في بناء إطار علمي متين للبحث، ومكنت من الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بصورة أكثر شمولاً وعمقاً.

وفي ختام هذه المقدمة، يمكن القول إن دراسة المصادرات المالية في المغرب الإسلامي تمثل مدخلاً مهماً لفهم جانب بالغ الحساسية من تاريخ الدولة



الإسلاميّة، لما تنطوي عليه من أبعادٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ وفقهيّةٍ تكشف طبيعة العلاقة بين السلطة والمال وحدود المشروعيّة في ممارسة الحكم. وإذا كانت المصادر قد أسكتت كثيراً من التفاصيل أو مرّت عليها مروراً عابراً، فإنّ إعادة قراءة هذه الوقائع في ضوء المنهج العلمي الحديث تظلّ ضرورةً معرفيّةً لفهم البنى العميقة للتاريخ الإسلامي في المغرب، واستجلاء طبيعة التحوّلات التي شكّلت ملامحه السياسيّة والاقتصاديّة عبر تلك المرحلة المفصليّة من تاريخه.

الباحث 

الفصل الأول

**المصادر في الفقه اللغوي، مع قراءة عامة
لأوضاع المغرب الإسلامي**



المبحث الأول

(المصادرات في الفقه اللغوي)

المصادرة لغة واصطلاحاً:

١- لغة: جاء في المعاجم اللغوية أنها من الفعل (صدر) وهي ما أصاب الإنسان في صدره فيقول صاحب التاج: "(وَصَدْرُهُ) يَصْدُرُهُ صَدْرًا: (أَصَابَ صَدْرَهُ) ، وَيُقَالُ: ضَرَبْتُهُ فَصَدْرَتُهُ، أَيِ أَصَبْتُ صَدْرَهُ. (و) صُدِرَ، (كُغْنِيَ. شَكَاهُ) ، فَهُوَ مَصْدُورٌ: يَشْكُو صَدْرَهُ"^(١)، وبالعودة إلى ابن منظور فقد عرف أصول الكلمة واشتقاقاتها قائلاً: "المَصْدَرُ أصلُ الكَلِمَةِ الَّتِي تَصْدُرُ عَنْهَا صَوَادِرُ الْأَفْعَالِ، وَتَفْسِيرُهُ أَنَّ الْمَصَادِرَ كَانَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ الذَّهَابُ وَالسَّمْعُ وَالْحِفْظُ، وَإِنَّمَا صَدَرَتِ الْأَفْعَالُ عَنْهَا، فَيُقَالُ: ذَهَبَ ذَهَابًا وَسَمِعَ سَمْعًا وَسَمَاعًا وَحَفِظَ حِفْظًا"^(٢)، ولو تقدمنا إلى المحدثين من أهل اللغة لوجدناهم يعرفون المصادرة بأنها: "(صادره) على كَذَا طَالِبُهُ بِهِ فِي إِلْحَاحٍ وَالدَّوْلَةُ الْأَمْوَالُ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهَا عُقُوبَةُ لِمَالِكِهَا"^(٣). ولو أردنا الانتقال إلى تعريف المستشرقين لها فسيكفيها من ذلك تعريف آدم متر لها بأن المصادرة تشمل المال

(١) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، ج ١٢، ص ٢٩٥.

(٢) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، ج ٤، ص ٤٤٩.

(٣) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٥٠٩.



الذي تأخذه الدولة من المصادر^(١). وكل التعريفات تعطي المعنى نفسه وهو يعني ذهاب الشيء.

٢- اصطلاحًا: أما أهل هذا الاختصاص فقد عرفوها بحسب آرائهم إلى تعريفات مختلفة اللفظ متفقة المعنى ومنها: "إنها حكم ولي الأمر بانتقال ملكية أشياء معينة من الشخص المعاقب إلى بيت المال"^(٢)، فيما قال غيره إنها: "نزع الملكية الخاصة مطلقًا من قبل الدولة"^(٣)، وهما يتطابقان مع تعريف آخر يقول أنها: "الاستيلاء على مال المحكوم عليه وأخذه أو اتلافه أو إخراجًا عن ملكه بالبيع عقوبة"^(٤)، ولعل أشمل تعريف لها هو إنها: "انتزاع كل ما في يد فرد أو مؤسسة خاصة من مال ثابت أو منقول ثبت أنه حاصل من طرق غير مشروعة كالغصب والاحتيال والرشوة والأجرة المحرمة والمكافأة من حاكم غير مسلم أو من حاكم مسلم غير ملتزم، لاسيما إذا كانت المكافأة من مال ليس خاصا بالدولة وإنما هو مغتصب من أفراد أو مؤسسات أو جماعات بقوة السلطان وينطبق هذا حتى على ما يبيع لمن يقع انتزاعه منه بسعر رمزي كما حدث كثيرًا في عدد من الأقطار الإسلامية خلال الحكم الأجنبي لها مما مارسه الحاكمون عندئذ مع عملائهم من أبناء تلك

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، ص ٢٥٢.

(٢) محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم لغة الفقهاء، ج ١، ص ٤٣٢.

(٣) خليل محمد قنن، مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٣م، ص ٢٨.

(٤) مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٧، ص ٣٥٣.



الأقطار"^(١)، وهم بالنتيجة متفقون على معنى واحد أيضًا هو أخذ مال المحكوم عليه جبرًا أو طوعًا تحت وصاية القانون.

والجدير بالذكر أن هنالك بعض الكلمات الأخرى التي تعطي المعنى والنتيجة ذاتها وقد لمسناها جليًا ونحن ننتبّع نصوصنا التاريخية الخاصة بالمغرب الإسلامي ومنها:

١- غرامة: والكلمة بشكلها العام مفهومة وواضحة وقد عرفها الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) بقوله: "والغرامة: ما يلزم أدائه، كالغرم، بالضم وكمكرم. وأغرمة إياه. وعرّمته. وقد غرم الدية، كسمّع"^(٢)، وقيل في تعريف آخر إنها: "الخسارة وفي المال ما يلزم أدائه تأديبا أو تعويضا يُقال حكم القاضي على فلان بالغرامة"^(٣)، وكلاهما يضعان نصب أعيننا أن العقوبة تشمل الجانبين التأديبي والتعويضي، هذا بالنسبة إلى أهل اللغة، أمّا أهل الاصطلاح فقالوا نفس رأي أهل اللغة في تبيان معناها وأنها لا تخرج عن قولهم^(٤)، وبالتالي فلا حاجة للتوسع في ذكر ما أورده لأن القول الأخير اختزله^(٥).

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، المملكة العربية السعودية، ج ٤، ص ١٣٦٥.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١١٤٢.

(٣) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٥١.

(٤) نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص ١٢٠.

(٥) وللاطلاع على التعريفات الأخرى ينظر: مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣١، ص ١٤٧.



٢- مغرم: أن للكلمة معناها المختلف عن سابقتها فقد عرفت على أنها: "(المغرم)

الغرامة (ج) مغارم وفي الحديث (أعوذ بالله من المغرم والمأثم) من الذنوب

والمعاصي (المغرم) المثل بالدين^(١)، وجاء أيضاً: "والمُغْرَمُ، كَمُكْرَمٍ: أَسِيرٌ

الْحُبِّ وَالِدَيْنِ"^(٢)، وهي مشتقة بذلك من الفعل (غرم) فيقال (غرم المال)^(٣).

٣- اتاوة: ورد ذكر هذه الكلمة كما سيأتي في المباحث القادمة، وهي تعطي نفس

الذي نحن في صدد بحثه، وقد عرفت على إنها: "الْجَزِيَّةُ وَالْخَرَجُ يُقَالُ

ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الْإِتَاوَةَ وَالرَّشْوَةَ وَقَالُوا شَكَمَ فَاهُ بِالْإِتَاوَةِ رِشَاهُ وَمَا يُؤْخَذُ كَرَهَا

أَتَاوَى"^(٤)، وقيل عنها أيضاً: "إِتَاوَةُ الْخَرَجِ، وَالرَّشْوَةُ، وَالْجُعَالَةُ، وَكُلُّ قِسْمَةٍ

تُقَسَّمُ عَلَى قَوْمٍ فَتُجَبَى كَذَلِكَ. قَالَ: يُؤَدُّونَ الْإِتَاوَةَ صَاغِرِينَ"^(٥).

وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن هذه هي الكلمات الوحيدة التي تدل على

معنى المصادر، بل أن هنالك غيرها الكثير، ومن ضمنها (المكوس) و(الديات)

و(الاتلاف) و(الحجر) وغيرها^(٦). ولكننا وكما أوضحنا مكتفون بما ورد عندنا ضمن

نطاق دراستنا في تاريخ المغرب الإسلامي.

(١) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٥١.

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١١٤٢.

(٣) أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٤١٩.

(٤) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٤.

(٥) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ١، ص ٥٠.

(٦) ينظر: حاتم فهد هنو الطائي، المكوس والمصادر في العهد السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠هـ/ ١٠٥٥-١١٩٢م)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ع ٤١، العراق، ٢٠٢٠م، ج ٤، ص ١٣٤؛ نوال بزة،

الغرامات والعقوبات في المغرب الأوسط، ص ٥٢-٦٥.



المبحث الثاني

المصادر في القرآن الكريم والحديث النبوي

إن القرآن الكريم يعد الدستور الذي لا ينفذ إليه الشك لدى كل المسلمين، وما جاء فيه من آيات تشريعية تعد قوانيناً نافذة ومعتبرة لدى كل فقهاء المسلمين، مع تباين في عملية فهم المراد من النص القرآني إذ ينقسم تفسيره بين عامة المسلمين على فرقتين هما أهل التنزيل وأهل التأويل، والفرق بينهما كبير، فالأول يبحث اسباب نزول الآيات الكريمة ودواعيها وهو أقرب إلى عملية البحث التاريخي، أما أهل التأويل فهم يعتمدون التفاسير التي تقترب من مفهوم الشيعة الاثني عشرية تقريباً والذين يرون في القرآن الكريم ظاهراً وباطناً، أوله واضح معلوم وباطنه خفي يحتاج إلى تفسير الأئمة المعصومين والراسخين في العلم^(١)، على أية حال، لم يكن باستطاعتنا والحال كهذه أن نجد آية قرآنية صريحة تجوز عملية مصادر الأموال أو تبين دواعي فرض هذه العقوبة، فيما خلا بعض الآيات القرآنية التي تبين إن المال وسيلة للتكفير عن بعض الذنوب كالقتل أو بعض الحدود الشرعية الأخرى، ومنها قوله تعالى: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ

(١) ينظر: اجنّس جولدتسيهر، المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن، ترجمة: عبد الحليم النجار، ص ٨٢ وما بعدها.



مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا"^(١)، وكذلك قوله عز وجل في حكم مظاهره الرجال لأزواجهم: "وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"^(٢)، كما أن هناك آية قرآنية أخرى يكون المال فيها كفارة لمن حنث بيمينه وفيها يقول عز من قائل: "لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ و لَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"^(٣)، وفي هذه الآيات دلالات واضحة على جواز أخذ المال كعقوبة أو حد شرعي، وقد علق أحدهم على إن المعنى التعبدى هو في تحديد العقوبة مقداراً لا في أصل تشريعها عقوبة وجزاء؛ لأنه معقول المعنى^(٤)، ولو عدنا إلى من شرح هذه

(١) سورة النساء، الآية ٩٢.

(٢) سورة المجادلة، الآية ٣.

(٣) سورة المائدة، الآية ٨٩.

(٤) الدريني، بحوث مقارنة، ص ١١١.



الآيات من أهل التفسير لما جازوا في بيانها ما ذكرنا وأن تعددت شواهدهم فيها وبيان من تقع عليهم الكفارة أو الدية أو المغرم^(١).

أما في مجال الحديث النبوي فقد اهتم النبي الأكرم محمد (ص وآله) ببيان عقوبة حالات أخرى؛ لأن دولته الناشئة كانت بحاجة إلى قوانين وتنظيمات هي دونما شك وحي إلهي علمه الله تعالى له، لكن أرادت حكمته أن لا تذكر في القرآن صراحة بل وردت على لسان نبيه على اعتبار أن الحديث النبوي مصدر تشريع ديني مكمل للقرآن الكريم في حال ثبوت صحته، والإفصاح عن أحكام بعض القضايا والمستجدات وبيان موقف الشرع الإسلامي كان وكما أسلفنا من مهام النبي الكريم محمد (ص وآله)؛ على اعتبار إن كل ما فعله النبي وقرره يعتبر سنة نبوية بأمر من الله تعالى استناداً إلى قوله تعالى "وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ"^(٢)، ولكن هنا يعترضنا أمر محوري لا بد من بيانه وهو كيفية تحري الحقيقة في فعل النبي المصطفى (ص وآله) وتقديره خصوصاً ونحن نعلم حجم المرويات الكاذبة التي ألصقت به وحاولت تشويه سيرته الغراء، وعلى أية حال فقد وردت بعض الأحاديث النبوية التي تشي بنوع من الترابط بين موضوع دراستنا وبين ما ورد

(١) ينظر تفسير الآيات بالتتابع: محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تفسير أي القرآن، ج ٧، ص ٣٠٤-٣١٤، ج ٢٢، ص ٤٥٨-٤٦٦، ج ٨، ص ٦١٦-٧١٢؛ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ٣٣٠-٣٣٧، ج ٨، ص ٧١-٧٢، ج ١، ص ٤٥٢-٤٥٦؛ محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٥، ص ١٥٦-١٦٣، ج ٢٨، ص ١٥-٢٣، ج ٧، ص ١٨-٢١.

(٢) سورة النجم، الآيات ٣-٤.



من أحاديث تتسم بطابع التشريع الاجتماعي والديني ومنها: "في كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَهُ لَبُونٍ لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا. مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا، وَشَطْرُ إِبِلِهِ عَرَمَةٌ مِنْ عَرَمَاتِ رَبَّنَا لَا يَحِلُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ"^(١)، ودلالة الحديث هنا عن زكاة الأموال وهو يجيز أخذ قدر معين من مال المسلم وما يملك، ويجيز أيضاً أخذه بالقوة أن امتنع الأخير عن أدائه كما هو واضح في نص الحديث. وهناك حديث آخر أيضاً فيه قول للنبي الأكرم محمد (ص وآله) عن التمر المعلق قوله: "مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ عَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فِيهِ الْقَطْعُ، وَمَنْ سَرَقَ دُونَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ عَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ"^(٢). والأحاديث الواردة أعلاه وأن وجد غيرها فهي قد نوقشت من قبل سابقينا واستدلوا من خلالها على جواز المصادرة كعقوبة تأديبية وتعويضية رادعة^(٣).

(١) أخرج هذا الحديث: أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٣٣، ص ٢٣٨-٢٣٩؛ أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، ج ٣، ص ١١؛ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٥٥٤.

(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ٣٤؛ محمد صبحي حلاق، اللباب في فقه السنة والكتاب، ص ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) خليل محمد قنن، مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي، ص ٣٨ وما بعدها.



المبحث الثالث

موقف فقهاء الإسلام من المصادرات.

تتعد آراء المذاهب الإسلامية في المسائل الشرعية وما يلحق بها من فرقة إلى أخرى، وبما أن المسلمين منقسمين على أقسام فقهية متعددة ومتباينة في المواقف والآراء كان لزاماً علينا أن نعود إلى فتاوى أئمة المذاهب الإسلامية في هذا الشأن من أجل الخروج بحصيلة نهائية، فنرى إن كان موقفهم موحدًا من عمليات المصادرات والمغارم أم لا؟ والحقيقة أن ذلك ينطوي على فائدة كبيرة فمن خلال هذه السطور سنكتشف هل كانت ممارسة هذه العقوبات تخضع إلى الضوابط الدينية التي أقرها علماء المسلمين أم لا؟ ويجد بنا التتويه إلى أمر ضروري وهو أننا سنعطي للمذهب المالكي والشيوعي أهمية أكبر في تناولنا لهذه الخصيصة بالذات؛ لأن كلا المذهبين كان لهما وقع كبير في المغرب فالأخير هو بنية ديموغرافية متوزعة النفوذ بين هذين المذهبين، لا سيما مع وجود قوي للمالكية في المغرب الأوسط، والشيعة الإسماعيلية بعد ذلك، وهذا لا يعني أن نغض الطرف عن مذهب الخوارج الذي قامت بناءً على وجوده دول مستقلة في المغرب، لكن الخلل الذي نواجهه في هذا الشأن هو نقص المصادر التي تعنى بالكشف عن فتيا الخوارج في هذا الجانب، وما يشاع من خصومهم لا يروي الحقيقة دومًا، فقد تكون كتابات غايتها تشويه عقائد الخوارج



دون أمانة في النقل، أما عن المذهبين الحنفي والشافعي فكانا قليلي النفوذ هناك ولا سيما مذهب الشافعية، أما المذهب الحنفي فكان متبعوه يبتغون من وراء التمثيل به غاية سياسية هي التقرب إلى الدولة العباسية التي تتخذ مذهباً فقهياً رسمياً للدولة^(١).

وبالعودة إلى آراء المذاهب الفقهية فنقول إنها متباينة ومتنوعة وهذا راجع إلى حكام الفقهاء المجددين في كل مذهب والتي تتغير وتتبدل تبعاً لتقدم الزمن ومتطلباته الجديدة، فضلاً عن أمر آخر مهم وهو أن المشكلة في جميع المذاهب إن مؤلفات أئمة المذهب الأصلية قد ضاعت بتقادم السنين وما هو موجود روايات قد نقلت عن تلاميذهم بمرور الزمن ومن جاء بعدهم، وفيها من التغيير والتبديل الشئ الكثير، ولكننا ملزمون بتتبع الآراء والوصول إلى الحقيقة ما أمكننا ذلك. وقد رأينا أثناء عملية البحث أن نقسمها بحسب تأثير المذاهب الفقهية في المغرب:

١- المذهب المالكي:

ينقسم رأي المالكية في المصادرة إلى من يجوز تعزيز الناس بأخذ مالهم في حالات منها أخذ اجرة العون من المطلوب الظالم^(٢)، في حين أن أحد فقهاء المالكية وهو الصاوي لا يجوز ذلك^(٣)، ولو عدنا إلى رأي صاحب المذهب وهو المقدم عليهم في هذا المجال لرأينا أن يجوز أخذ المال من الناس الممتنعين عن أداء الحقوق

(١) ينظر: إيناس محمد البهيجي، تاريخ جماعات الإسلام السياسي، ص ١٥٧.

(٢) علي بن أحمد العدوي، حاشية العدوي على شرح مختصر خليل للخرشي، ج ٨، ص ١١٠.

(٣) أحمد بن محمد الصاوي، الحاشية على الشرح الصغير على أقرب المسالك، ج ٤، ص ٥٠٤-٥٠٥.



الشرعية مثل الصدقات وفي ذلك يقول الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): "الأمرُ
عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمُسْلِمُونَ
أَخْذَهَا، كَانَ حَقًّا عَلَيْهِمْ جِهَادُهُ حَتَّى يَأْخُذُوهَا مِنْهُ"^(١)، ولعل اختلاف الآراء بين
أصحاب المذهب الواحد راجع إلى طبيعة الفتيا في كل زمان وما تتطلبه تلك
المقتضيات، فيما ذهب بعض فقهاء المذهب إلى قول وسط في ذلك فيجوزون
التعزير في المال إذا كانت جناية الجاني في المال نفسه أو في عوضه^(٢).

٢- المذهب الحنفي:

أجاز أبو يوسف القاضي (ت ١٨٢هـ) تعزير المذنبين بأخذ أموالهم^(٣) ولو
عدنا إلى ما كتبه أبو يوسف بنفسه في كتابه فنجد أن الغرامة بالمال أمر معمول به
في حالات منها فيما يتعلق بحفر القنوات المائية في الأراضي الزراعية بغير إذن
مالكها الأصلي فيتوجب على من قام بالحفر أخذ الإذن وأن لم يكن فعل ذلك فيحق
لمالك الأرض الأصلي تغريمه^(٤)، ويتقادم الزمن نرى أن فقهاء الحنفية الآخرين لا
يجوزن ذلك^(٥).

(١) مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، ج ١، ص ٢٦٩.
(٢) إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، الاعتصام، ص ٣٤٥.
(٣) ابن عابدين الدمشقي، رد المحتار، ج ٦، ص ١٠٥.
(٤) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الخراج، ص ١١٣.
(٥) ينظر: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، شرح السير الكبير، ص ١٠٣٣؛ ابن
الهمام الحنفي، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٢٣٠.



٣- المذهب الإسماعيلي:

يرى فقهاء الإسماعيلية أن التعزير بالمال أمر مفروغ منه ولا جدال فيه وهو امتحان من الإمام لاتباعه ليلبوا صبرهم وطاعتهم له، ودليلهم في ذلك أن النبي محمد (ص وآله) امتحن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أكثر من مرة، فأخذ كل ماله أو قسمًا منه في حالة أخرى، والأمر نفسه قد فعله الإمام علي (ع) مع ولده الحسين (ع) فقاسمه نعله^(١)، أمّا في حالة التعزير والمعاقبة فيفرضون على من اتهم بالرشوة والاختلاس أو الخيانة مصادرة أمواله كلها^(٢). ولو قارنا ذلك مع الفقه الشيعي الإثني عشري فالغرامة والمصادرة غير واضحة المعالم عندهم ولم نر ما يدل عليها، سوى حالة واحدة يكون من حق الحاكم أن يسجن المفلس حتى يبيع أمواله، أو أن يقضي عن ماله ولو يبيع ما خالف الحق^(٣).

٤- مذاهب الخوارج:

إن أهم مذهبين قد دخلا المغرب كما سيأتي في قراءتنا لتاريخه، هما المذهبين الأباضي والصفري^(٤)، والعودة إلى مؤلفات الفقه التابع لهاتين الفرقتين أمر متعسر

(١) القاضي النعمان بن حيون التميمي المغربي، المهمة في اتباع الأئمة، ص ٨٤-٨٥.

(٢) القاضي النعمان، الاقتصار، ص ١٢٣.

(٣) نجم الدين الطبسي، السجن والنفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص ٦١-٦٢.

(٤) للاطلاع على تاريخ الفرقتين ينظر: علي مصطفى الغرابي، تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين، ص ٢٨١-٢٨٣؛ علي يحيى معمر، الأباضية في موكب التاريخ؛ وفاء يعقوب جبريل برناوي، دولة بني مدرار الصفريّة بالمغرب الأقصى الإسلامي دراسة تاريخية حضارية



الحصول فكل مؤلفاتهم هناك قد فقدت بالتقادم أو إنها ضيعت قصدًا من قبل اعدائهم^(١)، فلم يتسن لنا الاطلاع على رأيهم في هذه العقوبة، بسبب ما اسلفناه عن ضياع مؤلفاتهم العقدية، وهي قليلة الحصول كما سنرى عند بحثنا في تاريخية العقوبة في ظل تلك الدولتين.

٥- المذهب الشافعي:

قال ابن الاخوة الشافعي (ت: ٧٢٩هـ) إن التعزير في الأموال هو قول قديم للشافعي^(٢)، ونص كلامه يوحي كما لو أن الإمام الشافعي قد عدل عن هذا الرأي لاحقًا! وبالعودة إلى ما كتبه الإمام الشافعي نفسه نجد أنه يجيز أخذ المال كغرامة من قاطع الطريق إذا ثبت عليه الجرم^(٣)، في حين أن الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) يرى أن الشرع لا يجوز مصادرة الأموال كعقوبة؛ لأنه لا مصلحة للمسلمين في ذلك وهذه عقوبة تنافي الشرع عنده، وأما ما يقال عن مقاسمة الخليفة عمر بن الخطاب لخالد بن الوليد في ماله لا يعد حجة على جواز ذلك؛ لأن الخليفة علم باختلاط مال خالد المكتسب مع أموال استقادها من ولايته^(٤).

(١٤٠-٣٤٧هـ / ٧٥٧-٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ٢٠٠٣م.

(١) ينظر: أكرم فؤاد مطرود، عقوبة النفي في المغرب، ص ٤٠-٤١.

(٢) محمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الاخوة، معالم القرية في احكام الحسبة، ص ١٩٤.

(٣) ينظر: محمد بن إدريس الشافعي، كتاب الأم، ج ٧، ص ٤.

(٤) ينظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، شفاء العليل في بيان الشبه والمخل وسالك التعليق، ص ٢٤٣-٢٤٤.



٦- المذهب الحنبلي:

أما فقهاء هذا المذهب، ولعل من أشهرهم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) الذي ذهب إلى جواز التعزير بالمال^(١) مخالفاً لسلفه ابن قدامة الحنبلي (ت ٥٤١هـ) الذي ينص على أن الغاية من العقوبة التأديب ولا يكون التأديب بالإتلاف^(٢) وإلى مثل رأي الأخير ذهب البهوتي (ت ١٠٥١هـ)^(٣).

وتلخيصاً لما تقدم ففقهاء المسلمين قد انقسموا بذلك على فرقتين أساسيتين في هذه المسألة وهما:

الفئة الأولى: وتضم مجموعة من اتباع المذاهب (الحنفي - المالكي - الشافعي - الحنبلي) يقولون بجواز التعزير بأخذ المال عقوبة لمن أجرم أو تعدا قوانين الله.

الفئة الثانية: والتي ترفض هذه القاعدة وتقول بعدم شرعية أخذ المال بنية العقوبة أو التعزير والمتفقون على هذا الرأي خليط من المذاهب السابقة أضف إليهم بعض فقهاء الزيدية^(٤).

(١) احمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، ج ٢٨، ص ٦٨.

(٢) عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي، المغني، ج ١٢، ص ٥٢٦.

(٣) منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، شرح منتهى الإرادات و المسمى: (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى)، ج ٣، ص ٣٦٦.

(٤) عن هذا التقسيم ينظر: خليل محمد قنن، مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي، ص ٣٨.



ولربما الاختلاف في هذه المسألة راجع إلى أن بعض من يرى عدم جواز ذلك؛ كي لا يسلط الحكام الظالمين على مقدرات الناس والتسلط عليها فإذا أجازوا لهم ذلك فكأنما أباحوا لهم أخذ أموال الناس دونما وجه حق، ولا شك في أن من افتى بعكس ذلك فلربما يكون ثقة منه في عدل الحاكم وأنصافه لرعيته ومراعاة للصالح العام للمسلمين^(١)، ولربما يقال أن كثيرًا من الفقهاء الذين حرّموا أخذ المال كعقوبة مستندون في رأيهم هذا إلى قول النبي الأكرم (ص وآله) : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام..."^(٢). وعلى أية حال فخلاصة الحديث أن المصادرة عقوبة واقعة لا محال في ظل القوانين القديمة والمحدثة.

(١) علي أبو البصل، الفقه المقارن، ص ٨٨.

(٢) احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥١هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٩٨.



المبحث الرابع

ملاح الحياة السياسية للمغرب الإسلامي (٢٢-٢٩٧هـ)

في بدء ما نود إيضاحه عن هذه المسألة هو تحديد الرقعة الجغرافية لبلاد المغرب الإسلامي وفق آراء المختصين الجغرافيين وما يسند أقوالهم تلك من وقائع تاريخية، ومن البديهي أن لفظ المغرب يعني كل ما يقابل المشرق، وقد حدد أرباب الجغرافيا بلاد المغرب من حدود مصر الغربية وصولاً إلى مدينة تطوان في غرب إفريقيا حالياً والواقعة على سواحل المحيط الأطلسي، وقد حدد الجغرافيون المسلمون برقة في غرب مصر وحتى مدينة طنجة في المغرب حالياً، رقعة المغرب الإسلامي سابقاً^(١)، ويرى بعض الباحثين أن الأندلس منذ فتحها سنة (٩٢هـ) وحتى قيام الأمانة الأموية هناك سنة (١٣٨هـ) كانت تابعة من الناحية الإدارية والسياسية لولاية المغرب الإسلامي^(٢).

فيما أدخل قسم آخر منهم جزيرة صقلية الواقعة في البحر المتوسط ضمن نطاق حدوده الإدارية^(٣)، وفي وقت لاحق واثناء سيطرة الدولة الأغلبية بالتحديد على المغرب الأوسط دخلت جزيرة كريت (اقريطش) ضمن

(١) ابن حوقل، صورة الأرض، ج ١، ص ٦٠؛ البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٦٧١؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ٢٢٨.

(٢) عبد العزيز فيلالي، المظاهر الكبرى في عصر الولاية ببلاد المغرب والأندلس، ص ١٢٦.

(٣) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ٢١٦.



النطاق المغربي^(١) والأقوال الثلاث اللاتي يعنون بأمر الأندلس وصقلية وكريت سيكونون بعيدين عن موضوع دراستنا هذه؛ حرصًا على الاختصاص بدراسة بيئة المغرب الإسلامي بالشكل الذي حددناه، خصوصًا وأن الطبيعة السياسية والبيئية لهذه المناطق مختلفة تمامًا عن بيئة المغرب التي وجدنا فيه وحدة وتشابهًا كبيرًا.

شهدت الدولة الإسلامية نموًا عسكريًا فاق التصورات في الفترة الأولى منه، وقد تنوعت الأسباب التي يوردها المؤرخون والباحثون عن طبيعة الفتوحات الإسلامية بين من يراها دعوة إلى الحق وتخليصًا للناس من ضلال الشرك والوثنية وبين آخرين يرون فيها غير ذلك ويجعلونها في خانة الحركات النفعية والتي ستدر على دولة الخلافة الفقيرة الكثير من الأرباح والمنافع المادية والبشرية^(٢)، وعلى أية حال فقد تقدم المسلمون باتجاه الغرب الإسلامي وسيطروا على مصر بشكل كامل مع بدايات العام (٢٢هـ) ثم توجهت انظارهم للسيطرة على ما يجاورها من البلاد، ولا بد أن لذلك اسبابًا وظروفًا مشابهة لبدء عمليات الفتح الإسلامي، فالمغرب أيضًا يعاني من الانقسام وضعف السلطة البيزنطية عليه مع وجود حركات سكانية مناوئة

(١) منى حسن محمود، دراسات في العلاقات بين الدولة الإسلامية والدولة البيزنطية في العصر العباسي الأول، ص ٧٧.

(٢) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الاسلام، ص ٧؛ محمد عبد الحي شعبان، صدر الاسلام والخلافة والاموية، ص ٣٥؛ روم لاندو، الاسلام والعرب، ص ٥٩.



لوجود الاخيرين على اراضيه^(١)، ويقابل ذلك حسابات عسكرية غايتها حفظ الأمن في مصر عبر حماية حدودها الغربية وقطع الطريق على محاولات البيزنطيين لاستعادة مصر عبر ضرب مراكز في الشمال الإفريقي، ناهيك عن شهرة تلك البلاد بثروات وأموال تدرها عليهم زراعة الزيتون، أضف إلى ذلك أن إفريقيا هي امراء القسطنطينية وكل عام خرجت فيه عن سيطرة الأخيرة كان العاصمة البيزنطية تعاني خوفاً من المجاعة^(٢)، لذلك بدأت عمليات التحضير لغزوها والسيطرة عليها بناءً على الاسباب التي أوردناها.

كان بدء هذه العمليات إبان العصر الراشدي بالغزوة التي قادها عمرو بن العاص نحو برقة وطرابلس سنة (٢٢هـ)^(٣)، ثم تلتها غزوة قام بها عبد الله بن سعد بن أبي سرح في العام (٢٧/٢٩هـ) وشجعه في ذلك كثرة الغنائم التي اصابها سلفه عند غزو برقة وطرابلس، وقد حقق بعض الانتصارات، إلا أنه عاد مكتفياً بما حصل عليه دون توطيد محل قدم هناك^(٤)، وفي الفترة اللاحقة توقفت عملية الفتوح، بسبب ما حل بدار

(١) للاطلاع اكثر ومعرفة اوضاع مصر قبيل الفتح الاسلامي والاضطهاد الذي عانى منه الاقباط على يد قيرس (المقوقس). ينظر: ألفريد بتلر، فتح العرب لمصر، ص ١٦٥-١٨٣؛ هارولد ادريس بل، الهيلينية في مصر من الاسكندر الاكبر الى الفتح العربي، ص ١٦٦.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ الى الفتح العربي، ص ١٩٥.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقيا والأندلس، ص ١١؛ الكندي، الولاة وكتاب القضاة، ص ٩-١٠؛ د.ر. هل، الحرب والسلام في تاريخ الدولة العربية، ص ١١١.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٢٥٣-٢٥٤.



الإسلام من فتنة استمرت وطالت ردحًا من الزمن؛ نتيجة مقتل الخليفة عثمان بن عفان سنة (٣٥هـ) والبيعة للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعده بالخلافة وما صادف الأخير من معارضة أجبت ضده من قبل الناكثين والقاسطين والمارقين الذين حالوا دون تحقيق دولة العدل الإلهية، ولم تفلح جهود الإمام في منعهم عن ما كانوا فيه من معارضة رغم بذله الجهود الكبيرة والمضنية في سبيل ذلك، إلا أن كل جهوده ذهبت أدراج الرياح، وقد بقيت الأزمة مستمرة طوال مدة خلافته وحتى مقتله سنة (٤٠هـ) وحينما تولى الإمام الحسن بن علي (عليه السلام) الخلافة جوبه أيضًا بمعارضة حاكم الشام معاوية بن أبي سفيان الذي أصبح المنافس الأقوى على الخلافة بعد مقتل الإمام علي (ع) وقد اثمرت جهوده في تحية الإمام الحسن (ع) وتنظيم أمور دولته بسياسة جديدة في الجانب السياسي والعسكري ناهيك عن جعله الخلافة وراثية في آل أبي سفيان^(١).

وما أن تفرغت حكومة معاوية بن أبي سفيان واستتب لها الأمر بعد العام (٤١هـ) حتى بدأت طلائع الحملات العسكرية تتجه نحو بلاد المغرب، وأن كانت في وقت أبكر من ذلك، فقد عاود والي مصر عمرو بن العاص حملاته على إفريقية وتوليته لعقبة بن نافع على غزوها للمرة الثالثة على التوالي في تاريخ المنطقة ثم

(١) ينظر: محمد حميد عبد ضيدان، روايات الواقدي (ت ٢٠٧هـ) عن العصر الراشدي في مصنفات البلاذري (ت ٢٧٩هـ) والطبري (ت ٣١٠هـ)، ص ٥٣-٥٦.



استمرت الحملات بعد ذلك بقيادة الوالي المصري معاوية بن حديج السكوني (٤٤ - ٦٢هـ) والذي استطاع فتح العديد من الحصون والمدن الإفريقية^(١)، ولم يتوقف الأمر عند هذا بل تطور الأمر أكثر إذ سرعان ما تغير الواقع العسكري في المغرب فبدأت العمليات العسكرية المنظمة التي تعتمد بناء الأمصار وتثبيت قواعد الوجود العربي على عكس ما كان يحصل سابقاً إذ كانت أشبه إلى الغزوات الخاطفة التي تغنم ثم تعود دون بناء مدن عسكرية تضمن وجود موطن قدم للمسلمين وقد تحقق هذا الإنجاز في ولاية عقبة بن نافع الأولى على إفريقية (٥٠-٥٥٥هـ) وذلك عبر بناءه مدينة القيروان التي اكتمل بناؤها في العام الأخير من ولايته الأولى^(٢)، واستمر الحال على ما عليه من التقدم في ولاية من أتى بعده، إذ عزل عقبة عن الولاية وخلفه في المنصب أبو المهاجر دينار مولى مسلمة بن مخلد الانصاري في الأعوام (٥٥-٦٢هـ) والذي هجر القيروان وبنى لنفسه مدينة جديدة بين ظهري البربر^(٣)، والمكتسب العسكري الذي حققه أبو المهاجر هو فتحه المغرب الأوسط كاملاً عبر سياسة اتسمت بالهدوء، واللين مع القبائل البربرية، والضغط على الروم والعمل على

(١) ينظر: ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ٤١-٤٢؛ النويري، نهاية الإرب في فنون الأدب، ج ٢٤، ص ٩-١٠.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ٢٢٦؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٦٣؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ٤٣-٤٤.

(٣) ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ٢، ٣٢٥؛ ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ١٤٢؛ السلاوي، الاستقصا في اخبار المغرب الأقصى، ج ١، ص ٨٠-٨٢.



قطع علاقاتهم مع البربر كي يتسنى له الحفاظ على الأمن والسلام الداخلي^(١)، وقد تحققت النقلة النوعية أيام خلافة عبد الملك بن مروان الذي استطاع خلال مدة خلافته (٦٥-٨٦هـ) القضاء على الفتن والثورات التي حدثت ضد الدولة الأموية، ولا سيما دولة آل الزبير في الحجاز، وثورات الخوارج في العراق وخراسان، وثورات القبائل القيسية في الجزيرة الفراتية^(٢)، فتهيأت له الفرصة للإمساك بزمام الأمور والتحضير لإعادة الأراضي الإفريقية إلى حوزة الدولة بعد الخسائر التي منيت بها جيوش الأمويين هناك ومقتل عقبة بن نافع وأبي المهاجر دينار في معركة تهودة^(٣) سنة (٦٣هـ)^(٤)، ثم تلاها مقتل زهير بن قيس البلوي على يد الروم^(٥)، فعمل على إرسال أكفأ الرجال الشاميين لإدارة العمليات العسكرية هناك، فقد وقع اختياره على حسان بن النعمان الغساني^(٦) وتوليته أمور المغرب سنة (٧٤هـ) والذي عمل على

(١) ينظر: خليفة بن خياط، تاريخه، ص ١٣٩؛ المالكي، رياض النفوس، ج ١، ص ٣٣.

(٢) عبد الأمير دكسن، الخلافة الأموية (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٤م-٧٠٥م) دراسة سياسية، ص ١٩٧-٣٠٧.

(٣) تهودة: هي موضع في منطقة الزاب من المغرب الأوسط قرب بسكرة ينسب إلى قبيلة (تهودة) البربرية التي تقطن فيه. وفيها بالقرب من بسكرة حدثت المعركة التي استشهد فيها عقبة بن نافع وهو يحارب البربر سنة ٦٤ هـ (٦٨٢ م) ولا يزال موضع تهودة يعرف اليوم بسيدي عقبة وهو عبارة عن واحة من النخيل بها مقام ذلك الفاتح الكبير. محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري (ت ٩٠٠هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ١٤٢-١٤٣؛ هوتما وأخرون، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩، ص ٢٨٢١-٢٨٢٢.

(٤) نهلة شهاب أحمد، عقبة بن نافع، ص ٩٨-١٠١.

(٥) الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، ص ٤٦؛ الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج ١، ص ٥٩؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٥٩.

(٦) هو: حسان بن النعمان بن عدي بن بكر بن مغيث بن عمرو بن مزيقيا بن عامر بن الأزد والملقب بأمير العرب والشيخ الأمين، توفي سنة (٨٦هـ) وقيل سنة (٩٠هـ). الصفي، الوافي بالوفيات، ج ١١، ص ٢٧٨؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٦، ص ٥٠-٥١. وللوقوف على إنجازاته في المغرب ينظر: حكيمة رمضان وصبرينة شريقي، فتوحات حسان بن النعمان الغساني في بلاد المغرب



تهيئة الظروف المناسبة لبناء دولة على غرار ما كان في الشام من نظام، واستمرت الجهود في سبيل فرض السيطرة كاملة على بلاد المغرب حتى تتوج ذلك في العام (٩١هـ) على يد موسى بن نصير اللخمي الذي وصل في فتوحه إلى أقصى المغرب واستطاع بفضل سياسته مع البربر أن يوطد نفوذ العرب هناك، ويجلي الروم عن أراضي المغرب بشكل منقطع النضير^(١)، وقد شهدت المدة الواقعة ما بين عامي (١٠٢-١٢٤هـ) العديد من الأزمات التي أربكت واقع المغرب السياسي والاقتصادي، وقد كللت بثورة البربر المضطهدين من قبل الولاة الأمويين، ولعل تلك الاضطرابات الشديدة التي عانى المغرب منها إبان تلك الحفبة شكلت عاملاً مهماً في تداعي وسقوط الدولة الأموية؛ بسبب إنهاك قواها البشرية والاقتصادية في معالجة تلك الأزمات، وما زاد الطين بلة هو وجود الخوارج الذين انغمسوا في الواقع المغربي واستطاعوا كسب العديد من البربر عبر دعوتهم إلى أفكارهم السياسية والعقدية ونجحوا في ذلك بصورة ملحوظة وقد قوضوا حكم بني أمية هناك لمدة من الزمن لولا

الإسلامي (٧٣-٨٥هـ / ٦٩٣-٧٠٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج، الجزائر، ٢٠١٥.

(١) ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٦١، ص ٢١١-٢١٢ ؛ ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ٢، ص ٣٣٢-٣٣٤ ؛ ابن خلكان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٥، ص ٣١٩ ؛ الباجي المسعودي، الخلاصة النقية في أمراء افريقية، ص ٧٧.



الجهود التي بذلها هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ) في إعادة المغرب إلى سلطته^(١).

إن كل الجهود التي بذلتها الدولة الأموية (٤١-١٣٢هـ) لضمان استقرار المغرب الإسلامي قد ذهبت أدراج الرياح، إذ قدر لهذه الدولة الضعف والانحيار التام في العام (١٣٢هـ) على يد جيوش العباسيين الذي قضوا على حكم بني أمية في المشرق، وفي هذه الاثناء كانت إفريقية تحت حكم عبد الرحمن بن حبيب الفهري^(٢) الذي نال اعتراف الدولة العباسية الناشئة؛ إذ كان من حسن حظه أن فترة ولايته بدأت في اللحظات التي كانت فيها الدولة الأموية على شفا حفر من الانحيار، وبين مدة صعود العباسيين إلى سدة الحكم، فلم يكن لأي من الدولتين بد من الاعتراف بولايته وتركه على عمله دون تدخل منه وإن كان قد اعترف بالولاء الظاهري لكليهما^(٣)، كل ذلك في وقت شهد فيه المغرب قيام امارات مستقلة ارجعها أحد الباحثين إلى جغرافية المنطقة الواسعة التي ساعدت على قيام الدول

(١) ينظر: اكرم فؤاد مطرود، عقوبة النفي، ص ٤٦-٤٧.

(٢) ابن ابي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري، سار إلى الأندلس بعد مقتل والده سنة (١٢٢هـ) بايعة أهل تونس سنة (١٢٥هـ) على الإمارة، وكانت إمارته مستقلة عن الأمويين والعباسيين لمدة عشر سنين ونيف، قتل سنة (١٣٧هـ) بمؤامرة دبرها أخوته عليه. ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية، ص ١٠٥؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٩١؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٨، ص ٩؛ الزركلي، الإعلام، ج ٣، ص ٣٠٣.

(٣) محمود حسن نصار، عبد الرحمن بن حبيب الفهري واليًا على إفريقية (١٢٧-١٣٧هـ) ٧٤٥م-٧٥٥م، مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، ع ١١، ص ١٨٥٠ فما بعدها.



المختلفة، والباعث الآخر هو سوء معاملة بعض ولاية المغرب لأتباع النزعات الخارجية^(١)، الذين بدأوا بالتخطيط لإقامة دويلات مستقلة عن جسد الخلافة المركزية، مشرعين بذلك لنظام الإمامة بحسب مفهومهم الخاص.

لم تكن الأمور في صالح الدولة العباسية التي أرادت وبشتى السبل فرض سيطرتها على المغرب الإسلامي عقب وفاة عبد الرحمن بن حبيب الفهري، فقد أرسلت سبعة ولاية من أجل ضبط أمور المغرب وإدخاله ضمن سيطرتها، ولابد أن ذلك ناتج عن خوفها من ضياع المغرب وانفصاله عن سلطانها؛ إذ شهدت هذه الفترة بالتحديد قيام الإمارة الأموية في الأندلس سنة (١٣٨هـ) على يد عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك الأموي، والذي كان يطمح دون ريب لاستعادة ملك ابائه^(٢)، ولعل وجود المنافسين الأقوياء من الخوارج والبربر الذين سيأتي الحديث عنهم هو من قوض سلطة العباسيين الهامشية هناك، والجدير بالذكر إن هؤلاء الولاية السبعة لم يتمكنوا من إقامة الدولة وضبط أمورها على الرغم من جهود بعضهم الحثيثة من أجل اتمام تلك المهمة ولذلك فضلنا إدراج اسمائهم دون التفصيل كثيرًا في

(١) أكرم فؤاد مطرود، عقوبة النفي، ص ٤٧-٤٨.

(٢) للتفاصيل عن ذلك ينظر: عبد الرحمن علي الحجي، التاريخ الأندلسي منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (٩٢-٨٩٧هـ/٧١١-١٤٩٢م)، ص ٢١٥ فما بعدها؛ فوزي مصطفى وعمار محمد النهار، تاريخ العصر العباسي والأندلسي السياسي والحضاري، ص ١٣٢-١٣٦؛ محمد إلهامي، رحلة الخلافة العباسية (رحلة العباسيين منذ بداية الثورة وحتى نهاية عصرهم الذهبي)، ج ١، ص ٣٤٩-٣٥١.



الحديث عنهم وهم كل من: الأغلب بن سالم بن عقال التميمي (١٤٨-١٥٠هـ)^(١)، وعمر بن حفص المهلب (١٥١-١٥٤هـ)، ويزيد بن حاتم بن قبيصة المهلب (١٥٤-١٧١هـ)^(٢)، وروح بن حاتم بن قبيصة المهلب (١٧١-١٧٤هـ)^(٣)، والفضل بن روح بن حاتم المهلب (١٧٧-١٧٩هـ)، وهرثمة بن أعين (١٧٩-١٨١هـ)، ومحمد بن مقاتل العكي (١٨١-١٨٣هـ)^(٤)، وقد بقيت أوضاع المغرب متوترة طوال هذه الفترة ما بين صراعات مع البربر والصفورية، إضافة إلى ظهور دولة شيعية في المغرب الأقصى سيأتي الحديث عنها، فكان لزامًا على العباسيين وضع حد لكل هذا فكانت خطوتهم إقامة إمارة مستقلة هناك تمثلت بالإمارة الاغلبية وسيأتي الحديث

(١) ابن سالم بن عقال بن خفاجة بن سودة التميمي، من أوائل المنضمين إلى الدعوة العباسية وكان من رفاق أبي مسلم الخراساني المقريين، تولى ولايتي طبنة والزاب في عهد محمد بن الأشعث الخزاعي، ثم تولى إمارة إفريقية بعهد من أبي جعفر المنصور سنة (١٤٨هـ)، قتل بسهم غدر من قبل الثائرين عليه سنة (١٥٠هـ). ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١٠٧؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٤٥؛ الباجي المسعودي، الخلاصة النقية، ص ٩٣؛ الزركلي، الإعلام، ج ١، ص ٣٣٤.

(٢) ابن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، ولاءه أبو جعفر المنصور ولاية مصر سنة (١٤٤هـ)، عمل على إصلاح أوضاع إفريقية وتمكن من ضبطها جزئيًا خلال فترة إمارته، توفي في رمضان سنة (١٧٠هـ) ودفن في القيروان بباب السلم. الكندي، الولاة، ص ١١١-١١٦؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٦، ص ٣٢٢-٣٢٦؛ ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ٢، ص ٧٣؛ ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١١٢.

(٣) روح بن حاتم ابن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة المهلب، الأمير، أبو حاتم، أحد الأجواد، والأبطال ولي ولايات جليلة للسفاح، والمنصور، وغيرهما. ولي السند، ثم البصرة، وكان أخوه يزيد بن حاتم أمير المغرب، فمات، فبعث الرشيد روحًا على المغرب، فقدمها سنة إحدى وسبعين، فولياها ثلاث سنين. ومات في رمضان، سنة (١٧٤هـ)، فدفن مع أخيه بالقيروان. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٤٤١.

(٤) أخ الخليفة العباسي هارون الرشيد من الرضاع، تولى إفريقية بعد هرثمة بن أعين سنة (١٨١هـ)، ينتمي إلى أرومة عريقة في الولاء إلى بني العباسي، حيث كان جده من قدماء الدعاة فيهم، عزل من منصبه بأمر من الرشيد سنة (١٨٤هـ) بعد شكاية أهل القيروان منه لكثرة مفاصده وظلمه للرعية. ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٨٩-٩٠؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٣، ص ٨٤؛ النائب الأنصاري، المنهل العذب، ص ٦١.



عنها لاحقاً^(١)، والملاحظ إن هذه الفترة شهدت توالي أربعة من آل المهلب على مقاليد السلطة في المغرب، وطموح هذه الأسرة في الحكم قديم يعود إلى أيام الصراع بين البيتين الأموي والزييري^(٢).

ولو عدنا إلى ترتيب الدولة المستقلة بحسب السياقات الزمنية لوجدنا أن للخوارج قصب السبق في ذلك؛ إذ قامت الدولة المدراية في سجلماسة سنة (١٤٠هـ)^(٣)، على يد عيسى بن يزيد^(٤) الذي انتخبه الصفريون إماماً لهم وبقي يترأسهم لخمس عشرة عاماً، والجدير بالذكر أن في اختيار سجلماسة عاصمة لهم ذكاء وفطنة؛ إذ أتاح لهم ذلك ضم كثير من أهل المغرب الأقصى إلى مذهبهم،

-
- (١) للتفاصيل عن حال المغرب إبّان تلك الحقبة ينظر: وصال حمدي إسماعيل، السياسة العباسية في بلاد المغرب في العصر العباس الأول (١٣٢-٢٣٢هـ / ٧٥٠-٨٤٨م)، ص ١١٩-١٦١.
- (٢) الصفريّة: من فرق الخوارج المحكمة الأولى، يختلف المؤرخون حول سبب تسمية هذه الفرقة، فهناك من يرى أنهم ينسبون إلى عبيد الله بن صفار التميمي، وقيل أنما سموا صفريّة لاصفرار وجوهمهم، وهناك رأي ثالث ينسبهم إلى آل المهلب بن أبي صفرة، والرأي الراجح هو أنهم ينسبون إلى زياد بن الأصفر. ومن جملة عقائدهم أنهم لا يكفرون القاعدين عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، وأن التقية جائزة في القول دون العمل وسواها من العقائد الأخرى، أن أول ظهور لهذه الفرقة على الساحة السياسية كان بعد ثورة صالح بن مسرح التميمي ضد الأمويين سنة (٧٦هـ). وقد حققت حركتهم نتائج جيدة على الصعيد العسكري فقد تمكنوا من بسط سيطرتهم على الكوفة مرتين الأولى سنة (٧٧هـ)، والثانية سنة (١٠٠هـ)، ويذكر أنهم استفادوا من تجارب الخوارج الأخرى ولا سيما الأزارقة. امتدت حركتهم حتى وصلت إلى الشمال الأفريقي ولا سيما بين القبائل البربرية كزنانة ومكناسة وبرغواطة وكذلك الافارقة والسودان، تأسست دولتهم سنة (١٤٠هـ) وعرفت بالدولة المدراية وبقيت قائمة إلى حدود سنة (٢٩٧هـ). للاطلاع أكثر ينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٦، ص ٢١٦ فما بعدها؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ٢، ص ١٣٦؛ محمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب، ص ٤٠-٨٠؛ أكو برهان محمد أكوي، تاريخ وعقائد الفرق والحركات الدينية في عصر الخلافة الإسلامية، ص ٤٧-٥١.
- (٣) البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٨٣٧؛ ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ١٧٢؛ محمد بن عبد المنعم الحميري (ت ٩٠٠هـ)، الروض المعطار في أخبار الأقطار، ص ٣٠٥.
- (٤) ولقبه الأسود، من فقهاء الموالي، وقيادات الخوارج البارزين في المغرب. ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ١٧٢؛ الزركلي، الإعلام، ج ٧، ص ١٩٥.



ناهيك عن التأثير المذهبي الذي مارسوه على السودان ومنهم زعيمهم عيسى نفسه الذي كان من السودان وقد اتاح لهم ذلك التصدير الجيد لفكرهم في طريقة اختيار الإمامة، وهذا يعني إخراجها من العصابة القرشية التي نادى باحتكار الخلافة فيها^(١)، وقتل عيسى هذا بتهمة الخيانة على يد أنصاره بطريقة غريبة^(٢)، ثم توالى على الإمامة بعده مجموعة من الأئمة، ومنهم سمو بن واسول (١٥٥-١٦٧هـ)^(٣)، ثم ولده الياس بن أبي القاسم (١٦٧-١٧٤هـ)^(٤) والذي انتهى الأمر بخلعه وتنصيب أخيه اليسع بن أبي القاسم (١٧٤-٢٠٨هـ)^(٥) بدلاً عنه، ثم انتقلت بعده إلى ولده مدرار (٢٠٨-٢٥٣هـ)^(٦)، وفي نقلة نوعية على صعيد الدولة المدراية تولى اليسع

(١) وفاء يعقوب جبريل برناوي، دولة بني مدرار، ص ٤٦-٤٧.

(٢) تم ذلك عبر ربطه على شجرة في جبل عيسى وطلوا جسده بالعسل حتى توفى بسبب لساعات الذباب والنحل. ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١١٣؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ١٣٩-١٤٠.

(٣) ابن مصلان بن أبي يزول بن تافرسين، كان والده سمو أو سمو من أهل العلم رحل إلى المدينة المنورة، والتقى هناك بعكرمة مولى ابن عباس والذي ينسب إليه أنه على رأي الخوارج، ثم عاد بعدها إلى المغرب، وخطب في عمله لابي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ) وولده محمد المهدي (١٥٨-١٦٨هـ) من خلفاء بني العباس، توفي في سنة (١٦٧هـ) ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ١٦٥؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٢٥.

(٤) ابن سمو ببيع بعد أبيه وكان يدعى أبا الوزير أو الوزير واستمر في الحكم إلى سنة (١٧٤هـ/٧٩٠م). البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٣٨٣؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٢٥.

(٥) ابو منصور اليسع بن ابي القاسم، ولي الإمارة بعد أخيه، وتلقب بالمنتصر، بلغت سجلماسة أوجها في زمنه حيث شيدها واهتم بعمرانها ودعا فيها بكل قوة إلى مذهب الصفرية، وبقي حاكماً إلى سنة (٢٠٨هـ). ابن الخطيب، أعمال الإعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ١٤٢-١٤٣؛ ابن خلدون، العبر، ج ٦، ١٧٢؛ الزركلي، الإعلام، ج ٧، ١٩٥.

(٦) "الملقب بالمنتصر تولى بعد وفاة أبيه، وإليه نسبة الأسرة المدراية وطالت مدته في الحكم وكان له ولدان أحدهما ميمون وأمه أروى بنت عبد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت، والثاني يقال له الأمير (ابن بقية) تنازعا واستبدا على أبيهما فتداولوا الحكم في أيامه، ودامت الحرب بينهما ثلاث سنوات تنازل بعدها مدرار عن الإمارة لميمون فلم يرض عنه أولو الرأي في سجلماسة وخلعوه



بن المنتصر (٢٧٠-٢٩٦هـ)^(١)، وحاول أن يهدأ الوضع ضمن نطاق دولته بعد الهزات العنيفة التي تعرضت لها الدولة ومذهب الصفرية مع كثرة المعزولين والمقتولين من أئمة المذهب^(٢)، لكن جهوده لم يكتب له النجاح؛ بسبب ظهور الدعوة الإسماعيلية في المغرب والذي انتهى بها إلى السيطرة على كافة أراضيها ومنها أراضي الخوارج الصفرية في سجلماسة على يد أبي عبد الله الشيعي^(٣) سنة (٢٩٦هـ) الذي لعب الدور الأكبر في إخضاع المغرب الإسلامي لصالح الأئمة الفاطميين^(٤)، وهكذا انتهت المرحلة الأولى من عمر هذه الدولة وانقضى عهد استقلالها، ثم

ولولوا أخاه الأمير (ابن بقية)، وتوفي مدرار سنة (٢٥٣هـ-٨٦٧م) "أكرم فؤاد مطرود، عقوبة النفي، ص ٥٠، هامش ٢.

(١) اليسع الثاني بن مدرار بن اليسع بن أبي القاسم، هرب اليسع من سجلماسة بعد دخول أبي عبد الله الشيعي إليها وتخليص عبد الله المهدي وولده القائم من سجنها، قتل سنة (٢٩٦هـ) بعد القاء القبض عليه من قبل أبي عبد الله الشيعي. ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١٨٧؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ١٦٦؛ الزركلي، الإعلام، ج ٧، ص ١٩٦.

(٢) عن ذلك ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٦١؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ١٤٣-١٤٤؛ ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ١٧٣؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٢٥؛ وفاء يعقوب، دولة بني مدار، ص ٣٤-٣٧.

(٣) الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا والمعروف بالشيعي والمحتسب، أصله من صنعاء رحل إلى المغرب وأقام بين ظهرائي قبائل كتامة وعنه أخذوا المذهب، استطاع تشييد الأساس الذي قامت عليه الدولة الفاطمية عبر قضاءه على دول الخوارج والدولة الاغلبية سنة (٢٩٦هـ)، قتل سنة (٢٩٨هـ) بعد اتهامه بالخيانة هو وأخوه أبو العباس المخطوم. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ١٩٢؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٩، ص ٢٤٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ١٤٣-١٤٤.

(٤) ينظر: ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ١٨٦-١٨٧؛ طه حسين عيسى وسامي حمود الحاج جاسم، جهود أبو عبد الله الشيعي في التمهيد للحكم الفاطمي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع ٤٤، بغداد، ٢٠٢١م، ص ٤١٨ وما بعدها.



أصبحت بعد ذلك تابعة إلى حكم الدولة الفاطمية وتحكم باسم الأخيرة حتى العام (٣٤٧هـ)^(١).

كما ظهرت دولة ثانية من رحم الخوارج خلال الفترة التي نزمع دراستها، وقد تمثلت بقيام الدولة الرستمية في المغرب الأوسط منذ العام (١٦٠هـ)^(٢)، والذين يعتقدون بالمذهب الإباضي^(٣)، وقد أجمعوا على إمامة عبد الرحمن بن رستم^(٤) وبايعوه إماماً لهم، وقد توج أول أعماله لتأكيد وجوده على خارطة القوة السياسية ببنائه لمدينة تاهرت^(٥) مؤكداً بذلك على سيادته

(١) وفاء يعقوب، دولة بني مدرار، ص ٣٨-٤٣.

(٢) ابن الصغير، إخبار الأئمة الرستميين، ص ٢٥؛ أبو الربيع الباروني، مختصر تاريخ الاباضية، ص ٣٧؛ الباروني، الإزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية، ص ١٣٥-١٣٦.

(٣) الاباضية: من أبرز فرق الخوارج وأكثرهم انتشاراً، ترجع نسبتهم تسميتهم إلى عبد الله بن أباض التميمي (ت: ٨٦هـ)، الذي ظهرت بوادر حركته أوائل خلافة عبد الملك بن مروان. والمؤسس الحقيقي لهذه الفرقة هو جابر بن زيد الأزدي (ت: ٩٣هـ). اتخذ الأخير جانب السرية والكتمان في نشر دعوته. والجدير بالذكر أن ابن أباض كان في أول أمره مع نافع بن الأزرق ثم انشق عنه لاحقاً بسبب خلافات عقدية بينهم. أقام الاباضية دولة لهم في الشمال الإفريقي على يد عبد الرحمن بن رستم بعد كسبهم لثقة بعض القبائل البربرية وكانت عاصمتهم في تاهرت - تقع في الجزائر الحالية - امتد نفوذ الاباضية حتى وصل إلى الأندلس ولا سيما في جزيرتي مايوركا ومينوركا وظلوا حتى نهاية الدولة الإسلامية هناك. ولا زالت طوائف وجماعات من الاباضية تنتشر في واحات الصحراء الغربية وادي ميزاب غرب العاصمة الجزائرية، وتدين سلطنة عمان حتى يومنا هذا بالمذهب الإباضي منذ ترسيخ أقدامهم هناك زمن خلافة أبي العباس السفاح (١٣٢-١٣٦هـ). للاطلاع أكثر ينظر: سعد روستم، الفرق والمذاهب الإسلامية، ص ٢٠٦؛ أحمد محمد أحمد جلي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص ٩٠؛ أكو برهان محمد أكوي، تاريخ وعقائد الفرق والحركات الدينية، ص ٤٠-٤١.

(٤) ابن بهرام بن كسرى امبراطور فارس، عراقي الأصل، رحل إلى المغرب ثم استقر في القيروان وتعلم فيها، بوبع بالإمامة بعد أبي الخطاب وسيطرة محمد بن الأشعث على إفريقية سنة (١٤٤هـ). ابن الصغير، إخبار الأئمة الرستميين، ص ٢٥-٢٧؛ أبي زكريا، سير الأئمة وأخبارهم، ص ٥٤-٥٦؛ الدرجيني، الطبقات، ج ١، ص ٤٠؛ الشماخي، السير، ج ١، ص ١٢٤.

(٥) مدينة مشهورة من مدن الغرب الأوسط، تقع على الطريق بين المسيلة و تلمسان. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٧٣٤؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ج ١، ص ٢٥٥-٢٥٦؛ الحميري، الروض المعطار، ص ١٢٦.



وبدء مرحلة جديدة من الدعوة والدولة، وبعد وفاته سنة (١٦٨هـ) ببيع لولده عبد الوهاب بالإمامة (١٦٨-٢٠٨هـ)^(١)، والذي قد طالت فترة إمامته أربعين سنة، وقد شهدت الدولة في عهده تطوراً ملحوظاً وامتدت خلال إمامته^(٢)، وبلغ ذلك الامتداد ذروته حينما تم الاعتراف به من قبل الأمير الأغلب عبد الله بن إبراهيم^(٣)؛ نتيجة لمحاصرة طرابلس من قبل جيوش عبد الوهاب، بعد اتفاقهم على الصلح المشروط^(٤)، وبعد وفاة عبد الوهاب سنة (٢٠٨هـ) آلت الإمامة إلى ولده أفلح (٢٠٨-٢٤٠هـ)^(٥)، والذي استمر في الحكم لمدة طويلة أيضاً، شهدت خلالها تطوراً ملحوظاً وزاد الرفاه فيها، وتحسنت أوضاع الرستميين ورعاياهم خلالها، ولا أدل على ذلك من التطور العمراني الذي شهدته تاهرت خلال مدة إمامته^(٦)، وعقدت الإمامة من بعده لولده أبي

(١) بن عبد الرحمن بن رستم بن بهرام بن دوستار بن سابور بن بابكان بن سابور ذي الاكتاف الفارسي، تولى الإمامة ما يقارب أربعين عاماً، توفي سنة (٢٠٨هـ). الدرجيني، الطبقات، ج ١، ص ٤٧-٤٩؛ الشماخي، السير، ج ١، ص ١٣٠؛ الباروني، مختصر تاريخ الإباضية، ص ٣٨.

(٢) ينظر: ابن الصغير، إخبار الأئمة الرستميين، ص ٣٨-٣٩.

(٣) ابن الأغلب بن سالم التميمي، تولى إفريقية بعد وفاة والده سنة (١٩٦هـ)، توفي في القيروان سنة (٢٠١هـ) بسبب قرحة أصابته وقيل بسبب دعاء الناس عليه لشدة ظلمه إياهم. ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٣٢٠؛ ابن عذاري، البيان، ج ١، ص ١٣٤؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٧، ص ٧؛ الزاوي، ولادة طرابلس، ص ٥٩.

(٤) عن بنود الصلح ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٤٣٦؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٥١؛ الباروني، الإزهار الرياضية، ص ١٩٥-١٩٦.

(٥) ابن عبد الرحمن بن رستم. تضلع كثيراً في العلوم والمعارف والسياسة، توفي سنة (٢٤٠هـ)، وقيل إن سبب وفاته هو الحزن على اعتقال ولده أبي اليقظان في بغداد من قبل الدولة العباسية. ابن الصغير، إخبار الأئمة الرستميين، ص ٥٢؛ أبو زكريا، سير الأئمة، ص ١٢٧؛ الدرجيني، الطبقات، ج ١، ص ٨٣.

(٦) ينظر: ابن الصغير، إخبار الأئمة، ص ٤٢، ٥١؛ الباروني، مختصر تاريخ الإباضية، ص ٤١-٤٢.



بكر^(١) سنة (٢٤٠هـ) من قبل مشايخ الأباضية وزعمائهم، إلا أن مدة إمامته لم تطل بسبب ما كان من لهوه ومجونه وسوء سيرته في الرعية. ساءت أحوال الإمامة في تاهرت بعد مقتل محمد بن عرفة^(٢)، على يد أبي بكر بن أفلح، وقد طرد الأخير من تاهرت في حال يرثى لها^(٣)، أمّا عن أحوال الدولة فقد تشتت كلمتها وبقيت في دوامة من العنف والتمزق الداخليين، ولكن حالها قد تحسن لمدة عامين فقط على يد يقظان بن أبي يقظان (٢٩٤-٢٩٦هـ)^(٤)، الذي تمكن من إعادة الأمن وإرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح، إلا أن جهوده لم تكفل بالتمام، بسبب القضاء على دولته سنة (٢٩٦هـ) على يد الداعي أبي عبد الله الشيعي، الذي قوض ملكه وأنهاه

(١) ابن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، عرف عنه الانغماس في الملذات والترف، وكان غير صالح للإمامة وتخطى في احكامه فثارت عليه العامة وطرده من تاهرت سنة (٢٤١هـ). ابن الصغير، إخبار الأئمة، ص ٦١-٦٢ ؛ الباروني، مختصر تاريخ الاباضية، ص ٤٤ ؛ الإزهار الرياضية، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) احد أعيان مدينة تاهرت، ويحظى بمكانة كبيرة في الدولة الرستمية، مالت إليه قلوب الناس بسبب مكانته وحنكته السياسية، فقتل على أثر ذلك من قبل أبي بكر سنة (٢٤١هـ). ابن الصغير، إخبار الأئمة، ص ٦٢ و ص ٦٧-٦٨ ؛ الباروني، مختصر تاريخ الاباضية، ص ٤٤ ؛ الإزهار الرياضية، ص ٢٧٧-٢٨٠.

(٣) ابن الصغير، إخبار الأئمة، ص ٧٣-٧٤.

(٤) يقظان بن أبي يقظان محمد بن أفلح، قتله أبو عبد الله الشيعي مع عدد كبير من الرستميين سنة (٢٩٦هـ) وارسلت رؤوسهم إلى القيروان وطيف بها هناك. الباروني، مختصر تاريخ الاباضية، ص ٤٩ ؛ الإزهار الرياضية، ص ٣٤٥-٣٤٨.



سياسياً دونما عودة^(١)، وقد بقيت فلول من الأباضية تسكن في مناطق مختلفة من المغرب الأوسط حتى يومنا هذا^(٢).

وبتقييم نهائي يمكن القول إن هذه الدولة قد شهدت رجالاً مكنتهم فترات حكمهم الطويلة، وطول مراسهم في الحكم من تذليل المصاعب والتقرب من الناس بشكل أكبر، على عكس الكثير من الذين خلفوهم، والذين ورثوا بدورهم دولة قوية ومزدهرة وخزائنها وافرة، فدعتهم حياة الرفاه والدعة تلك إلى البطش وسوء السيرة وعدم تقدير الأمور بصورتها الصحيحة، فالحال إلى ما آل إليه من سوء والانحيار في نهاية المطاف بفعل قوة أخرى يافعة ومنظمة تتمثل بالدعوة الإسماعيلية التي أجهزت على العديد من الدول والإمارات المستقلة آنذاك.

قامت في المغرب الأقصى دولة مختلفة المعالم عن باقي الدول لها مميزات كبرى عن الدول الأخرى، هي الدولة الإدريسية على يد مؤسسها الرئيس إدريس بن عبد الله الحسني (١٧٢-١٧٧هـ)^(٣) الذي استطاع النجاة بحياته من وقعة فخ سنة

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٥٩٨؛ ابن عذاري، البيان، ج١، ص٢٠٨.

(٢) ينظر: الباروني، مختصر تاريخ الأباضية، ص٥٠-٥١؛ يوسف بن أحمد الباروني، جزيرة جربة في موكب التاريخ، ص٢٢.

(٣) ابن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب، ثار مع الحسين بن علي بن الحسن المثنى والمعروف بالحسين الخير على العباسيين سنة (١٦٩هـ)، هرب مع مولاه راشد بعد هزيمتهم في المعركة إلى المغرب سنة (١٧٢هـ) قتل بمؤامرة من هارون الرشيد بالسم سنة (١٧٧هـ). الاصبهاني، مقاتل الطالبين، ص٤٠٧؛ ابن الأبار، الحلة السيرة، ج١، ص٥٠-٥٢؛ ابن عذاري،



(١٦٩هـ) بعدما قتل جمع كبير من العلويين في تلك المعركة إبان خلافة الهادي العباسي (١٦٨-١٦٩هـ)^(١)، وقد وصل بعد مشقة إلى مضارب البربر في أقصى المغرب وتحديداً في مدينة ويلي^(٢)، وتحت رعاية حاكم المدينة إسحاق بن محمد^(٣)، الذي وطد له الأمور وهياً له الأسباب و دعا البربر لنصرته والذود عنه تقريباً بذلك إلى جده رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فأبدوا استجابتهم ومؤازرتهم له دونما تأخير^(٤)، أثار مثل قيام هذه الدولة سخط العباسيين في بغداد، خصوصاً ونحن نتحدث عن عهد هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ) الذي يعد من أقوى خلفاء بني العباس، الذي حرص على إفشال هذه الدولة والقضاء عليها في مهدها؛ لأنها ستمثل بمرور الزمن قوة عظمى تهدد ملكه وتقضي عليه بحسب تصوراته، على الرغم من أن هذه الدولة لم تتبنى الفكر الشيعي كعقيدة لها، بل نراها تمذهبت بالمذهب

البيان، ج ١، ص ١١٨-١١٩ ؛ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في إخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ص ٢٠.

(١) للتفاصيل عن ذلك ينظر: أحمد بن سهل الرازي، أخبار فخ وخبر يحيى بن عبد الله واخيه إدريس بن عبد الله؛ محمد هادي الأميني، بطل فخ الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) أمير مكة وفتحها؛ ناطق عزيز شناوه الساعدي، المختصر في ثورة الشهيد الحسين بن علي بطل فخ (١٦٩هـ/٧٨٦م) أسبابها ونتائجها؛ أمير جواد كاظم علي، وقعة فخ (١٦٩هـ/٧٦٨م) دراسة تحليلية في النص التاريخي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج ٢، ع ٦٧، ج ٢، ص ٥٢٠-٥٣٢.

(٢) وقيل وليلة أو ويليكي بكسر الياء، مدينة رومية قديمة، تقع في السفح الجنوبي لجبل زرهون بالقرب من مدينة فاس، علا شأنها أيام إدريس بن عبد الله فيها، ثم آلت إلى الخراب بعد بناء مدينة فاس.

مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ج ١، ص ١٩٤؛ الحميري، الروض المعطار، ص ٦٠٩.

(٣) ابن عبد الحميد الأوربي، من أمراء قبيلة أوربة البربرية، انزع عن بني العباس، وبايع لإدريس الأول بعد دخول الأخير إلى المغرب. ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ١١ ؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٥٤.

(٤) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٢٠ ؛ السنوسي الإدريسي، الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية، ص ٤٤



المالكي؛ وذلك مراعاة لوضع المغرب الذي يتبع غالبية سكانه هذا المذهب^(١)، إلا إن ذلك عزز من مخاوف العباسيين فأخذوا يدبرون الحيل والمؤامرات للفتك بإدريس ونجحت مساعيهم في نهاية المطاف، وتمكنوا من اغتياله بالسّم سنة (١٧٩هـ)^(٢)، والغاية من ذلك القضاء على هذه الدولة الناشئة دون إثارة للشبهات وفي ذات الوقت فالمعلومات التي وصلت إلى مسامع هارون الرشيد إن إدريس لم يخلف ولدًا يرث الحكم من بعده، لكن كان الأمر على غير ذلك، فكانت إحدى نساء إدريس على وشك انجاب ولد أصبح اسمه إدريس الثاني (١٧٧-٢١٣هـ)^(٣)، الذي تسلم زمام الأمور في العاشرة من عمره سنة (١٨٨هـ) والذي أخذ من مدينة فاس عاصمة له وانتقل للسكنى فيها عام (١٩٣هـ)^(٤)، ويقال إن السبب الكامن وراء ذلك هو للتخلص من سيطرة ونفوذ البربر عليه^(٥)، وهذا يدل على قوة الدولة وسعتها كما يشير إلى تطورها العمراني، وحفظ الأمن فيها، لكن المنعطف السياسي الذي ستدخل فيه الدولة وسيؤدي لاحقًا إلى ضعفها بسبب قرار غير محسوب العواقب من قبل محمد بن

(١) ياسر طالب الخزاولة، الخلافة العباسية وموقفها من الدول المستقلة في المغرب بين القرنين الثاني والرابع الهجريين (١٣٢-٣٦٢هـ / ٧٤٠-٩٧٣م)، ص ١٣٥.

(٢) ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١١٩؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ١١؛ السنوسي الإدريسي، الدرر السنية، ص ٥٠.

(٣) ابن إدريس بن عبدالله بن الحسن المثنى، كنيته أبو القاسم، ولد سنة (١٧٧هـ) وتولى راشد مولى أبيه رعايته إلى أن بلغ أشده، بويع له في سنة (١٨٨هـ)، توفي سنة (٢١٣هـ). ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١٤٣؛ الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن اقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس، ج ١، ص ٧٠-٧٢؛ السنوسي الإدريسي، الدرر السنية، ص ٦١.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٢٦٣؛ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٢٨-٢٩؛ الجزنائي، جني زهرة لأس، ص ٢٤-٢٥؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٦٤.

(٥) محمود إسماعيل، الادارسة (١٧٢-٣٧٥هـ) حقائق جديدة، ص ٧٦.



إدريس الثاني^(١)، الذي ارتكب خطأ فادحاً في تقسيم دولته بين أخوته وجعل كل أخ منهم على ولاية من ولاياتها، فأدى ذلك إلى كثرة الانقسامات والانشقاقات بين الاخوة في حين إن الدولة لم يمض على قيامها نصف قرن من الزمان^(٢)، وكان الحكم بعده لأبنه علي بن محمد (٢٢١-٢٣٤هـ)^(٣) الذي تمكن من ترسيخ الأمن وحفظه في أيام حكومته مقللاً من حدة الصراع الأسري داخل العائلة الإدريسية الحاكمة^(٤)، وبعد وفاته تولى أخوه يحيى بن محمد (٢٣٤-٢٥٠هـ)^(٥) زمام الأمور وسار على نهج أخيه في الإصلاح وتشديد قوة الدولة وحفظ مصالح رعاياه فيها حتى أصبحت فاس مقصداً لكل سكان المغرب والأندلس^(٦)، وقد عهد يحيى بالحكم من بعده إلى ولده يحيى^(٧)، لكن فترة حكمه لم تدم بسبب سوء سيرته وطيشه وتهتكه بأعراض الذميين،

(١) ابن إدريس الثاني بن عبدالله بن الحسن المثنى، الأمير الإدريسي الثالث، ولد وأقام بمدينة فاس إلى وفاته سنة (٢٢١هـ) وقبره بشرقي جامعها. ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٥٢-٥٣ ؛ ابن عذاري، البيان، ج ١، ص ٢٢٢.

(٢) مطرود، عقوبة النفي، ص ٦٠-٦١.

(٣) وقيل إن لقبه (حيدرة)، ببيع بعد وفاة والده وله من العمر تسع أعوام، توفي في مقتبل العمر سنة (٢٣٤هـ) دون الكشف عن سبب وفاته الحقيقي. ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٠ ؛ الكتاني، سلوة الأنفاس، ج ١، ص ٨٨.

(٤) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٥٣ ؛ ابن الخطيب، إعمال الإعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ٢٠٧ ؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٧٥.

(٥) ابن إدريس الثاني بن إدريس، كثر الخير والبناء في زمنه وتحسنت أحوال الناس، توفي في مدينة فاس ودفن بأحد جوامعها والمسمى بجامع الشرفاء سنة (٢٥٠هـ). ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ج ١، ص ٥٣-٥٤ ؛ الكتاني، سلوة الأنفاس، ج ١، ص ٨٩.

(٦) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ج ١، ص ٥٣-٥٤ ؛ ابن خلدون، العبر، ج ١، ص ٢٠.

(٧) ابن محمد بن إدريس، من امراء الأدارسة، ببيع بالإمارة بعد أبيه، سيء السيرة كثير الملاعب والغواني والشراب، أخرج أهل المدينة بعد الثورة عليه على خلفية تعديه على جارية من بنات اليهود، فمات في نفس الليلة التي أخرج فيها. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٨٠٧ ؛ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٧٧-٧٨ ؛ الكتاني، سلوة الأنفاس، ج ١، ص ٩٠.



فانتقلت ولاية الأمر بعده إلى ابن عمه علي بن عمر^(١)، الذي دخل هو الآخر في صراع مع الخوارج كلفه خسارة عرشه، ففر على إثرها إلى قبيلة أوربة البربرية، فاستعان أهل فاس ببيحيى بن القاسم^(٢) لنجدتهم وطرد الخوارج عن ديارهم وهذا ما تم فعلاً، وبقي يتولى أمور الدولة حتى اغتياله سنة (٢٩٢هـ) فألت السلطة بعده إلى يحيى بن إدريس^(٣)، وفي ظل كل هذه التطورات ظهرت الدعوة الفاطمية، ومع أنها تدعو إلى أبناء عمومتهم إلا أنها لم توفر هذه الدولة واخضعتها لسلطتها سنة (٣٠٥هـ)^(٤).

ووفقاً لما تقدم نرى أن الدولة الإدريسية كانت فعلاً خطيرة على ملك وهيمنة بني العباس في المغرب، ونظراً لأن محاولتهم في القضاء عليها لم تنجح بصورة

(١) ابن إدريس الثاني بن إدريس، نشأ وترعرع بين بربر صنهاجة وغمارة، تمكن من طرد عبد الحم بن سهل الجذامي الذي حاول الاستقلال بمدينة فاس بعد طرد أميرها، كما تمكن من القضاء على الخوارج الصفرية الذين قادهم عبد الرزاق فدرهم وأعاد السلطة إلى البيت الإدريسي. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٨٠٧-٨٠٨، ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ٢٢٣؛ ابن الخطيب، أعمال الإعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ٢٠٨.

(٢) ابن إدريس الثاني، والملقب بالمقدام، طرد الخوارج من فاس، والذين هاجموا المدينة بقيادة ربيع بن سليمان الصفري فقتل الأخير على يد المقدم وذلك سنة (٢٩٢هـ). البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٨٠٨؛ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٧٩.

(٣) ابن عمر بن إدريس الثاني، بايع أهل فاس، عرف بحسن الخلق والسيرة والشجاعة، بايع للفاطمين سنة (٣٠٥هـ) بعد هزيمته على يد مصالة بن حبوس المكناسي، نفاه الأخير إلى جزيرة أصيلة بسبب وشاية من قبل موسى بن أبي العافية، عاد إلى إفريقية وتوفي فيها سنة (٣٣٢هـ). ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ج ١، ص ٨٠-٨١؛ ابن الخطيب، أعمال الإعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ٢١٠-٢١١.

(٤) يُنظر: ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ج ١، ص ٨٠-٨١.



عملية، قرروا إقامة ما يعرف بالدولة الحاجز، لكي يعيقوا تقدم هذه الدولة نحو المشرق، والذي تمثل بإقامة الإمارة الأغلبية في القيروان.

قامت الدولة الأغلبية في العام (١٨٤هـ)، وكان أول أمير لها هو إبراهيم بن الأغلب^(١)، والذي عمل على ترسيخ نفوذه في المغرب والدعوة علناً وبكل ما استطاع من قوة لكسب رضا الدولة العباسية، ولعل أبرز هذه المحاولات الناجحة كان تأسيس مدينة العباسية، أو ما يعرف لاحقاً بالقصر القديم^(٢)، وذلك من أجل إرضاء الدولة من جهة ولأجل تدعيم نفوذه ببناء مدينة خاصة به تعبر عن سيادة دولته وقوتها، وقد جوبهت دولته الناشئة بالعديد من التمردات الناشئة عن عصبيات عربية من القبائل المعارضة لفكرة التوريث التي أقرها إبراهيم في أسرته^(٣)، وكان أول ما تبادر إلى ذهن إبراهيم هو محاولته لتقويض سلطة الأدارسة والقضاء عليهم، لكن كانت الهدنة هي نتيجة تلك المحاولات^(٤)، وعلى صعيد الامراء الأغلبية فقد تولى

(١) ابن سالم بن عقال السعدي التميمي أول أمير أغلبي، استعمله هرثمة بن أعين على ولاية الزاب فضبطها، توفي سنة (١٩٦هـ). الرقيق القيرواني، تاريخ افريقية، ص ١٢٧؛ ابن الآبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٨٩-٩٠؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٥، ص ٢١٥.

(٢) أسسها إبراهيم بن الأغلب على بعد ثلاثة أميال من مدينة القيروان، وتحتوي على العديد من الاسواق والحمامات والفنادق الفاخرة. البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣١؛ البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٦٨٠؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٣٦.

(٣) مطرود، عقوبة النفي، ص ٦٢-٦٣.

(٤) الرقيق القيرواني، تاريخ افريقية، ص ١٣٦؛ ابن الخطيب، أعمال الإعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ١٤-١٥.



السلطة من بعده ولده عبد الله بتكليف من قبل الخليفة العباسي عبد الله المأمون (١٩٨-٢١٨هـ)، ولكن لم تكن سيرته على ما كانت عليه سيرة أبيه ولا سيما في مجال الضرائب الباهظة والتعدي على ملكيات الرعية؛ فضاقت الناس بحكمه ذرعاً وبقي الحال كذلك إلى أن توفي سنة (٢٠١هـ)^(١)، ويذكر أن الدور الأكبر في حفظ السلطة إبان هذه المدة كان على عاتق أخيه زيادة الله^(٢) الذي خلفه في الحكم (٢٠١-٢٢٣هـ)، الذي تمكن من قمع العديد من الثورات التي قامت ضد الدولة آنذاك، وقوضت سلطتها بشكل كبير^(٣)، وقد نجحت مساعي زيادة الله في حفظ الأمن وتقوية أركان الدولة والوصول بها إلى بر الأمان بعد بذله جهوداً مضيئة لتحقيق ذلك، وقد تميزت الفترة التي تلت حكمه بالاستقرار إبان حكم أخيه الأغلب بن إبراهيم^(٤)، والذي عرف عنه أن فترته من أفضل الفترات في تاريخ الدولة الأغلبية، لا سيما من ناحية تطبيق الشرع والقضاء على الفتن التي يثيرها الخوارج في شتى أرجاء

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٥، ص٤٣٦؛ ابن عذاري، البيان، ج١، ص١٣٤؛ ابن وادرن، تاريخ العباسيين، ص٦٣٣؛ ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٢٥١.

(٢) تولى حكم إفريقية بعد وفاة أخيه من قبل الخليفة العباسي المأمون في ذي الحجة سنة (٢٠١هـ)، توفي في القيروان سنة (٢٢٣هـ). ابن عذاري، البيان، ج١، ص١٣٦؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٦، ص١٧٠؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٧، ص٧.

(٣) ابن الخطيب، إعمال الأعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص١٩.

(٤) الملقب بـ(خزر)، تولى الحكم سنة (٢٢٣هـ)، عرف بقمع المظالم وإعادة الحقوق إلى أهلها، توفي في عام (٢٢٦هـ) في إمارة لم تدم طويلاً. ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٤٨؛ ابن عذاري، البيان، ج١، ص١٤٨؛ النويري، نهاية الإرب، ج٢٤، ص٦٣.



الدولة.١، وآلت السلطة من بعده لولده محمد بن الأغلب^(١) الذي تميزت فترة حكمه (٢٢٦-٢٤٢هـ) بكثرة الصراعات والانشقاقات داخل الأسرة الحاكمة، إلا أنه نجح في قمع تلك المحاولات الرامية لانتزاع الحكم من يده واحتفظ بالحكم إلى وفاته سنة (٢٤٢هـ)^(٢)، ثم صارت مقاليد السلطة إلى أحمد بن محمد^(٣)، الذي كرس جهوده لطبع الدولة بالطابع الديني الصرف والعناية بالعمران، وقد خلفه في المنصب اثنان من الأمراء لم يكن لهما دور في شيء بل تكاد تكون فترة حكمها ضبابية وغير معروفة المعالم^(٤) حتى وصل إلى السلطة إبراهيم بن أحمد (٢٦١-٢٨٩هـ)^(٥) الذي تميزت سنوات حكمه بإتقال الناس بالضرائب الباهظة حتى ثاروا عليه سنة (٢٧٥هـ)^(٦)، ناهيك

(١) بن إبراهيم بن الأغلب، تولى الإمارة بعد أبيه الأغلب، استوثقت له الأمور وقضى على فتنة أخيه أحمد الرامية لأخذ الحكم منه، توفي سنة (٢٤٢هـ). ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ١٦٩؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ٢٠-٢١؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٨، ص ٤١٥.

(٢) النويري، نهاية الإرب، ج ٢٤، ص ٦٦.

(٣) بن الأغلب، حكم الدولة في مقتبل العمر، من خيرة حكام الاغالبية ومعروف بالدين والورع وعمارة الأرض والمدن، توفي سنة (٢٤٩هـ). ابن الأثير، الكامل، ج ٦، ص ٧١؛ ابن الخطيب، أعمال الإعلام القسم الثالث الخاص في المغرب، ص ٢٣-٢٤؛ الزركلي، الإعلام، ج ١، ص ٢٠٤.

(٤) مطرود، عقوبة النفى، ص ٦٨.

(٥) بن محمد بن الأغلب، تولى الإمارة بعد وفاة أخيه أبي الغرائيق، باني مدينة رقادة سنة (٢٦٣هـ) وفيها سكن واستوثق أمره، توفي في صقلية في ذي القعدة سنة (٢٨٩هـ). ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٢٦٦؛ النويري، نهاية الإرب، ج ٢٤، ص ٦٩؛ الذهبي، سير إعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٤٨٧-٤٨٨؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٦) ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ١٦٤.



عن قتله لألف رجل من بربر كتامة^(١) سنة (٢٨٠هـ)^(٢)، وهذا من أكثر ما يبرر إتفاف أبناء هذه القبيلة حول أبي عبد الله الشيعي في قادم الأيام^(٣)، وبقي حال الدولة حتى تم عزله أوائل سنة (٢٨٩هـ) بأمر من الخليفة العباسي المعتضد (٢٧٩-٢٨٩هـ) وصار الحكم من بعده إلى زيادة الله بن عبد الله (٢٩٠-٢٩٦هـ)^(٤)، والذي شهدت الدولة في أيامه انتكاسات واضحة كان آخرها الإطاحة بها على يد أبي عبد الله الشيعي سنة (٢٩٦هـ) الذي أطاح بالدولة وشرّد بني الأغلب عن القيروان^(٥)، منهياً بذلك سيطرة العباسيين وأن كانت اسمية على بلاد المغرب، وجعل الحكم حكراً للأسرة الفاطمية بعدها.

(١) كتامة قبيلة بربرية بترية ومن إحدى أبرز القبائل الأمازيغية التاريخية في شمال أفريقيا. استوطنت مناطق واسعة في الجزائر، وتحديداً في جبال الأوراس ومنطقة القبائل الصغرى وما حولها. لعبت القبيلة دوراً محورياً في تأسيس الدولة الفاطمية واشتهرت بكونها العصبية العسكرية والسياسية التي مكنت الفاطميين من بسط نفوذهم في المغرب ومصر. ينظر: بن مهية إبراهيم وبوقافة حليلة، الحراك القبلي في المغرب الأوسط ما بين القرنين ٥-٤هـ، قراءة في نموذج قبيلة كتامة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد ٢، المجلد ٧، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٣٧٥-٣٨٨.

(٢) ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١٦٦؛ النويري، نهاية الإرب، ج ٢٤ ص ٧١ يجعل الحدث سنة (٢٧٨/٨٩١م)؛ الباجي المسعودي، الخلاصة النقية، ص ١١٨.

(٣) فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية، ص

(٤) ابن إبراهيم بن الأغلب، آخر أمراء الاغالبية في افريقية، انتهى حكمه بدخول الشيعي إلى مدينة رقادة فهرب بأمواله واثقاله مع أهل بيته الى المشرق، توفي في الرملة سنة (٣٠٤هـ). القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص ٢٥٧-٢٦٢؛ ابن الخطيب، اعمال الأعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ٣٨؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ١٩٣؛ ابن وردان، تاريخ مملكة الاغالبية، ص ٦٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٦، ص ٥٧٥؛ ابن عذارى، البيان، ج ١، ص ١٨٣؛ ابن وادران، تاريخ العباسيين، ص ٦٤٠.

الفصل الثاني

المصادر في زمن الدولتين الأموية (٤١-١٣٢هـ) والعباسية
(١٣٢-٢٦٩هـ) في بلاد المغرب الإسلامي



الفصل الثاني

مقدمة تاريخية:

يؤرخ هذا الفصل لطبيعة عمليات المصادرة في زمن الدولتين الأموية والعباسية وفقاً لمدى نفوذهما الذي تعرض للكثير من الهزات العنيفة التي قوضت كليهما في فترات متفرقة من الزمان كنا قد أشرنا إلى بعضها في قراءتنا العامة لتاريخ المغرب الإسلامي، والبعض الآخر سيأتي تفصيله هنا ونحن نستعرض تواريخ كلا الدولتين. والجدير بالذكر أن العهد الراشدي، وعلى الرغم من كونه يشكل العصر الذي اختلفت حوله جميع الفرق الإسلامية وهو بالطبع عصر الرموز الأولى في تاريخ الإسلام، فضلاً عن أنه يعد: "من أقدس العصور الإسلامية من بعد عصر الرسالة، ويحتل أهمية كبيرة تفوق العصور التي تلتها؛ لأنه مثل مرحلة التشييد والبناء"^(١)، إلا أنه وبحسب ما رأينا يكاد يكون محدود التأثير في سياق حديثنا مباشرة، بعبارة أخرى إننا لم نعثر على ما يفيدنا بشكل واضح في تعزيز موضوعات الدراسة؛ والسبب راجع إلى أن بدء عمليات فتح المغرب ومنذ العام (٢٢هـ) قد اصطدمت مع أحداث كبرى في تاريخ الإسلام بدءاً من اغتيال الخليفة عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ)، ثم مقتل خلفه عثمان (ت: ٣٥هـ)، وصولاً إلى خلافة الإمام علي (عليه السلام) وما جرى للإمة الإسلامية حينها من نكسات كبيرة بسبب

(١) محمد حميد عبد ضيدان، روايات الواقدي (ت ٢٠٧هـ) عن العصر الراشدي، ص ٣.



الصراعات القائمة آنذاك تحت شعار المطالبة بدم الخليفة عثمان بن عفان الأموي. وما أن انتهى ذلك بمقتل الإمام علي (عليه السلام) سنة (٤٠هـ)، وعقد الهدنة بين خليفته الإمام الحسن بن علي (عليه السلام) من جهة ومعاوية بن أبي سفيان من جهة أخرى سنة (٤١هـ) حتى بدأ عصر جديد أرسى فيه معاوية دعائمه بوضع خطط منظمة للسيطرة على بلاد المغرب وبأسباب متعددة وقد مر بيان ذلك سابقاً.

ومع تلك القلة والندرة التي أشرنا إليها فيما يتعلق بعدد النصوص التاريخية التي تثبت وجود عمليات مصادرة للأموال إبان فترة الخلافة الراشدة، إلا أننا عثرنا على نص يتيم فقط يبين وقوع تلك الحالة، وحرصاً على الأمانة العلمية والدقة في النقل سنورده مفصلاً ضمن سياق مقدمتنا لهذا الفصل، ويتعلق النص بما قدمه الروم وبعض البربر من أموال إلى عبد الله بن أبي سرح بعد مقتل جرجير، حيث وصل مقدار ما قدموه من أموال إليه حوالي (١٠٠) قنطار^(١) من الذهب^(٢). ويعطي بعض المؤرخين أرقاماً أخرى، فيقول بعضهم أن ابن أبي سرح فرض على أهل الحصون

(١) القنطار: في اللغة على وزن مفعال، قال بعضهم: ليس له وزن عند العرب، وإنما هو أربعة آلاف دينار، وقيل يكون مئة مَن ومئة رطل ومئة مثقال ومئة درهم، وقيل هو المال الكثير بعضه على بعض، وقيل هو أربعون أوقية من ذهب، أو ألف ومئتا دينار، وقد مال أكثر الفقهاء المحدثين إلى القول بأن القنطار مختلف فيه والراجح أنه اثنا عشر ألف درهم. ينظر: نجم الدين الكردي، المقادير الشرعية والاحكام الفقهية المتعلقة بها، ص ٣٦٤-٣٦٥؛ محمد رواس قلنجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص ٣٧١.

(٢) المالكي، رياض النفوس، ج ١، ص ٢٧؛ الدباغ، معالم الايمان، ص ٣٥.



والمدائن (١٠٠) ألف رطل من الذهب^(١)، بينما يعطي أحد المحدثين رقمًا مغايرًا فيقول أن ابن أبي سرح أخذ منهم (٣٠٠) قنطار من الذهب^(٢)، ونرى في هذا الرقم مبالغة واضحة فهو يختلف عما أورده سابقوه. والحقيقة أن ما يقال عن حديث الصلح مجرد كلام لا وجه له من الصحة؛ فابن أبي سرح كما هو معلوم قد فرض عليهم اتاوة واضحة، وهمه كان من ذلك التحصيل المالي في ظل الظروف المالية الصعبة التي مرت بها دولة الخلافة من جهة^(٣) ومن أجل اغناء خزائنه من جهة أخرى، ولو كان غير ذلك لبني للمسلمين عاصمة هناك وبدأ بعمليات الفتح المنظم، ولكن جل ما حدث عبارة عن غارة استباقية منظمة هدفها الوحيد تحصيل الأموال بأي شكل من الأشكال، وهذا ما حصل فعلاً.

وهناك نص ثاني يقول أن أهل إفريقية قد صالحوا ابن أبي سرح على ألف وخمسمائة دينار، ثم أرسلهم مع خبر الفتح إلى المدينة المنورة^(٤)، وهو أكثر مقبولية من النص الأول، ولكن فيه أيضاً كثيراً من الشبهة التاريخية فلم نجد ما يدعمه من نصوص تاريخية متقدمة، ولكن حاصل الأمر أن هنالك عملية مصادرة

(١) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة، ص ٩٢؛ مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٢٠٦، ٢٠٧-٢٠٨؛ ابو ضيف، اثر القبائل المغربية، ج ١، ص ٤١؛ سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ١٥٩؛ ذنون، دراسات، ص ٣٩.

(٢) الناصري السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ٧٦.

(٣) عرف ان دولة الخلافة في زمن عثمان قد مرت بركود اقتصادي واضح بسبب توقفت عمليات الفتح مما سبب هيجاناً شعبياً واسعاً. للاطلاع أكثر ينظر: يوليوس فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية الإسلامية، ص ٤٠-٤٥.

(٤) الناصري السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ٧٦؛ حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب، ص ٩٨.



مالية تمت تحت غطاء الصلح، وهذا أمر طبيعي فمن غير المعقول أن يتبنى المؤلفون روايات تحط من أقدار قادة الفتح العربي الإسلامي، بل هي تصورهم بصور العطف والرافة والميل إلى الصلح لا الاقتتال، وهذا يفسر كما سنتحدث لاحقاً سبب ضياع كثير من صور تاريخ العقوبات في الدولة العربية الإسلامية.



المبحث الأول

المصادرات في الدولة الأموية (٤١-١٣٢هـ)

تأتي أول إشارة على ذلك عندما فرض عقبة بن نافع الفهري على أهل ودان^(١) وفزان^(٢) غرامة قدرها (٣٦٠) رأساً من الاغنام وذلك سنة (٥٥هـ)^(٣)، وقد ارتبط هذا الرقم بما فرضه والي مصر عمرو بن العاص سابقاً على أهل هاتين المدينتين عندما بعث إليهم بسر بن أبي أرطاة العامري^(٤) سنة (٢٣هـ) وكانت الغرامة ذاتها أي (٣٦٠) رأساً من الاغنام^(٥) لكن هذا النص الثاني متأخر بعض الشيء ولم نجد ما يعضده من المصادر التاريخية الأخرى، ولعله قد أتى ليشرعن بصورة أو أخرى هذه الغرامة التي فرضها عقبة على أهل المدينتين، أو لنقل أنه خلط

(١) ودان: من مدن جنوب إفريقية العسكرية وبها قلعة محصنة، وتدخل ضمن أعمال مدينة برقة، تبعد عن زويلة مسيرة عشرة أيام وبينها وبين تاجرقت مسيرة ثلاثة أيام، تتصل بطريق مباشر مع طرابلس يدخل أغلبه ضمن مناطق نفوذ قبيلة هواة البربرية، بها أخلاط من البربر وأكثر معيشة أهلها من التمر، مع وجود زراعة يسيرة. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص ١٨٣؛ الحموي، معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٦٦.

(٢) فزان: من مدن إفريقية الواسعة، تقع بين قابس وطرابلس، قومها أخلاط من الناس تتصل أراضيها بصحار مقفرة وجبال جرداء لا نبات ولا ضرع فيها مع ندرة وفرة الماء فيها. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص ١٨٤؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ج ١، ص ١٠٩؛ الحميري، الروض المعطار، ص ٤٤٠.

(٣) ابن عبد الحكم، فتوح أفريقيا، ص ٥١-٥٢؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص ٢٧؛ زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) بسر بن أبي أرطاة واسمه عمير بن عويمر العامري القرشي، وكنيته أبو عبد الرحمن، توفي النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ولبس من العمر ثمان سنوات، مختلف في صحبته، شهد فتح مصر مع عمرو بن العاص، اشترك في حرب صفين إلى جانب معاوية بن أبي سفيان، ثم تولى ولاية البصرة واليمن والحجاز أيام معاوية، وسوس في آخر عمره وخرف، مختلف في تاريخ وفاته فيقال أنه توفي إبان خلافة معاوية، وقيل سنة (٧٠هـ)، أو (٨٦هـ). الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٠٩-٤١١؛ المعسكري، الإصابة، ص ٧٢-٧٣.

(٥) الزاوي، ولاية طرابلس، ص ١٢.



من قبل الراوي في هذه الرواية فنقل كلا النصين لكلا الشخصين - عمرو وعقبة - على الرغم من أنهما نص واحد يخص عقبة فقط على أيسر التفسير التاريخية.

يأتي الصراع على كرسي ولاية إفريقية في مقدمة العوامل التاريخية لفرض المصادرات المالية بين الولاة، فمنذ اللحظات التاريخية الأولى لولاية إفريقية بدأ الصراع على ضمها إلى تصرف والي مصر واضحاً في سير الأحداث التاريخية، ثم سرعان ما تطور لاحقاً لينقلب إلى صراع بين والي الجديد والوالي السابق حيث يعمد الأول في أغلب الأحيان إلى مصادرة أموال سلفه لأسباب متعددة كما سنرى منها ما هو متعلق بالجانب السياسي، أو الاقتصادي للولاية، أو بسبب خصومات سياسية أو قبلية بين الولاة وهكذا دواليك. وقد انعكس هذا الأمر سلباً على الواقع السياسي للبلاد، فبدل أن تكون مهمة والي البحث عن حلول جذرية لتحسين الأوضاع العامة سيكون عمله الأساس هو الحصول على الأموال وتصفية الحسابات السياسية القديمة، وحتماً سيقود هذا إلى ما آل إليه الأمر من ضعف في قوة البلاد ونكسة أمور العباد. وسنلاحظ أيضاً أن هذا الصراع المتنامي قد وصل إلى أروقة العاصمة المركزية في دمشق أيام الدولة الأموية، وإلى بغداد في زمن العباسيين، وكان عاملاً لانقسام الآراء وتباينها، كما ولد مشاكل وأزمات أرهقت الدولة، ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أن هذا الصراع السياسي بين الولاة كان بداية النهاية للدولة الأموية في المغرب إذ إنه بدأ مع اللحظة الأولى لضم إفريقية رسمياً لحوزة الخلافة الأموية. ومن



أولى النصوص التي تكشف عما ذهبنا إليه هو ما حل بعقبة بن نافع الفهري بعد عزله من الولاية على يد خلفه أبي المهاجر دينار، وقبل الخوض في تفاصيل المصادرة وما الحقته من نتائج سلبية بكلا الشخصين وما عكسته من سوء سياسة على وضع إفريقية، لا بد أن نتطرق إلى سبب عزل عقبة عن ولايته، فمن خلال سبب العزل سنكتشف سبب ما حل به من عقوبة وتضييق ومصادرة للأموال، فأول الأقوال الواردة في ذلك أن عقبة بن نافع لم يرسل ما هو مفروض عليه من أموال إلى خزينة الدولة المركزية في الشام؛ بسبب انشغاله ببناء القيروان في الوقت الذي كان مركز الخلافة أحوج ما يكون إلى الأموال، بسبب حربه على البيزنطيين ومحاصرته لعاصمتهم القسطنطينية^(١)، والسبب الثاني هو امتعاض مسلمة بن مخلد^(٢) والي مصر من عقبة لموقف الأخير السلبي من المشاركة في نصرته الأمويين ضد الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب (عليه السلام) في حرب صفين، فاعتبروه متصلاً عن الطلب بدماء الخليفة المظلوم عثمان بن عفان، وأنه لا يستحق ولاية إفريقية لخدلانه لهم وقتذاك خصوصاً وأن صاحب هذا الرأي يستند على عدم

(١) سالم، تاريخ المغرب في العصر الاسلامي، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) مسلمة بن مخلد بن الصامت بن نيار الخزرجي الأنصاري، كنيته أبو معمر، ولد عام الهجرة وشهد فتح مصر، وكان رأس العثمانية في خربتا وأحرز برفقة عمرو بن العاص ومعاوية بن حديج النصر على والي مصر محمد بن أبي بكر، فكافئه معاوية بولاية مصر سنة (٤٧ هـ) ثم جمع إليه ولاية إفريقية لاحقاً، فأقام في مصر وسير حملات إلى المغرب في البر والبحر وشيد المباني حتى قيل هو أول من بنى المنارات في المساجد، توفي في الإسكندرية سنة (٦٢ هـ). الكندي، الولاة، ص ٣٨-٤٠؛ الذهبي، سير إعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٢٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣١٣؛ المعسكري، الإصابة في من غزا المغرب من الصحابة، ص ٤٨.



وجود اسم عقبة بن نافع في قائمة المشتركين في حرب صفين^(١)، وقد يكون هنالك اسباب أخرى فلعل الفتوحات والإنجازات التي قام بها عقبة في تلك البلاد قد ولدت حسداً في قلوب الآخرين فكادوا له حتى يقللوا من قيمته ويضعوا من قدره. وعلى أية حال وعوداً على بدء نرى في النصوص المتوافرة لدينا أن أبا المهاجر ما أن تولى ولاية إفريقية سنة (٥٥هـ) حتى ضيق على عقبه واهانه وصادر كل ما لديه ويقال أن مقدار ما استحصله منه بلغ (١٠٠٠٠٠) دينار ذهبي ثم أودعه السجن^(٢) ليطرده عن ولاية إفريقية تماماً، وقد أرسل معه خفراً للتأكد من خروجه منها^(٣)، وبناء على ما تقدم نجد أن ما حل بعقبة يمثل حالة الصراع المبكرة بين ولاية مصر وإفريقية، خصوصاً وأن الأخيرة تابعة لمصر في هذه الفترة من التاريخ، وما حدث مع عقبة خير مثال على شدة التنافس والصراع السياسي بين الأشخاص، فما جرى له يدل وبشكل كبير على أن تلك المنجزات التي حققتها لم تشفع له أبداً أمام والي الجديد ومن خلفه والي مصر، وتدل في ذات الوقت على نوع من الحرية في التصرف بعيداً عن مركز القرار في دمشق، وما يجلب الحيرة أيضاً أن عقبة من الفهريين وهو من قریش الظواهر^(٤) وهو في الوقت ذاته ابن خالة عمرو بن العاص^(٥) وقيل أخوه

(١) اكرم فؤاد مطرود، عقوبة النفي في المغرب الإسلامي، ص ٧٣.

(٢) الدباغ، معالم الايمان، ص ٤٧؛ مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٢١٣.

(٣) المالكي، رياض النفوس، ج ١، ص ٣٣؛ حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب، ص ١٧٠.

(٤) ينظر: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي، المحبر، ص ١٦٨؛ المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط/دار الهجرة، ج ٢، ص ٣٢.

(٥) ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج ٣، ص ١٠٧٥.



لأمه^(١) وليس بالشخص القليل ومعاملته بهذه الصورة القاسية إنما تتم عن جحود لمركزه ومنجزاته العسكرية طوال الفترات الخالية، ولا أشد بيانًا من ذلك من ترك أبي المهاجر للقيروان وشروعه في بناء عاصمة جديدة له بين ظهراي البربر^(٢)، فكل ما قدمناه يوحى وبصورة مباشرة ببداية مرحلة جديدة، لربما الغرض منها التقرب أكثر فأكثر من البربر والإساءة لشخص قد خضعوا له بقوة السيف - عقبة - وهي إشارة إلى حسن نية الوالي الجديد والتقرب إليهم من قبل شخص لم يشترك سابقًا في فتح البلاد أو الحروب التي جرت عليها، ولكن هذه السياسية لم تثبت نجاحها إذ أن عقبة لم يقف مكتوف اليدين بل عرض ظلامته على الخليفة الأموي يزيد بن معاوية (٦٠-٦٣) وعلى إثرها أعيد له اعتباره وتمت إعادته واليًا لإفريقية سنة (٦٢هـ)^(٣)، وما أن تحقق ذلك حتى نرى أن عقبة يثار لنفسه وبصورة أكبر من خصمه أبي المهاجر، فيوثقه في الحديد ويجره من بلد إلى بلد ويستحصل منه كل أمواله وما أخذ منه إلى أن قتلا سويًا في معركة تهودة^(٤). والسؤال الذي نطرحه هنا من هو المستفيد الآن من تبادل عمليات المصادرة؟ وهل كانت هذه العقوبة المفروضة على كل الشخصين محققة للعدل الاجتماعي وتأديب المعتدي؟ نجيب بأن المصادر التاريخية

(١) ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٥٧.

(٢) ينظر: محمود شيت خطاب، قادة فتح المغرب، ج ١، ص ١٣٧-١٣٨.

(٣) المالكي، رياض النفوس، ج ١، ص ٣٣-٣٤؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٤٠، ص ٥٣٥؛ الدباغ، معالم الإيمان، ج ١، ص ٤٧؛ ويتبنى ابن عذارى الرواية التي تقول بأن الذي قابل عقبة كان معاوية بن أبي سفيان. ينظر: البيان المغرب، ج ١، ص ٤٧. ونحن نرجح مقابلة يزيد له لأنه أعيد في زمن خلافة الأخير إلى منصبه.

(٤) زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ١٩٣؛ حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب، ص ١٧٩؛ لقبال موسى، المغرب الإسلامي، ص ٤٠.



التي بين أيدينا لم تثبت من قريب أو بعيد تجاوز عقبة بن نافع على الناس أيام ولايته الأولى ولم تذكر المصادر المتاحة لدينا عمليات سلب أو نهب قام بها، بل العكس رأيناها تضعه بصفته فاتحاً ميالاً إلى الصلح ما وسعه ذلك. وبالتالي فإن العقوبة المفروضة عليه من خلفه لم تكن إلا تشفيماً سياسياً لا مبرر له، إلا إذا قلنا بأن مصادرها التاريخية تغاضت عن كثير من الحقائق وطمست كثيراً منها، بمعنى أن عقبة قد تجاوز واساء إلى البربر وهو ما حاول خلفه إصلاحه عبر استقطابهم والتودد إليهم وبناء عاصمته بين ظهرانهم كما ذكرنا أنفاً. ومهما تكن الأسباب فالنتائج كانت كارثية وأعاققت مسيرة الحياة السياسية والعسكرية في تلك البلاد، فبدلاً من الانشغال بإخضاعها وتدبير أمورها أنصرف كل منهما إلى التتكيل بالآخر متى ما سنحت الفرصة وهو ما انعكس سلباً على وضع الدولة العام هناك وقاد فيما بعد إلى ثورة البربر بقيادة كسيلة^(١) وانتهى المطاف بقتل عقبة وأبي المهاجر نتيجة لتلك التصرفات الغير مدروسة، والتي افضت لخسارة المسلمين وتصفية العديد من

(١) كسيلة بن أغز أو لمزم، من قبيلة أوربة البربرية، تزعم قيادة البربر البرانس من أهل المغرب الأقصى، كان يدين بدين النصارى حتى أسلم على يد أبي المهاجر دينار سنة (٥٥هـ) بعد معارك وعداوة مستحكمة، نال مرتبة رفيعة عند أبي المهاجر وقدمه الأخير على من سواه من زعماء البربر، وبعد أن عاد عقبة والياً على المغرب استحف بكسيلة وقلل من شأنه أمام قومه، ونتج عن ذلك إيغار قلب كسيلة ضد عقبة فثار الأول بمن معه واستطاعوا الإيقاع بعقبة في معركة تهودة سنة (٦٣هـ)، وسيطر كسيلة بعدها على القيروان إلى أن تمكن زهير بن قيس من قتله في معركة ممس سنة (٦٩هـ). ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ النويري، نهاية العرب، ج ٢، ص ١٧؛ ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ١٤٢؛ السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ٨٠.



قياداتهم وبقي الحال كما هو عليه إلى سنة (٦٩هـ) حيث تمكن زهير بن قيس^(١) من إعادة الأمور إلى نصابها واستعادة القيروان من يد البربر^(٢)، وكل ذلك دون شك أسهم في ضياع الكثير من الأموال والممتلكات نتيجة لسوء السياسة وعدم تقدير الأمور بالشكل الصحيح.

ولعل أشهر حوادث المصادرات هي التي تجلت بسلب عبد العزيز بن مروان بن الحكم^(٣) ما كان بحوزة حسان بن النعمان^(٤) من الامتعة والأحمال والوصائف^(٥)، وهو ما يؤيده ذنون إذ يرى أن ما حصل مع حسان كان تجريدًا واضحًا لكل ما

(١) زهير بن قيس البلوي، وكنيته أبو شداد، صحابي بحسب إراء بعض المؤرخين، شهد فتح مصر والمغرب، ولاء عقبة بن نافع على القيروان سنة (٦٢هـ) عندما خرج الأول لإخضاع البربر والاستمرار في تحركاته العسكرية، نزح إلى برقة بعد سيطرة كسيلة على القيروان بمن معه من الذراري والأموال إلى أن ولاء عبد الملك بن مروان على جيش لاستعادة القيروان والقضاء على تمرد البربر هناك وهو ما حصل فعلاً في معركة ممس سنة (٦٩هـ) فاستطاع قيس بمن معه من جيوش القضاء على كسيلة وطرد البربر إلى أقصى المغرب، قتل في معركة غير متكافئة مع الروم المغيرين على برقة سنة (٧٣هـ). ينظر: الناصري السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ٧٦-٨١؛ محمود شيت خطاب، قادة فتح المغرب العربي، ج ١، ص ١٥٠-١٦١.

(٢) الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية، ص ٤٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٠٨.

(٣) عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، والي مصر وولي العهد أيام خلافة عبد الملك بن مروان، ان مروان بن الحكم استخلفه على مصر وقت خروجه منها في رجب سنة خمس وستين فلم يزل بها إلى أن توفي بمصر وكانت وفاته ليلة الاثنين لاثنتي عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة ست ثمانين. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٣٦، ص ٣٥٠-٣٥١؛ جمال الدين المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ١٨، ص ١٩٧-١٩٨.

(٤) حسان بن النعمان بن عدي بن بكر بن مغيث بن عمرو بن مزريقا بن عامر بن الأزرد الملقب بالشيخ الأمين، كان من أمراء العرب الشجعان دخل إفريقية سنة (٧٤هـ) بعسكر عظيم لم يدخل المسلمون بمثله، تمكن من إخضاع البربر وقضى على مقاومتهم بقيادة الكاهنة وفرض عليهم الخراج، توفي سنة (٨٦هـ) وقيل سنة (٩٠هـ). ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤١٥؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ٦٠؛ الصفي، الوافي بالوفيات، ج ١١، ص ٢٧٨؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٦، ص ٥٠-٥١.

(٥) ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ٦٥.



معه^(١)، بينما يقول مؤرخ آخر أن عبد العزيز أمر بحفظ جميع ما مع حسان من أموال^(٢) وهي عبارة أشد تهذيبيًا، بينما يخفف آخرون من حدة الأمر فيقولون أن عبد العزيز أخذ أكثر ما يملك حسان^(٣). والغرض من ذلك واضح وهو ضرب حسان بن النعمان الذي لم يكن يعر أدنى أهمية لمنصب عبد العزيز، والأمر الثاني أن هنالك رهانًا كان بين عبد العزيز وعبد الملك بن مروان على إيهما يكون الأكثر تحصيلًا للأموال وأكثر نفعًا للدولة، إذ وضع الأول ثقته في موسى بن نصير^(٤)، بينما كان رهان الثاني على حسان، فأراد عبد العزيز بهذه الحركة تجريد حسان من أمواله وهي عقوبة له، وفي ذات الوقت ليذهب الأخير إلى الخليفة في الشام وقد خسر كل ما معه من أموال، فيزيد بذلك من حنق عبد الملك، وهو ما حدث فعلاً إذ تروي المصادر أن عبد الملك قد اشتاط غضبًا وأخذ بالدعاء على أخيه بالموت وهو ما تحقق بعد فترة يسيرة جدًا^(٥).

(١) دراسات، ص ١٢٧.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح أفريقيا، ص ٦٥؛ الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية، ص ٥٠.

(٣) الباجي المسعودي، الخلاصة النقية، ص ٧٥؛ الناصري السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ٩٤.

(٤) موسى بن نصير بن عبد الرحمن بن زيد اللخمي بالولاء وقيل انه من بني بكر بن وائل، ولد حوالي سنة (١٩ هـ) بقرية في الشام يقال لها كفر مثري، عمل والده نصير ضمن الحرس الخاص لمعاوية بن أبي سفيان، تولى ولاية إقليم المغرب وفتح الأندلس، دخل إفريقية واليًا عليها من قبل عبد العزيز بن مروان، اشتهر بكثرة غزواته ومغانمه حتى قيل لم يسمع في الإسلام بمثل سبايا موسى بن نصير، توفي وهو في طريقه إلى الحج سنة (٩٧ هـ). ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٦١، ص ٢١١-٢١٢؛ ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ٢، ص ٣٣٢-٣٣٤؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٥، ص ٣١٩؛ الباجي المسعودي، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ص ٧٧.

(٥) ينظر عن هذه التفاصيل: ابن قتيبة الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ٧٠ فما بعدها.



واستكمالاً لعمليات المصادرة بين الولاة ومن تبعهم، نعثر في طيات التاريخ على حالة جسدها تصرف موسى بن نصير بعد توليته شؤون إفريقية ما كان بحوزة نائبي حسان بن النعمان من أموال، فأغرم كلاً من سفيان بن مالك الفهري^(١) وأبي صالح^(٢) مبلغاً قدره (١٠) الآلاف دينار، ثم وجههم بعد ذلك إلى عبد الملك بن مروان موثقين بالحديد^(٣)، ويعكس هذا التصرف أحد الأمرين، فأما أن موسى أراد أن يبرهن للخليفة الأموي فساد بطانة سلفه واستحواذهم على أموال الناس وإلا فمن أين لكليهما هذه الأموال الطائلة، والأمر الثاني أن موسى قد عمد إلى كل ما من شأنه أن يسبب له متاعب مستقبلية خوفاً من تمرد هذين وتأليب الناس ضده مستفيدين من الثروات التي بحوزتهما، وقد يكون كلا الخيارين المشار إليهما صحيحاً فهو تتكيل بالدرجة الأولى ودرأ وتحجيم لقوتهما في المقام الثاني. هذا من ناحية التفسير التاريخي لمثل هذا الاجراء، أما من الناحية المنهجية التاريخية فكلا الشخصيتين - سفيان وأبو صالح - مجهولان لا ترجمة لهما في كتب التاريخ والطبقات ولم يجر وأن ذكر اسميهما في كل المصنفات التاريخية التي تناولت سيرة حسان وموسى وما جرى من نزاع سياسي بينهما، وينفرد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لأبن قتيبة بذكر هذا النص دون غيره من المؤرخين السابقين واللاحقين، وفي ذلك تضعيف لهذا النص ونقض له، خصوصاً وقد أشرنا في موضع سابق لعدم صحة هذا الكتاب،

(١) سفيان بن مالك الفهري، لم نعثر له على ترجمة في كتب التاريخ والطبقات.

(٢) أبو صالح، لم نعثر له على ترجمة في كتب التاريخ والطبقات.

(٣) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ٥٠-٥١؛ لقبال موسى، المغرب الإسلامي، ص ٨٥.



وأنه منسوب لابن قتيبة وفيه من الخوارق والمتناقضات الشيء الكثير. وعلى أية حال فقد انعكس مثل هذا الفعل على الرغم من ضياع ما يبرره أو يدعمه تاريخياً إيجاباً على أوضاع المغرب فالقمع السياسي الذي استعمله موسى ضد كل الطامعين أسهم وبصورة واضحة في حفظ استقرار المغرب والحفاظ على أمنه طيلة حكم موسى عليه، بل ووجه الجهود إلى فتح المزيد من الأراضي ونعني بذلك توجيه الأنظار إلى فتح الأندلس وهو ما تم لاحقاً وبنجاح كبير سنة (٩٢هـ).

وبالانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ المغرب العربي والعلاقات بين الولاة نجد أن حادثة مصادرة وتغريم موسى بن نصير على يد الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩هـ) واحدة من أبرز الحوادث التي ما تزال محل نقاش وجدل بين الباحثين المحدثين؛ وذلك نتيجة لتضارب الروايات التاريخية التي تبسط أو تهول الحادثة وتضيف إليها أموراً يتعسر تصديقها لما فيها من مبالغاة كبيرة، فيروي ابن عذاري أن سليمان قد أخذ جميع ما يملك موسى من أموال عقب عودة الأخير إلى دمشق بأمر من الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ) الذي كان في آخر أيام حياته^(١) بينما يصرح آخرون أن سليمان قد غرم موسى مبلغاً قدره (١٠٠) ألف دينار^(٢)، إضافة إلى رأيين آخرين فينقل الرقيق القيرواني (ت: ٤٢٠هـ) صراحة أن

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٧٣-٧٤.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح أفريقيا، ص ٨٥-٨٦؛ الناصري السلاوي، الاستقصا، ج ١، ص ١٠٠؛ زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٥٣-٢٥٥؛ خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب في الأندلس، ص ١٢٣.



سليمان قد فرض على موسى اتاوة قدرها (١٠٠) ألف دينار^(١)، بينما يروي المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ) خبراً جاء فيه أن سليمان أقصى موسى عن عمله "وأقصاه وحبسه، وأمر بتقصي حسابه، فأغرمه غرمًا عظيمًا كشفه فيه، حتى اضطره إلى أن سأل العرب معونته، فيقال: إن لخمًا حملت عنه في أعطيتها تسعين ألفاً ذهباً، وقيل: حملة سليمان غرم مائتي ألف، فأدى مائة ألف، وعجز، فاستجار بيزيد بن المهلب أثير سليمان، فاستوهبه من سليمان، فوهبه إياه، إلا أنه عزل ابنه عبد الله عن إفريقية"^(٢).

ولا يمكن فهم الحادثة باعتبارها إجراءً إدارياً معزولاً، بل هي نتيجة تداخل عوامل سياسية وشخصية وإدارية ومالية هي من أوصلت إلى هذه الحالة، ونتيجة لتحليل الروايات التاريخية فيمكن أن نقول أن موسى بن نصير وخلال فترة ولايته قد تمكن من تحقيق العديد من النجاحات منها: استكمال إخضاع بلاد المغرب الأوسط والأقصى ضمن بوتقة السلطة. كما اعتنى بتنظيم الإدارة العسكرية والمالية في القيروان عاصمة دولته إضافة إلى إدماج أعداد كبيرة من البربر في الجيش الإسلامي^(٣). وقد بلغت الفتوحات في عهده مدى واسعاً، وأصبحت الأندلس ولاية

(١) تاريخ إفريقية، ص ٥٩

(٢) نفح الطيب، ج ١، ص ٢٨٠.

(٣) للوقوف على منجزات موسى بن نصير ينظر: عبد العزيز حافظ دنيا، موسى بن نصير حياته وعصره، ط ١ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤م) ص ١١٤-١٢٢؛ إبراهيم أحمد العدوي، موسى بن نصير مؤسس المغرب العربي، سلسلة أعلام العرب ٦٨، ط ١ (بلا مكان نشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م) ص ٢٥-٥٠.



جديدة تابعة لإفريقية، ما رفع مكانته السياسية والعسكرية بشكل لافت داخل الدولة الأموية. أن كل هذه الانتصارات العسكرية والسياسية قد اكسبته شهرة واسعة قل نظيرها آنذاك وهي بالتأكيد قد خلقت له العديد من المناوئين والمتربصين؛ إذ تشير المصادر التاريخية، مثل روايات ابن عساكر^(١) وابن الأثير^(٢)، إلى أن موسى بن نصير عندما أتم فتوح الأندلس عاد إلى دمشق مصطحباً كميات ضخمة من الغنائم والأسرى. كان ولي العهد آنذاك سليمان بن عبد الملك، وقد رغب في أن يؤخر موسى قدومه حتى يتولى هو الخلافة لينسب الفتح إليه سياسياً، إلا أن موسى — بدافع الوفاء أو الحسابات السياسية — لبى أمر الخليفة القائم الوليد، ودخل دمشق قبل وفاة الوليد بقليل^(٣). هذا الموقف عُدَّ في نظر سليمان تجاهلاً لرغبته، وربما نوعاً من الانحياز لخصمه السياسي (أخيه الوليد). وعندما تولى سليمان الخلافة سنة (٩٦هـ)، تغير ميزان القوى داخل البلاط.

ونتيجة لتصرف موسى هذا فيمكن تصنيف أسباب عزله إلى عدة مستويات، فالمنطق السياسي يفرض على سليمان اتخاذ سياسة واضحة في استبدال كبار رجال الوليد برجال موالين له، وموسى بن نصير دون شك أبرز هؤلاء القادة وأشهرهم، إضافة إلى قادة آخرين برزوا على الساحة العسكرية وخلدت معاركهم وفتوحاتهم مثل

(١) تاريخ دمشق، ج ٦١، ص ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) الكامل، ج ٤، ص ٤٣.

(٣) الكامل، ج ٤، ص ٤٣؛ لقبال، المغرب الإسلامي، ص ٩٧-٩٨؛ محمود شيت الخطاب، قادة فتح المغرب العربي، ج ١، ص ٢٧٧-٢٨٧.



محمد بن القاسم الثقفي^(١) وطارق بن زياد وآخرين لا يتسع المقام لذكرهم، ولعل تضخم المكانة الشخصية وازدياد نفوذ موسى بن نصير وبلوغه حدًا كبيرًا، مضافًا إلى سيطرته على إفريقية والأندلس، وامتلاكه لثروات ضخمة من الغنائم، وارتباط اسمه بأعظم توسع غربي للدولة الأموية. التي كانت شديدة الحساسية تجاه بروز مراكز قوة إقليمية، كان ذلك مدعاة ريبة وقلق للدولة فعمدت إلى تقليص نفوذه الشخصي عبر اضعافه ماليًا وتقليل قيمته على المستوى الفعلي عبر توجيه الاتهامات له لا سيما اتهمه بالفساد المالي واحتباس بعض الغنائم وعدم تسليم كامل نصيب بيت المال^(٢). من الصعب الجزم بصحة هذه الاتهامات، إذ كثيرًا ما كانت تُستخدم ذريعة لتجريد القادة من نفوذهم وممتلكاتهم. وبذلك تكون مصادرة الأموال كانت إجراءً سياسيًا بامتياز، يهدف إلى تقليص استقلاله المالي. خصوصًا وأن موسى قد وزع العديد من الأعطيات في طريق عودته إلى لشام لا سيما في مصر^(٣) وهو إجراء لا يقوم به إلا الخلفاء وحدهم وفيه نوع من التحدي والاستهانة بمقام الخلافة، خصوصًا وقد ذكرنا أن موسى شديد الولاء لآل عبد العزيز بن مروان كما أوضحنا سابقًا، وهو بفعله هذا يناوئ بقصد أو دونه أسرة عبد الملك بن مروان. هذا أمر والأمر الثاني

(١) محمد بن القاسم بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب الثقفي، من أشهر قادة الفتح العربي وعرف بفتحه لبلاد السند، عزل عن قيادة الجيش هناك بعد وفاة الوليد وبيعة سليمان لأن الأخير يبغض الحجاج الثقفي ومن يمت له بصلة، القي القبض على محمد بعد عزله وسجن في واسط حتى توفي سنة (٩٥هـ) عن عمر يناهز (٢٣) عامًا. نافع عبد الله، محمد بن القاسم الثقفي فاتح السند، ط ١ (بلا مكان: بلا مطبعة، ١٩٩٧م) ص ٣٧-٤٧.

(٢) ينظر: الخطاب، قادة فتح المغرب العربي، ج ١، ص ٢٨٠-٢٨٧.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ٩٦-٩٧.



يهدف الاجراء إلى تأديبه رمزياً أمام النخبة الأموية وإعادة توزيع الموارد لصالح السلطة الجديدة.

وقد عكست هذه الواقعة نمطاً متكرراً في الدولة الأموية: انتقال السلطة كان يصاحبه عادةً تصفية رجال العهد السابق. الخلفاء كانوا يتحسبون من القادة الذين يجمعون بين: الشرعية العسكرية والثروة والولاء القبلي والشعبية في الأقاليم البعيدة. في هذا السياق، لم يكن موسى استثناءً، بل جزءاً من ظاهرة أوسع في إدارة الدولة المركزية كما ذكرنا سابقاً.

ومن منظور نقدي نقول أن مصادرة أمواله تدخل ضمن سياسة ضبط النخبة العسكرية. والقضية بكاملها تصنف على أنها صراع نفوذ داخل البيت الأموي، أكثر من كونها مسألة فساد إداري. وعزل موسى بن نصير ومصادرة أمواله يمثلان نموذجاً دالاً على طبيعة الحكم الأموي، حيث تتداخل الاعتبارات السياسية والشخصية مع الإدارة المالية والعسكرية. وقد كشفت الحادثة عن هشاشة موقع كبار القادة أمام تغير موازين القوى في مركز الخلافة.

وبعد ما استعرضناه من النصوص التاريخية والتفسيرات المفترضة لها نجد أن عمليات مصادرة الأموال لم تقف عند موسى، بل امتدت لتشمل أسرته أيضاً في أوقات لاحقة ومن أبرزها استئصال أموال عبد الله بن موسى بن نصير على يد والي المغرب محمد بن يزيد القرشي الذي عذب عبد الله ورفض أن يطلق سراحه من



السجن حتى يدفعوا عنه فدية وقدرها (٣٠٠) ألف دينار وهو ما أفضى لقتل عبد الله في محبسه^(١)، ومسبب المصادرة مختلف في شخصه؛ إذ إن ابن عبد الحكم (ت: ٢٥٧هـ) يرى أن والي المغرب بشر بن صفوان^(٢) هو من عذب عبد الله وسجنه وصادر أمواله ومن ثم قتله، وليس القرشي كما سبق أن ذكرنا^(٣) وقد أيده في ما ذهب إليه طائفة من القدماء والمحدثين^(٤). وحادثة استئصال أموال بني موسى بن نصير وتعذيب عبد الله بن موسى على يد والي إفريقية محمد بن يزيد القرشي إذا صحت الرواية تتدرج ضمن سياق الاضطرابات السياسية والقبلية التي شهدتها المغرب والأندلس في أواخر العصر الأموي، وهي مرتبطة بصراعات النفوذ بين الأسر القيسية واليمانية، وبمحاولة الدولة الأموية ضبط موارد الأطراف الغربية بعد الفتوحات. فمن ناحية الإطار التاريخي العام بعد الفتح الإسلامي للمغرب والأندلس في مطلع القرن الثاني الهجري، برز اسم موسى بن نصير كقائد عسكري لامع له سمعته العالية وقد نتج عن ذلك ما سبق أن ذكرناه ولكن هذا لا يعني أن مكانته السياسية والاجتماعية قد انتهت بل على العكس نرى أن إبنائه قد بقوا ذوي مكانة

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٧٥-٧٦؛ الرقيق، تاريخ إفريقية، ص ٦٠؛ زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٥٩.

(٢) بشر بن صفوان الكلبي أمير المغرب، وأحد الشجعان ذوي الرأي والحزم. ولي مصر أولا سنة ١٠١ هـ من قبل يزيد بن عبد الملك، ثم جاءه كتاب يزيد بتأميمه على إفريقية سنة ١٠٢ هـ فخرج إليها، وأقام في القيروان، وغزا صقلية وغيرها. ومات بالقيروان سنة ١٠٩ هـ. الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٥٤.

(٣) فتوح مصر والمغرب، ص ٩١.

(٤) الباجي، الخلاصة النقية، ص ٨١؛ الناصري السلاوي، الاستقصا، ج ١ ص ١٠٠؛ ابو ضيف، أثر القبائل المغربية، ج ١، ص ٨٨.



ونفوذ في المغرب والأندلس، وهو ما أثار حساسية لدى بعض الولاة اللاحقين، وقد بين ابن عذاري أن من أمر القرشي بمثل هذا هو الخليفة الأموي سليمان نفسه الذي أوصاه بأن "بأخذ أهل موسى وولده وكل من تلبس به واستئصال أموالهم وتعذيبهم حتى يؤدوا ثلاثمائة ألف دينار"^(١)، والمبلغ المذكور (٣٠٠ ألف دينار) رقم ضخم جدًا بمعايير ذلك العصر، وهو يدل على أحد أمرين: إما ثروة استثنائية متراكمة قد بلغت مسامع الخليفة سليمان فأحب أن يصادرها كلها، أو أنها مبالغة روائية للتدليل على ضخامة المصادرة وعظم ثروة الأسرة النصيرية.

وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن سبب هذه الغرامات إلى اسباب قومية بين العرب انفسهم^(٢)، منطلقين في تحليلهم من العامل القومي (القبلي) الذي شاع في العصر الأموي الذي شهد انقسامًا قبليًا حادًا بين: المضرية من جهة واليمانية من جهة أخرى، وأسرة موسى بن نصير كانت محسوبة على التيار اليماني، في حين أن كثيرًا من ولاة إفريقية كانوا من التيار القيسي المضري. هذا الانقسام لم يكن شكليًا، بل تحوّل إلى صراع دموي في عدة أقاليم، خاصة في خراسان والمغرب^(٣).

(١) البيان المغرب، ج ١، ص ٧٥-٧٦.

(٢) حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ج ١، ص ١٤٥؛ الحريري، تاريخ المغرب، ص ٤٧.

(٣) للاستزادة أكثر حول الصراع بين اليمانية والقيسية ينظر: عبد الأمير دكسن، الخلافة الأموية، ص ١٣٧-١٧٨؛ مرزوق بومداح، النزاع بين القبائل اليمانية والقيسية في المشرق الإسلامي وأثره على الدولة الأموية (٦٤-١٣٢ هـ / ٦٨٤-٧٥٠ م)، بحث منشور في حوليات التاريخ والجغرافيا، ع ١٢، الجزائر، ٢٠١٧ م.



فبذلك نخلص إلى أن أحد أبرز العوامل المتسببة بذلك هو تصفية نفوذ بيت يمني بارز في منطقة يسيطر عليها والي من توجه قبلي مختلف وسواء أكان ذلك الوالي هو ابن يزيد القرشي أو بشر بن صفوان الكلبي، وكلاهما كما تبين من العصبية (المضرية - القيسية) على عكس أسرة موسى اليمانية. أما إذا أردنا متابعة مسببات هذا الحدث سياسياً فسنجد أن هنالك عدة مبررات لهذا التصرف، منها خوف الدولة الأموية من استقلال الأطراف خصوصاً وأن المغرب والأندلس كانتا منطقتين بعيدتين عن مركز الخلافة في دمشق، وتمتعنا بثروات هائلة من الغنائم. الدولة الأموية كانت تخشى أن يتحول القادة الكبار إلى أقطاب نفوذ مستقلين، خاصة بعد سابقة موسى بن نصير الذي أصبح اسمه يضاهي أسماء كبار قادة الدولة. كما أن إرث العزل السابق عزل موسى بن نصير بأمر سليمان كان يحمل طابعاً تأديبياً، وبعض الروايات تشير إلى أن سليمان كان يتحسس من شعبية موسى كما أسلفنا. وهذا الإرث السياسي استمر في التعامل مع أسرته باعتبارهم بيت قوة محتمل. إعادة توزيع السلطة مصادرة أموال بني موسى وهذا يعني تحطيم شبكتهم من الموالى تفكيك قدرتهم على التأثير العسكري إعادة توجيه الولاءات نحو الوالي الجديد، وقد يتبين صدق ما ذكرنا عندما نجد أن عبد العزيز بن موسى^(١)، قد أعلن خلع طاعته

(١) عبد العزيز بن موسى بن نصير اللخمي بالولاء، أمير وفتح. ولاء أبوه إمارة الأندلس، عند عودته إلى الشام سنة (٩٥ هـ) فضبطها وسدد أمورها وحمى ثغورها، وافتتح مدائن كثر بها. وكان شجاعاً حازماً، فاضلاً في أخلاقه وسيرته ولما سخط سليمان بن عبد الملك على موسى ابن نصير، بعث إلى الجند يأمرهم بقتل ابنه. عبد العزيز، فدخلوا عليه وهو في المحراب يصلي الصبح، فضربوه بالسيوف ضربة واحدة، وأخذوا رأسه فأرسلوه إلى سليمان، فعرضه على أبيه، فقيل أن سبب قتله هو تأثره



لبنى مروان نتيجة ما لاقى أسرته منهم^(١) إلى أن أفضى الأمر لقتله سنة (٩٧هـ) في الأندلس بأمر من سليمان بن عبد الملك^(٢)، وخوف الأمويين مبرر من هذا الثقل الاقتصادي الذي تتمتع به أسرة موسى فالمبلغ المذكور أن كان صحيحاً فهو يعني قدرة الأسرة على إحداث ثورة وتمويلها بشكل جيد ومنظم وشراء ولواءات المؤيدين الذين يرون في موسى رمزاً سريعاً، أو من المنتفعين من أي تغيير يخدم مصالحهم الخاصة، وبذلك فعملية المصادرة هي تحمل في باطنها هدفين أولهما ملء خزانة الولاية والثاني كسر الاستقلال المالي للأسرة. هذا من حيث النظر في الروايات التاريخية، أما من حيث النقد التاريخي فنجد أن معظم الروايات جاءت من مؤرخين متأخرين نسبياً، كما أن الأرقام المالية في كتب الأخبار كثيراً ما تُضخم. لا نجد دائماً نصاً رسمياً يوضح التهمة المباشرة لبنى موسى. لذلك يمكن أن نفترض أحد احتمالين: إما كان هناك اتهام مالي حقيقي -احتفاظ بغنائم أو تجاوز إداري- أو كانت القضية تصفية سياسية بغطاء مالي.

لم تقف الأمور عند هذا الحد بالنسبة لأسرة موسى بن نصير إذ تكررت هذه الحالة لاحقاً أيام ولاية يزيد بن أبي مسلم (١٠١-١٠٢هـ) الذين عين والياً على

بزوجته النصرانية وهذا حديث شائع ولكن ليس هنالك ما سنده تاريخياً والراجح هو مقتله خوفاً من استقلاله بالأندلس بعدما حل بوالده، قال ابن الأثير: وكانوا يعدونها - أي عملية قتل عبد العزيز - من زلات سليمان. ينظر: ابن الفريسي، تاريخ علماء الأندلس، ج ١، ص ٣١٩؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٨١؛ الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٨٠-٨١؛ محمود شيت، قادة فتح الأندلس، ج ٢، ص ٢٣ فما بعدها.

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٧٦.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٦، ص ٥٢٣.



إفريقية بأمر من الخليفة يزيد بن عبد الملك، وقد كان ابن أبي مسلم كاتب الحاج بن يوسف الثقفي، وأحد رجاله الإداريين المعروفين بالصرامة.

كما أنه حاول تطبيق سياسة الحاج بن يوسف المالية في الولايات^(١). أي تشديد الجباية، مراقبة الثروات، إعادة توزيع الغنائم.، وقد حاول أيضاً فرض الجزية حتى على بعض المسلمين من الموالي، وهو ما أثار ثورة عليه لاحقاً كما سيأتي. إن هذه السياسة المالية جعلت ثروات القادة السابقين هدفاً للمصادرة خصوصاً تلك التي اعتُبرت من أموال الفيء أو الغنائم غير المسجلة، فيروي ابن عبد الحكم أن ابن أبي مسلم أخذ اتباع وأولاد موسى بن نصير وأحصى أموالهم وأخذها لصالح خزنة ولايته^(٢)، مطبقاً بذلك سياسة التعظيم المالي كما ذكرنا، ولم يقف به الأمر عند ذلك بل نجد أن ابن أبي مسلم، قام بمصادرة أموال سلفه ابن يزيد، والسبب هنا مختلف قليلاً فقد يمكن أن نضعه في خانة التقاليد الإدارية إذ كان من الشائع أن يقوم الوالي الجديد بمراجعة حسابات الوالي السابق ومصادرة ما يثبت أنه من المال العام. وهو ما يسمى بالمحاسبة على الخراج، لكن الدلائل والقرائن التاريخية تشير إلى غير ذلك، إذ يمكن وبسهولة لنا أن نضع هذه الحادثة ضمن ما ذكرناه عن العداء السابق بين الولاة خصوصاً وأنهم كلهم تدرّبوا ونشؤوا في البلاط الأموي، فالوالي الجديد - يزيد بن أبي مسلم - كان يسعى إلى إظهار فساد سلفه وإعادة الأموال إلى الخزينة

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٦، ص ٦١٧.

(٢) ابن عبد الحكم، فتوح أفريقيا، ص ٨٧-٨٨.



لتنشيت سلطته، ولكن حالة الصراع بين ابن ابي مسلم وسلفه ابن يزيد القرشي كانت بفعل عداوة سابقة بينهما إذ يذكر ابن عساكر أصل تلك الحادثة بالتفصيل، فيروى أن محمد بن يزيد القرشي قال: "قال لما قام سليمان بن عبد الملك بعثني إلى العراق المسيرين أهل الديماس الذين سجنهم الحجاج قال فأخرجتهم فيهم يزيد الرقاشي ويزيد الضبي وعابدة من أهل البصرة فأخرجتهم في عمل ابن أبي مسلم وعنفت ابن ابي مسلم بصنيعه وكسوت كل رجل منهم ثوبين فلما مات سليمان ومات عمر كنت مستعملاً على أفريقية فقدم علي يزيد بن أبي مسلم في عمل يزيد بن عبد الملك فعذبني عذاباً شديداً حتى كسر عظامي"^(١) وينكشف لنا وبشكل واضح أن ما حصل بين والييين كان عبارة عن تباغض شخصي يعود إلى فترات ماضية أكثر مما هو إجراء اقتصادي أو محاولة لكشف فساد مالي، بمعنى آخر أن ما حصل لا يمكن تبويبه في باب الحفاظ على أموال الدولة ومقدراتها بقدر ما هو عداء شخصي كتب له التحقق لاحقاً. وقد انعكست مثل هذا السياسات سلماً على واقع المغرب آنذاك؛ إذ أدت إلى سخط الجند والموالي وتذمر البربر أيضاً، إذ حاول ابن ابي مسلم تطبيق سياسة الحجاج بفرض الجزية على من أسلم من الموالى، مما أثار تمرداً واسعاً انتهى بقتله سنة (١٠٢هـ)، فيروي ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ) ما نصه: "فلما ولي يزيد على إفريقية عزم أن يسير فيهم بسيرة الحجاج في أهل الإسلام الذين سكنوا الأمصار ممن كان أصله من السواد من أهل الذمة فأسلم

(١) تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٧٨.



بالعراق؛ فإن الحجاج كان ردهم إلى قراهم ووضع الجزية على رقابهم على نحو ما كانت تؤخذ منهم وهم كفار، فأراد يزيد بن أبي مسلم أن يفعل بأهل سواد إفريقية كذلك؛ فكلموه في ذلك فلم يسمع وعزم على ما عزم عليه؛ فلما تحققوا ذلك أجمع رأيهم على قتله، فوثبوا عليه وقتلوه وقتلوه، وولوا على أنفسهم الوالي الذي كان عليهم قبل يزيد المذكور، وهو محمد بن يزيد مولى الأنصار، وكان عندهم؛ وكتبوا إلى الخليفة يزيد بن عبد الملك: إنا لم نخلع أيدينا من الطاعة، ولكن يزيد بن أبي مسلم سامنا ما لا يرضاه الله والمسلمون فقتلناه وأعدنا علينا محمد بن يزيد؛ فكتب إليهم يزيد: إني لم أرض بما صنع يزيد بن أبي مسلم، وأقر محمد بن يزيد على عمله مدة أيام^(١)، وفي جانب آخر يروى أن ابن أبي مسلم كان: "ظلوماً غشوماً وكان البربر يحسنونه فقام على المنبر خطيباً فقال (أني رأيت أن أرسم اسم حربي في أيديهم كما نصنع ملوك الروم يحرسها فأرسم في يمين الرجل اسمه وفي يساره حربي ليعرفوا بذلك من بين سائر الناس فإذا وقفوا على أحد أسرع لما أمرت به) فلما سمعوا ذلك منه أعني حرسه اتفقوا على قتله وقالوا: (جعلنا بمنزلة النصاري) فلما خرج من داره إلى المسجد لصلاة المغرب قتلوه في مصلاه^(٢)، وهذا الأمر لم يمر مرور الكرام فقد قام الوالي الأموي حنظلة بن صفوان الكلبي بتتبع قتلة ابن أبي مسلم ومنهم عبد الله بن موسى بن نصير الذي كان

(١) النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٢٤٥.

(٢) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٧٧.



مسجونًا وقيل أنه هو من دبر لاغتيال ابن ابي مسلم من محبسه، وانتهى به الامر مقتولًا، وقد صودرت أمواله هو ومن معه من أنصاره والمؤيدين له ممن اشتبه الوالي بهم في قضية مقتل ابن ابي مسلم^(١).

إن كل هذه السياسات قد أثرت سلبيًا على العلاقة بين العرب والبربر، وهو ما سيؤدي لاحقًا إلى ثورة البربر الكبرى سنة (١٢٢هـ)، والقارئ المتمعن يجد أن مثل هذه السياسة التي طبقها ابن ابي مسلم مع البربر لا تتسجم إطلاقًا مع روح الإسلام في التعامل مع الذين دخلوا الإسلام، لكن الغاية منها كما أشرنا هي اغناء خزينة الدولة والولاية وكسب رضا مركز الخلافة في دمشق، خصوصًا وأن كثرة أعداد الداخلين في الإسلام قد قللت من دخل الدولة الأموية المالي، وهذا الأمر لم يرق لكثير من الجبة السياسيين فحاولوا قدر الإمكان استرضاء الخلافة بمثل هذه الأفعال غير المدروسة التي تسبب لاحقًا بالنفور من الدولة الأموية والتخندق في صف الحركات المعارضة لها لا سيما الخوارج منهم، وهو سبب مباشر ورئيسي في سقوط الدولة الأموية في بلاد المغرب.

أما إذا تقدمنا إلى زمن ولاية عبيدة بن عبد الرحمن (١١٠-١١٤هـ)^(٢) والتي كانت فترة ولايته استثنائية من ناحية السياسة القبلية التي امتنها هذا الوالي في

(١) خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب في الاندلس، ص ١٣١.
(٢) عبيدة بن عبد الرحمن السلمي ابن أخ ابي الأعور صاحب خيل معاوية في معركة صفين، استعمله الخليفة هشام بن عبد الملك واليًا على إفريقية سنة (١١٠هـ) فأخذ عمال سلفه بشر بن صفوان وقام بتغريمهم وحبسهم نتيجة العصبية القبلية، فكاد ان يوقع في المغرب فتنة عصبية كبيرة لولا تدارك الأمر



تعاملاته مع خصومه القبليين، خصوصاً وأنه ينتمي إلى القيسية، في حين ينتمي بشر بن صفوان إلى قبيلة كلب المرتبطة بالتحالف اليمني. لذلك قد يكون تغريم عمال الوالي السابق وسيلة لإضعاف نفوذ خصومه القبليين، وإعادة تشكيل الجهاز الإداري بموالين له.

ومن ناحية أخرى فقد تعود هذه الإجراءات إلى دوافع اقتصادية وإدارية، إذ كان من المعتاد أن يقوم الوالي الجديد بمراجعة أعمال عمال سلفه، خاصة إذا وجدت شبهات تتعلق بسوء إدارة الأموال أو استغلال السلطة. وفي هذه الحالة قد يلزم العمال بدفع غرامات لتعويض بيت المال، أو لاسترجاع أموال أخذت بغير حق، ولكن أي من هذا لم ينطبق على عمال بشر بن صفوان، لكن المرحلة الحالية يمكن فهمها بإطارين، الأول يتحكم فيه العامل القبلي كما أسلفنا، والثاني وهو الأهم والذي يتعلق بانخفاض مدخول الولاية المالي وشحة ما يرسل إلى دار الخلافة في دمشق^(١) فيلجأ الولاة إلى المصادر لسد بعض النقص الحاصل، خصوصاً ممن كانت له مرتبة سياسية معتبرة واشتهروا بالغنى ويسر الحال.

أما من ناحية الشرع الإسلامي، فإن مبدأ محاسبة العمال والولاة أمر مشروع إذا ثبتت عليهم مخالفات مالية أو إدارية، وقد عُرف ذلك في عهد عمر بن الخطاب

الخليفة هشام وعزله سنة (١١٣هـ). ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٦٤-٦٥؛ النويري، نهاية الارب، ج ٢٤، ص ٣٠-٣١؛ الباجي المسعودي، الخلاصة النقية، ص ٨٤.
(١) سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤.



الذي كان يحاسب ولاته ويطالبهم برد الأموال المشبوهة. غير أن الشرع يشترط في ذلك تحقيق العدل ووجود البينة، ويحرم أخذ أموال الناس بغير حق. لذلك فإن تغريم العمال يكون مشروعاً إذا استند إلى دليل شرعي، أما إذا كان بدافع العصبية القبلية أو الانتقام السياسي فإنه يعد من الظلم المحرم.

وقد بينت النصوص التاريخية أن عبادة هذا قد غرم وعذب عمال سلفه بشر الكلبي^(١)، ولكن المصادر التاريخية تغفل جوانباً كثيراً فهي مثلاً لم تطلعنا على أسماء الأشخاص الذين صودرت أموالهم وعذبوا بسبب قريبهم من والي المغرب السابق، كذلك هي لم تبين سبباً مقنعاً يدفع عبادة إلى مثل هذا الفعل سوى أنه اتخذ من التعصب والعنف سياسة له كما كان نهج سلفه بشر بالضبط، وفي الصدد ذاته فالنصوص لم تكشف لنا عن كمية المبالغ المالية التي تمت مصادرتها من هؤلاء الأفراد. ويتضح أن تغريم عبادة بن عبد الرحمن السلمي لعمال بشر بن صفوان قد يكون نتيجة تداخل عوامل قبلية وسياسية مع اعتبارات اقتصادية وإدارية. غير أن الحكم الشرعي على هذا التصرف يتوقف على مدى التزامه بمبدأ العدل ووجود الأدلة، إذ يقر الإسلام محاسبة المسؤولين لكنه يرفض الظلم واستغلال السلطة.

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٧٩-٨٠؛ الرقيق، تاريخ إفريقية، ص ٦٤؛ أبو ضيف، اثر القبائل المغربية، ج ١، ص ١٠٤؛ زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٧٤؛ إبراهيم خليل وآخرون، تاريخ العرب في الاندلس، ص ١٣٢؛ محمد بن عميرة، دور زناتة، ص ٦٠.



سوى أن هنالك نصاً يذكره ابن الأثير (ت: ٦٢٦هـ) يقول فيه: "ثُمَّ إِنَّ عُبَيْدَةَ سَارَ مِنْ إفْرِيقِيَّةَ إِلَى الشَّامِ وَمَعَهُ مِنَ الْهَدَايَا وَالْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ وَالْذَّوَابِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ شَيْءٌ كَثِيرٌ، وَاسْتَعْفَى هِشَامًا، فَأَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ وَعَزَلَهُ"^(١)، والمتأمل فيما ذكره ابن الأثير سيتضح له جلياً أن مقدار ما حمله عبيدة إلى دار الخلافة كان كبيراً وكثيراً وتقديرًا له على ما صنعه أجيب إلى طلبه فعزل بناءً على رغبته الشخصية دون أن يمسّه سوء على الرغم من كل الأخطاء السياسية التي ارتكبها أثناء فترة ولايته.

ويرى أحد الباحثين أن سياسة عبيدة قد قامت على ركيزتين أساسيتين هما سياسة القهر للأفراد لتثبيت أركان الدولة داخلياً، ومواصلة الإلحاح بالحروب البحرية على الروم خارجياً^(٢).

ولم تتوقف المصادرات التي قام بها عبيدة السلمي عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى مصادرات أخرى ولسبب مختلف، حيث تروي المصادر أنه أرسل كتاباً إلى عامل طرابلس سنة (١١١هـ) يأمره فيه بشد وثاق المستنير بن الحارث الحرشي^(٣)،

(١) الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٢١٠.

(٢) زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٣) المستنير بن الحارث الحرشي قائد بحري أصله من أهل اليمن، كُلف من قبل والي إفريقية عبيدة بن عبد الرحمن سنة (١١٠هـ) بغزو صقلية فأقام هناك متناً قلاً عن الرجوع حتى حل الشتاء مما أسفر عن غرق الأسطول بسبب الرياح، فرمى البحر بسفينته على مرسى طرابلس فأمسكه واليها يزيد بن مسلم الكندي حتى جاءه كتاب من عبيدة يأمره بالقبض عليه وإرساله موثقاً فوصل إليه ونُكل به وجلده وحمله على حمار وسط القيروان تشهيراً به ثم سجنه عقوبةً، فبقي في الحبس إلى أن قدم عبيد الله بن الحجاب والياً على القيروان سنة (١١٦هـ) فأخرجه وولاه تونس. ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية، ص ٩٢-٩٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٤، ص ٢١٠؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص ٣٨؛ الزاوي، ولاية طرابلس، ص ٣٤.



وأن يبعث إليه بمال الأخير إلى القيروان؛ وجاء هذا الاجراء بعد أن فشل الحرشي في حملته على صقلية، إضافة إلى ذلك فقد جلد الأخير وبقي محبوساً في سجن عبيدة^(١). ويبدو أن هذه العقوبة ارتبطت بفشل الحملة العسكرية على صقلية وما ترتب عليها من خسائر بشرية ومادية. وتشير معطيات الحملة إلى أن اختيار توقيت الحصار خلال فصل الشتاء، وما صاحبه من اضطراب الملاحة البحرية، كان من أبرز العوامل التي أسهمت في الإخفاق^(٢)، وإن كان من الصعب الجزم بأنه السبب الوحيد الذي استندت إليه السلطة في معاقبة المستنير بن الحارث الحرشي، وهذا ما تسبب له بهذه العقوبة نتيجة ما حل بالجيش من خسائر في الاموال والانفس والمعدات والسفن الحربية. ومن منظور تاريخي، يمكن قراءة هذا الحدث على أكثر من مستوى، مع التمييز بين ما تثبته المصادر وما يمكن استنتاجه منها. أولاً، إذا كانت المصادر تذكر أن عبيدة بن عبد الرحمن السلمي أمر بالقبض على المستنير بن الحارث الحرشي وجلده وحبسه ومصادرة أمواله بعد فشل حملة صقلية، فإن العقوبة نفسها ثابتة بحسب الرواية المصدريّة، أما سببها المباشر فيحتاج إلى الحذر في الصياغة. فقولنا إن العقوبة كانت "بسبب خطأ عسكري في اختيار توقيت الحصار هو استنتاج تاريخي، إلا إذا صرحت المصادر بذلك نصاً.

(١) ابو ضيف، أثر القبائل العربية، ج ١، ص ١٠٣؛ زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج ١، ص ٢٧٦.



ومن الناحية التاريخية، نرى أن العقوبة لم تكن بسبب الخطأ التكتيكي وحده، بل يمكن فهمها في إطار أوسع يشمل عدة اعتبارات منها ما يتعلق بالمساءلة العسكرية إذ أن الدولة الأموية كانت تنتظر إلى قادة الجيوش بوصفهم مسؤولين عن نجاح الحملات وفشلها، وخاصة إذا ترتب على الفشل خسائر كبيرة في الجنود والسفن والأموال. ومن ناحية أخرى تبرز المساءلة المالية فمصادرة أموال القائد توحى بأن السلطة لم تكتفِ بمعاقبته شخصياً، بل حملته أيضاً مسؤولية الخسائر، وربما اشتبهت في سوء إدارته لموارد الحملة أو أرادت تعويض جانب من النفقات، وإن كانت المصادر لا تصرح بذلك دائماً. أما عن البعد السياسي والإداري فالولاية كانوا حريصين على إظهار هيبة الدولة والانضباط العسكري، لذلك قد تكون العقوبة رسالة إلى بقية القادة بأن الإخفاق في الحملات الكبرى لن يمر دون محاسبة، خصوصاً في الولايات البعيدة مثل إفريقية.

وإضافة إلى سجل أفعال عبيدة السلمي تضاف أيضاً حالة أخرى نجده فيها يعامل اليمانية بقسوة مفرطة ويغتصب منهم أموالاً كثيرة بالقوة سنة (١١٠هـ)^(١)، وكان من أبرز اليمانية الذي طالته سياسة عبيدة التعسفية هو أبو الخطار الكلبي^(٢)، الذي صودرت أمواله وأهينت كرامته بعد أن كان ذا ولاية كبيرة أيام بشر

(١) الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ص ٥١.

(٢) أبو الخطار الحُسام بن ضرار بن سلامان بن جُشم الكلبي، كان فارسَ النَّاسِ بأفريقية، ومن كبار مشائخ اليمانية، تولى ولاية الأندلس من سنة (١٢٥ - ١٢٧هـ) أيام خلافة هشام بن عبد الملك، ولم تحدد المصادر تاريخاً دقيقاً لوفاة. ابن الكلبي، نسب معد واليمن الكبير، ج ٢، ص ٥٧٢؛ ابن عساكر،



بن صفوان وقد اشتكى ابو الخطار من سوء ما لقي من عبادة إلى الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بأبيات شعره ذكره فيها بموقف اليمانية الداعم لبني مروان ضد القيسية في معركة مرج راهط سنة (٦٤هـ) فعزل هشام عبادة عن ولايته بحسب رواية ابن عذاري^(١)، التي تناقضها روايات أخرى تفيد بغير ذلك.

تاريخ دمشق، ج ١٢، ص ٤٥٣-٤٥٥؛ ابن عميرة الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الاندلس، ص ٢٧٦-٢٧٨؛ مجموعة باحثين، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥، ص ١٣٣٢.
(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ٨٠.



المبحث الثاني

المصادرات في الدولة العباسية (١٣٢-٢٩٦هـ)

وبالانتقال إلى فترة حكم الدولة العباسية على بلاد المغرب فقد أشرنا سابقاً إلى طبيعة الأوضاع التي سادت البلاد آنذاك، وقد توالى على ولاية المغرب العديد من عمال بني العباس، وقد تميزت عهودهم بكثرة الاضطرابات والفتن وعدم الاستقرار؛ نتيجة انقسام الناس أحزاباً وفرقاً متعددة يرى كل منهم الأحقية له في الحكم وسياسية الأمور، ناهيك عن تعرض فئات كثيرة من الناس إلى الضرر بسبب السياسات الخاطئة المستعملة ضدهم، بغض النظر عن وتر الدولة أموية كانت أو عباسية لأغلب قبائل المغرب الأمازيغية مما سبب فجوة كبيرة بين الدولة والرعية. ولم يكتف الأمر عند هذا الحد بل بلغ في فترات أخرى مستويات خطيرة بسبب سوء القيادة وضعف الرأي.

في سنة (١٥١هـ) شهدت منطقة المغرب الأوسط وإفريقية اضطرابات كبيرة قادتها جماعات من الإباضية والصفيرية ضد والي القيروان عمر بن حفص^(١). وكان

(١) عمر بن حفص بن عثمان بن قبيصة بي أبي صفرة المهلب الأزد، ولي على إفريقية سنة (١٥١هـ) من قبل الخليفة العباسي أبو جعفر المنور (١٣٦-١٨٥هـ)، عمل على نشر الأمن في المغرب وتوطيد سلطة العباسيين فيه، وقد نجح في ذلك لمدة ثلاث سنوات، بسبب ميل الخوارج الصفيرية والأباضية إلى الهدوء عقب الهزائم التي توالى عليهم، لكن ذلك كان بداية لتجميع شتاتهم والانقضاض على ابن حفص ومحاصرته في القيروان وقد اسرعت الخلافة إلى نجدته بإرسال جيش بقيادة يزيد بن أبي حاتم المهلب، لكن ابن حفص أصر على المقاومة مما أودى بحياته وذلك سنة (١٥٣هـ) وقيل (١٥٤هـ) وهو الراجح تاريخياً. الذهبي، العبر في خبر من غبر، ص ١١٨-١١٩؛ النويري، نهاية الإرب، ج ٢٤، ص ٨٣-٨٤؛ زامباور، معجم الأنساب والاسرات الحاكمة، ص ١٠٠.



أبو قرّة الصفري^(١) من أبرز زعماء الصفرية، واستطاع مع حلفائه تهديد نفوذ الدولة العباسية في المنطقة. مما أجبر ابن حفص على دفع (٤٠) ألفاً لأبي قرّة و (٤) آلاف لابنه مقابل فك الحصار عن طبنة^(٢) بعد محاصرتهم لها^(٣)، وليس بالضرورة أن تفهم هذه المصالحة على أنها دليل ضعف شخصي فحسب، بل يمكن اعتبارها إجراءً سياسياً وعسكرياً اضطرارياً. فالولاة في كثير من الأحيان كانوا يلجؤون إلى شراء الهدنة أو استمالة قادة الثورات عندما تكون موازين القوى لا تسمح بحسم المعركة عسكرياً.

كما ينبغي التعامل مع هذه الرواية بحذر، لأن كثيراً من أخبار ثورات الخوارج في المصادر الإسلامية نقلها مؤرخون اعتمدوا على روايات متعددة قد تتضمن مبالغة، سواء في تقدير الأموال أو في تصوير مواقف الأطراف. لذلك يستحسن مقارنة الخبر بين مصادر مختلفة قبل الجزم بتفاصيله وهذا ما نفتقده على وجه

(١) أبو قرّة بن دوناس اليفرني ويقال المغيلي أحد القادة الصفرية الثائرين على ولاية القيروان، التفت عليه جموع بني يفرن من بربر زناته بنواحي تلمسان في المغرب الأوسط وبايعوا له بالخلافة سنة (١٤٨هـ) فسار إليه الأغلب فهرب أبو قرّة دون قتال إلى طنجة من أعمال المغرب الأقصى ثم رجع إلى موطنه بعد عودة الأغلب إلى القيروان، وكانت له وقائع أخرى عندما انتفض البربر على عمر بن حفص في طبنة وحاصروه، وكان فيمن حاصره أبو قرّة في أربعين ألفاً من إتباعه ثم انسحب بعد أن تمكن ابن حفص من استمالاته بالأموال، وكانت نهاية الصفرية من بني يفرن على مسار الأحداث السياسية في بلاد المغرب على يد يزيد بن حاتم سنة (١٥٤هـ) ولم يكن لهم انتفاضة خلال فترة الدراسة. ابن خلدون، العبر، ج٧، ص١٧-١٨؛ السلاوي، الاستقصا، ج١، ص١٢٩.

(٢) طبنة مدينة من مدن بلاد الزاب في المغرب الأوسط، لها سور وحصن وارباض متعددة وأهلها أخلاط وبها صنائع وتجارات وأموال ولم يكن من القيروان إلى سجداسة مدينة أكبر منها، بينها وبين بجاية ست مراحل وبين طبنة وباغاية أربع مراحل. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج١، ص٢٦٣؛ مجهول، الاستبصار، ص١٧٢.

(٣) ابن خلدون، العبر، ج٦، ص١٤٧، ج٧، ص١٧؛ الناصري السلاوي، الاستقصا، ج١، ص١٣٠-١٣١؛ أبو ضيف، أثر القبائل العربية، ج١، ص١٨٣؛ زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج١، ص٣٥٤.



الخصوص. وتعكس هذه الحادثة صعوبة بسط السلطة العباسية نفوذها على بلاد المغرب في منتصف القرن الثاني الهجري، إذ اضطر الوالي عمر بن حفص إلى انتهاج سياسة المهادنة ودفع الأموال لقائد الصفرية أبي قرّة مقابل رفع الحصار عن طنبنة. ويبرز هذا التصرف أن الحلول السياسية والمالية كانت جزءاً من إدارة الصراع، خاصة عندما كانت القوة العسكرية وحدها غير كافية لحسم المواجهة، كما يعكس النفوذ الكبير الذي بلغته الحركات الخارجية في تلك المرحلة.

وقد بقي الاضطراب مسيطراً على الوضع في بلاد المغرب وهذا ما نلمسه جلياً في ولاية محمد بن مقاتل العكي (١٨١-١٨٤هـ)^(١) على المغرب فقد عمد ودون وجه حق إلى اقتطاع مبالغ من أرزاق الجند سنة (١٨١هـ)^(٢) دون تبرير واضح. والجدير بالذكر عهد ابن مقاتل العكي من المراحل التي شهد فيها المغرب الإسلامي اضطراباً مالياً وإدارياً واضحاً، ولا سيما في أواخر القرن الثاني الهجري، حين بدأت السلطة العباسية تفقد قدرتها على ضبط الأقاليم البعيدة. وقد ارتبط اسمه في المصادر التاريخية بجملة من السياسات المالية القاسية التي ألحقت ضرراً بالغاً

(١) محمد بن مقاتل بن حكيم العكي أخ الخليفة هارون العباسي من الرضاع، ولاه الأخير ولاية إفريقية بعد هزيمة بن أعين سنة (١٨١هـ) كان جده حكيم من كبار القائمين بالدعوة العباسية مع قحطبة بن شبيب، وعند توليه أمر المغرب أساء السيرة في الجند والرعية فأضطرب عليه الجند وعلى رأسهم والي تونس تمام بن تميم التميمي وتمكنوا من هزيمته وطرده من القيروان، فأجده إبراهيم بن الأغلب الذي قدم من الزاب وتمكن من إعادته إلى منصبه في سنة (١٨٣هـ) ولكن ذلك لم يرضى أهل القيروان فجعلوا إبراهيم يكتب للرشد إن يعهد إليه بولاية إفريقية، فتم ذلك ورجع العكي إلى المشرق سنة (١٨٤هـ). ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٨٩-٩٠؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٣، ص ٨٤؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٥٠؛ النائب الأنصاري، المنهل العذب، ص ٦١.

(٢) الرقيق، تاريخ إفريقية، ص ١٢٤؛ ابن الخطيب، عمال الاعلام، ص ١٢-١٣.



بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، وأسهمت في تأجيج النقمة الشعبية والعسكرية معاً^(١). فقد عمد ابن مقاتل إلى التشدد في جباية الأموال والضرائب، مع ضعف واضح في مراعاة الأوضاع الاقتصادية للسكان، الأمر الذي أدى إلى إنهاك الفلاحين وأهل الحرف والتجار. ولم تكن الأزمة مقتصرة على زيادة الجباية فحسب، بل امتدت إلى سوء توزيع الموارد المالية، إذ تشير الروايات التاريخية إلى أنه قلّ أعطيات الجند وأُخّر أرزاقهم وأساء السيرة في الناس^(٢)، وهو ما مثّل خرقاً خطيراً للتوازن الإداري والعسكري القائم آنذاك.

وكان العطاء في النظام الإسلامي المبكر يمثل المورد المالي الأساس للجند، وهو بمثابة راتب أو حق مالي مقرر من بيت المال مقابل الخدمة العسكرية وحماية الدولة. وحين أقدم محمد بن مقاتل على تقليص هذه الأعطيات أو التلاعب بها، انعكس ذلك بصورة مباشرة على استقرار الجيش وولائه، لأن الجندي الذي يُحرّم من حقه المالي يفقد قدرته على الإعالة والاستقرار، ويصبح أكثر ميلاً إلى التذمر أو العصيان، وهذا ما يفسر نزوع عدد كبير من الجند إلى نصره الخارجين على ولاية العكي^(٣).

(١) وصال حمدي، السياسة العباسية في بلاد المغرب، ص ١٥٧-١٦١.

(٢) الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية، ص ١٢٤.

(٣) ينظر: الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية، ص ١٢٤-١٢٦.



ومن الناحية الاقتصادية، فإن تقليل الأعطيات أحدث حالة من الانكماش المالي داخل المجتمع المغربي؛ لأن أموال الجند كانت تتحول بطبيعتها إلى حركة شرائية داخل الأسواق، فتتنفع منها قطاعات التجارة والزراعة والخدمات. وعندما انخفضت هذه الموارد، تراجعت القوة الشرائية وتضررت الأسواق المحلية، مما أدى إلى ركود اقتصادي نسبي وزيادة معاناة الناس.

أما الصلة بين هذه السياسة وبين مصادرة الحقوق المالية، فتبدو وثيقة للغاية؛ لأن السلطة حين تعتمد إلى حبس الأموال المستحقة أو تقليلها تعسفاً، فإنها تمارس شكلاً من أشكال المصادرة غير المباشرة لحقوق الأفراد المالية. فمصادرة المال لا تعني دائماً أخذ الممتلكات بالقوة، بل قد تتم عبر منع أصحاب الحقوق من الوصول إلى مستحقاتهم أو تحميلهم ضرائب وجبايات تفوق طاقتهم. ومن هنا يمكن النظر إلى سياسة محمد بن مقاتل بوصفها نموذجاً للإضرار المالي المنظم الذي مارسه بعض الولايات العباسية في الأطراف البعيدة عن مركز الخلافة.

كما أن هذه السياسات ساهمت في توسيع الهوة بين السلطة والسكان المحليين، وأضعفت الثقة بشرعية الحكم العباسي في المغرب، الأمر الذي هيا البيئة المناسبة لاندلاع الثورات والحركات المعارضة، وفي مقدمتها الحركات الخارجية والبربرية التي وجدت في الظلم المالي وسوء الإدارة سبباً كافياً للتحرك ضد الولاة.



وعليه، فإن تجربة محمد بن مقاتل العكي تكشف بوضوح كيف يمكن للسياسات المالية الجائرة - كخفض الأعطيات، والتشدد في الجباية، وحرمان الناس من حقوقهم - أن تتحول من مجرد أزمة إدارية إلى عامل رئيس في إفساد الواقع الاقتصادي وتقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي في المغرب الإسلامي.

ولا يمكن اعتبار ما ذكرنا عن هاتين الحادثتين مصداقاً لكل ما جرى من مصادرات في العصر العباسي لكن حسبنا في ذلك ما أوضحناه عن اضمحلال سيطرة العباسيين على المغرب، ولعل خير ما عزز وجودهم اسمياً هو قيام الدولة الأغلبية التي تتبع لهم اسمياً كما أسلفنا في موضع سابق، وبناءً على ذلك فضلنا الخوص في تفاصيل هذه الدولة ضمن مباحثنا عن الدولة العباسية، بالرغم من معرفتنا الكبيرة باستقلالية هذه الدولة، إلا أنها ورغم ذلك كانت تدين بالولاء لبني العباس.



المبحث الثالث

المصادرات في الدولة الأغلبية (١٨٤-٢٩٦هـ)

لقد سبق وأن تكلمنا أن قيام الدولة الأغلبية كان نتيجة لعوامل متظافرة منها قيام الدولة الإدريسية فأصبح لا بد من قيام دولة حازمة وقد تمثلت بدولة بني الأغلب، ومن اللازم أن نوضح أن إبراهيم بن الأغلب قد تعهد بدفع مبلغ (٤٠٠٠٠) ألف إلى الخلافة العباسية من إفريقية مقابل استقلاله بها^(١). وهنا نحن أمام نص خطير فهذه المبالغ لم تكن من خاصة خزنة أبن الأغلب بل هي في طبيعة الحال نتيجة حتمية لأموال مستحصلة بطريقة أو أخرى، وسنرى في حديثنا القادم أن أكبر عقبة واجهتها الدولة الأغلبية في بدايات قيامها هو قلة الموارد المالية، ولم تذكر لنا المصادر التاريخية كيفية استحصال هذه الأموال، ففي الوقت الذي نرى فيه كثرة الاضطرابات في المغرب، والانقسامات السياسية، وقيام الدول، يصعب مع ذلك أن نصدق أن هذه الأموال هي نتاج عمليات ضريبية شرعية، فلا يمكن أن ننسى أن هذه الأموال حصرًا لمركز الخلافة في بغداد، ولا يعقل أن تبقى خزينة الدولة - الأغلبية - خاوية فهي دولة متكاملة بحاجة إلى نفقات عسكرية وإدارية مختلفة، وهذا يؤكد لنا بما لا يقبل الشك أن الطرق التي تمت فيها سداد هذه التكاليف لا تخلو من المصادرة المقنعة.

(١) السلاوي، الاستقصاء، ج١، ص١٣٥؛ أبو ضيف، أثر القبائل العربية، ج١، ص٣٨٧؛ زغلول، تاريخ المغرب، ج٢، ص٢٩-٣٠؛ الطالبي، الاغلبية، ص١٢٦-١٢٧.



وفي سياق البحث التاريخي نجد أن أحد المستشرقين يصف الدولة الأغلبية بأنها ذات سياسة جبائية فاسدة "إذ فرضوا على رعاياهم حتى المسلمين منهم الجزية واستخلصوا الخراج عينا لا عرضا وسنوا ضرائب لم ينص عليها القرآن وخاصة على الأسواق ونقل المؤونة"^(١)، ويبدو كما لو أن جوليان في نصه هذا قد قرأ بدقة تصرفات ولاية أمر الدولة الأغلبية، والشاهد الحقيقي على صحة كلامه ما حدث في سنة (١٩٨هـ) وقيل سنة (٢٠١هـ) إذ عمل أبو العباس عبد الله على رفع طلب العشر ووضع على كل زوج ثمانية دنانير اصابوا أو لم يصيبوا فاشتد ذلك على الناس^(٢)، ولو عدنا إلى السبب المباشر الذي دفع أبا العباس إلى انتهاج مثل هكذا سياسة مالية لوجدنا أن أحد الباحثين يعللها بنية الحفاظ على مورد دخل ثابت لخزينة الدولة يضمن له استمرارية تجهيز الجيش بأعطياتهم المالية^(٣)، وهو قرار مالي غير محسوب العواقب، وقد سبب استياء العلماء والفقهاء المالكيين لأن هذا القرار لا يستند لأساس شرعي يبيح العمل به واعتبروها مغرماً عليهم مطالبين بالعودة إلى نظام العشر المعتاد^(٤)، لكن اعتراضهم لم يفض إلى تغيير يذكر فما كان منهم إلا التضرع والدعاء لله بتخليصهم من حكم أبي العباس وهو ما تحقق بعد أيام يسيرة^(٥).

(١) جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية، ج ٢، ص ٦٨-٦٩.

(٢) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٣٤؛ مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٣٢٢.

(٣) زغلول، تاريخ المغرب، ج ٢، ص ٤١.

(٤) أبو ضيف، أثر القبائل العربية، ج ١، ص ٣٧٩-٣٨٠.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٨٥-٤٨٦؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٥٢.



وبالعودة إلى جوليان نرى أن هذا الباحث قد شخص أن الدولة الأغلبية متمثلة بأمرائها قد نكلت بوزرائها بأساليب مختلفة وحجج متعددة^(١)، وقراءته في هذا الموضوع صائبة ودقيقة، فنجد في سلسلة حوادث سنة (٢٣١هـ) أن الأمير الأغلبي أحمد بن الأغلب قد قام بمصادرة أموال علي بن حميد وزير أخيه محمد بن الاغلب ونفيه إلى مصر وقتله في طريق ذهابه إليها^(٢)، وقد بلغ به الأمر والاستبداد بعد تغلبه على السلطة أن يجبي الأموال كيفما شاء ويعطي من يشاء و يستصفي كما يحب من الرجال^(٣)، وأن لم يقدر لهذه السياسة أن تستمر إذ سرعان ما أنهار حكمه سنة (٢٣٢هـ) بفعل تأمر الخاصة والحاشية عليه مع بعض قادة الجند وعاد الأمر والحكم إلى محمد الذي نفى أخاه أحمد إلى مصر ومن هناك إلى العراق حتى مات به وابتهاجاً بذلك عمل محمد على توزيع المكافأة والعطايا على الناس حتى أفرغت خزائنه^(٤)، وهذه السياستين المتناقضتين والحروب المستمرة على السلطة دونما شك هي من أفقدت الدولة قوتها وتسببت بكثرة خساراتها الاقتصادية وافتقارها وهو ما سنركز عليه في النص التالي.

بلغ التراجع المالي في ولاية إبراهيم بن أحمد درجة غير معهودة، حتى عدّ من أشد مظاهر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الدول الإسلامية المستقلة في تلك

(١) تاريخ افريقيا الشمالية، ج ٢، ص ٦٩.

(٢) زغلول، تاريخ المغرب، ج ٢، ص ٨٠؛ الطالبي، الأغلبية، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٥٠.

(٤) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٤٩-١٥٠؛ زغلول، تاريخ المغرب، ج ٢، ص ٨١-٨٣.



المرحلة. ومن أبرز الشواهد التي تدعم هذا الاستنتاج إقدام إبراهيم على استرداد الأموال التي استولى عليها العامة والجند عقب هزيمة العباس بن طولون، إذ كانت تلك الأموال قد وقعت في أيدي من نهبوا معسكر ابن طولون^(١). سنة (٢٦٥هـ) وهذا ما سيأتي الحديث عنه لاحقاً وبشكل مفصل^(٢)، ويُعد هذا الإجراء مؤشراً واضحاً على شدة الضائقة المالية التي واجهتها الدولة، وقد بين المؤرخون أن الضائقة المالية قد توسعت لا سيما في عامي (٢٦٦هـ) وأشد منها سنة (٢٦٨هـ) بسبب القحط والمجاعة العظيمة التي أصابت البلاد^(٣).

وفي إطار تتبع القرارات المالية وعمليات المصادر المقررة دون تروي أو حساب دقيق لعواقب الأمور نجد أن الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد أغرم أهل تونس سنة (٢٨٣هـ) (٣٠) ديناراً على كل فرد بسبب انفضاضهم عن معسكره وسميت هذه الغرامة بـ "غرم الهاربين" والسبب في هروبهم كما تتحدث المصادر أنه أمر بطبخ رؤوس (١٥) رجلاً من معارضيه مشيعاً أنه يريد أكلها هو ومن معه فظنه الناس مخبلاً مما جعله يرجع إلى تونس ويفرض هذه الغرامة عليهم^(٤)، في حين أن باحثاً آخر يرى أن سبب انفضاضهم عنه كان نتيجة عكسية لقسوته وتكيله بأعدائه

(١) سليمان باشا، الأزهار الرياضية، ص ٣٠٩-٣١٠؛ زغلول، تاريخ المغرب، ج ٢، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) ينظر: الفصل الثالث، المصادرات في الدول المستقلة، الدولة الرستمية.

(٣) زغلول، تاريخ المغرب، ج ٢، ص ١٢٦.

(٤) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٧٣-١٧٤؛ محمد طالبي، الأغلبة، ص ٣٤١-٣٤٢.



فضلاً عن ملهم من طول حربه مع مخالفيه ناهيك عن متاعب الطريق وشظف العيش^(١).

أن من اشهر ما تتميز به الدول هو كثرة الصراعات بين أفرادها على مواقع الحكم والمسؤولية فشهوة الملك فيها تضاهي كل شيء وهذا بالذات ينطبق وبصورة واضحة على الدولة الأغلبية التي عرفت بكثرة الانشقاقات بين أفراد الأسرة الحاكمة منذ القيام وحتى اللحظات الأخيرة من عمر الدولة، وهذا دون ريب قد مهد لإسقاط هذه الدولة، فبالانتقال إلى سنة (٢٨٩هـ) نجد أن أبا العباس بن إبراهيم بن أحمد عمد إلى استرجاع المال الذي وزعه أبوه على الفقهاء ووجوه الناس ليفرقه على الفقراء، فرجع معظم المال إلى خزانته، وقد برر أخذ هذا المال منهم بأنهم اغتتموا فرصة غيابه عن أبيه ليحققوا مآربهم^(٢). وفي السنة ذاتها نجد أبا العباس يرسل في طلب ولده زيادة الله الذي كان في صقلية وبعد وصول الأخير ألقى القبض عليه وصودر ما كان معه من الأموال والعدة^(٣) بسبب وشاية بعض المقربين من أبي العباس بدعوى أن ولده يتهيأ للانقلاب عليه^(٤)، وقيل أن سبب عزل أبي العباس لولده والتتكيل به بسبب ما بلغه عن زيادة الله من لهو ولعب وشرب للخمر^(٥)، وعلى أية حال نجد أن اختلاف الأسباب أفضى إلى نتيجة واحدة وهي نهاية أبي

(١) زغلول، تاريخ المغرب، ج٢، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص١٧٧.

(٣) ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص١٧٨.

(٤) زغلول، تاريخ المغرب، ج٢، ص١٥٨-١٥٩.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٥٢٩-٥٣٠؛ ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٢٦٢.



العباس بمكيدة من ولده وهو في السجن ليخرج بعدها ويكون آخر أمراء الدولة الأغلبية^(١).

أن كثرة الاضطرابات التي تحدثنا عنها في قراءتنا العامة لواقع المغرب أيام دولة بني الأغلب (١٨٤-٢٩٦هـ) أو ما شاهدناه من نصوص يوضح بما لا يقبل الشك أن هذه الدولة قد سارت إلى حتفها منذ البداية بسبب سوء السياسة المالية التي اتبعتها وبسبب وجود دول معارضة ناصبتها العداء كدول الخوارج بشقيها الأباضي والصفري، ناهيك عن الأدارسة وال طولونيين وسواهم، ولكن الذي ظهر على صعيد الأحداث كما بينا في موضع سابق أن من أنهى وجود هذه الدولة هو نشاط الدعوة الإسماعيلية آنذاك والتي تهيأت لها قيادة قوية وحازمة تمثلت بشخصية أبي عبد الله الشيعي الذي دأب على إنهاء وجود الأغلبة ومحاربتهم مستفيداً من كل العوامل التي ذكرناها وبالرغم من كل جهود الأغلبة الإعلامية لتشويه صورته وصورة ما يدعو إليه فضلاً عن حروبهم التي لم تقضي إلى نتيجة تذكر لصالحهم بل على العكس هزموا وآلت دولتهم إلى السقوط^(٢)، نجد أن هذه الدولة قد سقيت بالكأس الذي سقت به معارضيه، فنجد أن عامل مدينة سوسة قد قبض على أموال عبد الله بن الصائغ وزير زيادة الله سنة (٢٩٦هـ) وقد بلغت قيمتها ثلاثين حملاً في كل حمل (١٦) ألف

(١) ينظر: زغلول، تاريخ المغرب، ج٢، ص١٥٨-١٦٠.

(٢) لتفاصيل أكثر ينظر: زغلول، تاريخ المغرب، ج٢، ص١٦٣-١٨٥؛ الطالبي، الدولة الأغلبية، ص٦١١-٦٣١؛ محمود إسماعيل، الأغلبية، ص١٨٧-٢٠٤.



مثقال وصارت فيما بعد إلى الشيعة الاسماعيلية، كما أخذوا اموال بني الأغلب^(١)، وهذا النص أن صح فيدل على أن خزائن بني الأغلب لم تكن خاوية في هذه المرحلة، ويعضد ذلك أنه عندما خرج زيادة الله انتهب الشيعة الاسماعيليون اموال وذهب وفضة بني الأغلب^(٢)، وجمع ابو عبد الله الشيعي أموال زيادة الله وأمر بحفظها^(٣)، لكن الواضح أن سوء السياسة وتهميش العامة من الناس وكثرة الانشقاقات المالية على الصعيد الداخلي هي من أنهت هذه الدولة وقد قدر لهذه الأموال المستحصلة والمصادرة أن تكون في خزائن الدولة الجديدة.

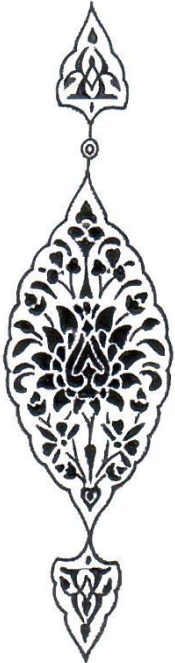
(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١٨٣.

(٢) الخطيب، اعمال الاعلام، ص ٤٤؛ زغلول، تاريخ المغرب، ج ٢، ص ١٨٣.

(٣) محمود إسماعيل، الأغالبة، ص ٢٠٢.



المصادر في الدول المستقلة





المبحث الأول

توطئة عامة:

سبق وأن أوضحنا طبيعة الدول المستقلة التي قامت في المغرب الإسلامي، وبيننا أن الخوارج كان لهم وضعهم السياسي والديني الخاص؛ إذ قامت هناك دولتين لهما أثر بارز على الساحة المغربية هما الدولتان المدراية والرسومية، وقد تعلق الأمر بهاتين الدولتين فأنا لاحظنا وجود خلل تاريخي واضح هو نقص المدونات الخاصة بهم، وذلك دونما ريب ناتج عن الهزات السياسية التي تعرض لها الخوارج طوال تاريخهم إذ أن فرص بقائهم ككيان سياسي مستقل نادر الحدوث، لذلك لم تحفظ الكثير من المدونات ولربما يظهر في قادم الأيام ما يبين صورة وطبيعة نظام الحكم السياسي والديني هناك، هذا أمر والأمر الآخر أن من كتب عنهم لم يكن مطلعًا بصورة كافية على أحداث وإرهاصات المجتمع هناك أو أنه بعيد زمنيًا أو مكانيًا عن واقع الدولتين، أو أنه ينطلق في تدوينه من منطلق عقدي مخالف لهم، فلذا لا يمكن التعويل عليه إلا بعد عملية فرز دقيقة لطبيعة ميوله السياسية والعقدية وتأثيرها في النص التاريخي المنقول. ناهيك عن أمر آخر شكل عائقًا في فهم الطبيعة التشريعية والمنظومة الفقهية للخوارج؛ إذ أننا لم نقف على رأيهم الصريح في قضية مصادرة الأموال وحدها الشرعي في المباني الفقهية



لعلماء الخوارج من كلا الفريقين - الصفري والأباضي - وكل هذه الإشكالات وما سواها جعلنا نعيد النظر مرة بعد أخرى في طبيعة التعامل مع النص التاريخي المدون والذي يختص بمتتبع حالات المصادرة في تلكما الدولتين، وعلى أية حال فنحن سنتبع منهجاً مبتكراً في معالجة هذه الحالات وسنعمد على التحليل والتكهن في كثير من الحالات؛ والسبب في ذلك علمنا بأن نظام الإمامة في الفقه الخارجي ينزه الإمام عن الزلل وينسب إليه كل ما يعكس صورته الروحانية الهادئة والمنتزعة والبعيدة عن الظلم والتعدي^(١).

(١) ينظر: نعيمة بوكرديمي، تطور مفهوم الإمامة عند الخوارج الرستميين أنموذجاً (١٦٠هـ/٢٩٦هـ)، بحث منشور في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، مج ١٣، ع ٢، الجزائر، ٢٠٢١م، ص ١١٣-١١٤.



المبحث الأول

المصادرات في الدولة المدراية (١٤٠-٢٩٧هـ)

أن من أوائل النصوص التي تشير إلى وجود عملية فرض عقوبات مالية في الدولة المدراية مرتبطة كانت مرتبطة بحرب عسكرية شنها اليسع بن أبي القاسم المدراي سنة (٢٠٠هـ) على مدينة درعة^(١) وأخذ خمس معادنها بعد غزوها^(٢)، ولعل السبب في ذلك هو تقدم الدولة المدراية وحاجتها الملحة للمال الذي فرضه عليها ذلك التقدم واتساع المباني فيها على زمن اليسع هذا فلذا توسع على حساب المدن المحيطة به^(٣)؛ من أجل اغناء خزينته لتحقيق المشروع الذي يهدف إليه، ولربما يكون الأمر فيه نوع من أنواع إثبات القوة خصوصاً ونحن نرى من يصفه بالغلظة والتكبر والغرور^(٤)، فيما يرى أحد المحدثين أن ما قام به اليسع كان من أجل نشر المذهب الصفري الذي شهد فتوراً واضحاً في زمن أخيه الياس، فلذا عمل الأول على إعادة فرض المذهب ونشره بقدر ما يستطيع وقد نجح في

(١) مدينة درعة ويقال لها (تيومتين) وتقع في جنوب غرب المغرب، وبينها وبين سجلماسة أربع فراسخ، وهي من المدن الأهلة بالسكان والمتاجر الرابحة وتقع على أرض مشرفة مرتفعة وهي كثيرة الخيرات والمعادن، وأغلب تجارها من اليهود. ينظر: البكري، المسالك والممالك، ج٢، ص٨٤٥-٨٥٥؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٤٥١.

(٢) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص١٤٢؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص١٥٧؛ ابن خلدون، العبر، ج٦، ص١٧٢.

(٣) ابن خلدون، العبر، ج٦، ص١٧٢.

(٤) البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص١٥٠؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص١٥٧.



ذلك أيما نجاح وأخضع البربر ووصلوه إلى درعة التي تبعد (٤) أميال - ٢٤ كم - عن سجلماسة دلالة على عدم اكتفائه بحدوده السابقة بل أنه يهدف إلى مد نفوذه بشكل أكبر وأقوى^(١)، ولكن هنا علينا التركيز على قضية مهمة وفاعلة في هذا الصراع فالهدف من هذه الحملة العسكرية هو مد النفوذ السياسي والعسكري للدولة المدراية والغاية منه في ذات الوقت تحصيل الأموال اللازمة لضمان خط سير الدولة وتقدمها، ولكن كل النصوص التي ذكرنا تشير وبوضوح إلى أنه أخذ خمس معادن درعة وأخضع البربر هناك، وفي هذا الكلام دلالة واضحة على أنه أغرمهم أموالهم بالحملات العسكرية ترافقها عمليات سلب وانتهاك في الأعم الأغلب ويصعب فيها السيطرة على الجنود، فكيف وأهل درعة في ذلك على غير الصفرية بحسب النصوص التي أوردنا فلو كانت صفرية فما الداعي لمهاجمتها، والمعلومة الأكثر إثارة أن بمدينة درعة الكثير من التجار اليهود^(٢)، وهذا يعزز من الجوانب التي ذكرنا فالدافع الديني والمالي بالدرجة الأساس كانا هما الهدف الأبرز من هذه الحملة وأن كنا نلاحظ نقصاً شديداً في التعاطي مع المعلومة فهي ذكرت أخذ أخماس المعادن ولكنها سككت عما جرى فجعلت الباب واسعاً للتكهن بطبيعة ما جرى بالضبط في ظل هذا الكم من المعلومات المتوفر لنا. وهنا نبين أن المؤرخين

(١) دنون، دراسات في تاريخ المغرب، ص ٦٧.

(٢) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٥١.



الذين تناولوا الحادثة بعيدون زمانًا ومكانًا عن وقوع الحادثة وأقدم نص بين أيدينا هو الذي قدمه البكري (ت: ٤٨٧هـ)^(١)، في الوقت الذي بينا فيه سابقًا نقصًا شديدًا في المصدر الخارجي الذي يمكن أن يتحدث عن هذه الحادثة أو غيرها.

(١) المغرب، ص ١٥٠.



المبحث الثاني

المصادرات في الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٧هـ)

كانت مصر مؤثرة على صعيد الأحداث في المغرب بشكل سلبي أو إيجابي بقدر تعلق الأمر بالدولة الإسلامية، وقد رأينا سابقاً الدور الذي لعبه ولايتها وكيف غيروا من خارطة الصراع في المغرب الإسلامي وكانوا عاملاً في ارتقاءه أو انحداره بسبب كثرة النزاعات بينهم وطموح كل شخص منهم لضم أكبر عدد من الأراضي إلى نفوذه السياسي واغناء خزائن أمارته وفرز حق العاصمة المركزية للدولة م تلك المقدرات؛ من أجل ارضائها وضمان سكوتها لأطول فترة ممكنة، وفي هذه الحالة يعترضنا نص فريد من نوعه فهو يتحدث عن الصراع الذي جرى بين العباس^(١)، ووالده أحمد بن طولون^(٢)، سنة (٢٦٥هـ)، إذ عمل الأول على أخذ

(١) العباس بن أحمد بن طولون، ولد سنة (٢٤٢هـ)، من شعراء الأمراء. حكم مصر نيابة عن أبيه، في خلال رحلة قام بها إلى الشام. وطمع بالملك في غياب أبيه، وظهر منه ما يدل على ذلك، فنصحته الوزير (أحمد ابن محمد الواسطي) بطاعة أبيه، فامتنعه. فاستتر الواسطي، فقبض عليه. ورأى عنده كتباً من أبيه (أحمد بن طولون) تدل على أن الخبر وصل إليه، فخاف العباس، وحمل ما استطاع من أموال الخزائن وفرّ إلى برقة (سنة ٢٦٥هـ) وأظهر العصيان. وعاد أبوه إلى مصر، فوجه إلى إفريقية جيشاً قاتله العباس بجموع أنفق عليها ما معه من الأموال. وفشل، فقبض عليه وحمل إلى مصر، فأمر أبوه بضربه. وسجنه مقيداً. فظل إلى أن مات أبوه (سنة ٢٧٠هـ) وولي أخوه (خمارويه ابن أحمد بن طولون) فطلب هذا من العباس أن يبايعه، فامتنع، فقتله. الزركلي، الأعلام، ج٣، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) أبو العباس أحمد بن طولون الأمير صاحب الديار المصرية والشامية والثغور ومؤسس الدولة الطولونية، تركي مستعرب، كان والده من ممالك نوح بن أسد الساماني -عامل بخارى وخراسان- ثم أهدى إلى الخليفة المأمون العباسي (١٩٨-٢١٨هـ) ثم ترقى في الخدمة هو وولده أحمد حتى تولى الأخير إمرة الثغور ودمشق ثم مصر سنة (٢٥٤هـ)، توفي في مصر سنة (٢٧٠هـ) أثر مرض ألم به



الحكم من والده عندما كان الأخير منشغلاً في بلاد الشام، لكن محاولته هذه لم تتجح وقوبلت بفشل كبير مما أدى إلى هروبه إلى برقة خوفاً من انتقام والده، وفي خضم هذه الأحداث لا نعلم ما كانت النية التي بيتها العباس، هل هي السيطرة على برقة والتوسع في المغرب الإسلامي من أجل إقامة دولته هناك ليتحصن بها ويضمن بقائه بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها؟، وهل تعني هذه الحركة أنه أراد التصدي للخوارج من أجل الظهور بمظهر البطل لينال رضا والده أو الدولة العباسية أو سكان المغرب؟ وما هو موقف أهل المغرب منه في ظل هذه التطورات المتصاعدة سياسياً وعسكرياً؟ أن مجموع هذه الاسئلة يجعلنا في مواجهة نقد وتحليل أقدم النصوص التاريخية التي وردت عن هذه الحادثة في التاريخ الإسلامي، فبالعودة إلى حالة الصراع داخل الأسرة الطولونية بين الأب وابنه نجد أن أحمد بن طولون كان قد استشعر خطر تنامي حب ولده العباس للسلطة وتضارب آراءه مع الوزراء والحاشية المقربة له كما أن العباس قد كون لنفسه قاعدة من القادة والمستشارين الناقمين على والده والحاسدين له فشجعه على استغلال غياب أبيه في الشام فيسيطروا على مصر لكن عدم كفاءة العباس وقلة معرفته بأمور الجيش والقيادة مع عظيم خوفه ورهبته من والده مما اضطره إلى

في معذته ودفن هناك. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٩٤-٩٦؛ الزركلي، الاعلام، ج ١، ص ١٤٠.



التحجج بالذهاب إلى الاسكندرية لمحاربة الروم ثم ذهب من هناك إلى برقه ومعه أمواله وكراعه وبعض وزراء والده الأسارى^(١) ولم تنتهي الأمور عند هذا الحد بل ادعى العباس أنه موكل بإدارة أمور إفريقية من قبل الخليفة العباسي المعتمد على الله (٢٥٦-٢٧٩هـ) وأبلغ بذلك إبراهيم بن الأغلب دون أن يحظى ذلك باهتمام الأخير^(٢). لم تتوقف الأمور عند هذا الحد والذي يهمنا هو ما حدث بعد ذلك بين أهل المغرب من العرب والبربر وسواهم وبين العباس وكيف انتهى الأمر إلى حدوث مصادمات عسكرية رافقتها عمليات سلب ومصادرات للأموال التي كانت بحوزة العباس. يكمن الحدث الأصلي في النص الذي يورده ابن الأثير فيقول: "وَرَحَلَ، حَتَّى أَتَى حِصْنَ لَبْدَةَ"^(٣)، فَفَتَحَهُ أَهْلُهُ لَهُ، فَعَامَلَهُمْ أَسْوَأَ مُعَامَلَةٍ، وَنَهَبَهُمْ، فَمَضَى أَهْلُ الْحِصْنِ إِلَى إِيَّاسَ بْنِ مَنْصُورٍ النُّفُوسِيِّ"^(٤)، رَئِيسِ الْإِبَاضِيَّةِ هُنَاكَ،

(١) ينظر: أبو محمد عبد الله بن محمد المديني البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٣٦٠.

(٣) حصن لبدة ويقع في منطقة قديمة بناها الأولون بالصاروج والحجر بين برقة وإفريقية، وقيل بين طرابلس وجبل نفوسة، وحوله آثار عجيبة وخرائب كثيرة، يسكن في هذا الحصن قوم من العرب يبلغ تعدادهم قرابة ألف فارس وهم على حد تعبير البكري "محاربون لجميع من يجاورهم من قبائل البربر" وكتب عن هذا الحصن أخبار كثيرة في كتب الحدثان ولا سيما عن حوادث آخر الزمان. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٦٥٦؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥، ص ١٠.

(٤) أبو منصور إِيَّاسَ بْنِ مَنْصُورٍ، من مشايخ جبل نفوسة ب"تين دمرت" وقضاتها المعروفين، تلقى علمه على مشايخ بلده، كان فلأحاً وصاحب ماشية كثيرة، أورثها سلالته من بعده ولم تنقطع عنهم، عيّنه الإمام الرستمي أبو اليقظان محمد بن أفلح (٢٦١-٢٨١هـ) على ولاية نفوسة، وله أدوار عسكرية بارزة تبين كفاءته الحربية ومنها دحره لقوات ابن خلف بن السمع الذي انشق عن الرستميين وكذلك العباس بن أحمد بن طولون، لم تشر المصادر إلى تاريخ وفاته وأغلب الظن أنه توفي بعد عام (٢٨١هـ). الوسياني: سير الوسياني، ج ١، ص ٢٣١-٢٣٢؛ الدرجيني: طبقات المشايخ، ج ١، ص ٨٤-٨٧، ج ٢، ص ٣٢١-٣٢٢، ص ٣٢٩-٣٣١؛ محمد علي دبوز، تاريخ المغرب، ج ٣، ص ٥٩٢، ٥٩١.



فَاسْتَعَانُوا بِهِ، فَغَضِبَ لِذَلِكَ، وَسَارَ إِلَى الْعَبَّاسِ لِيُقَاتِلَهُ^(١)، وقد أكد الكندي (ت: ٣٥٠هـ) أن أهل حصن لبدة قد أكرموا العباس واستقبلوه لكنه أمر بنهبها وقتل رجالها ومصادرة كل ما لديهم^(٢)، وبناءً على هذه المعطيات فقد تجهز ابن الأغلب لمحاربة العباس فبعث إلى عامل طرابلس^(٣) جيشاً لمحاربته واتفق أن عامل طرابلس والياس بن منصور قد اتفقا على محاربة العباس فهزموه شر هزيمة، فبعث أحمد بن طولون رجالاً ليأتوا به إليه فحبسه فوبخه وحبسه في حجرة على ما كان من ذنبه وخطأه معه^(٤). وقد تضاربت الروى حول ما حل بأموال وأثقال العباس بين من يقول أن أمواله قد نهبت ولكن لم يأخذ أهل نفوسة شيئاً من هذه الأموال؛ تورعاً منهم عن ذلك^(٥)، والتورع في هذه الحالة مجهول بالنسبة لنا إذ يكمن السبب في أن العباس قد أغار على أهل حصن لبدة واساء معاملته الأباضية هناك ولربما أخذ أموالهم فما هو السبب الذي يجعل أهل نفوسة يتورعون عن ذلك، إلا إذا فرضنا أن تساهل الأباضية وعدم تشددهم وابتعادهم نسبياً عن القضايا الجدلية^(٦)، وما أدى إلى هذه النتيجة ويبقى هذا احتمالاً مستبعداً للأسباب

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٣٦٠.

(٢) الولاة والقضاة، ص ٢٢٢.

(٣) والكندي يرى أن عامل طرابلس أنذاك هو محمد بن قره ب، ويسميه ابن عذارى (أحمد بن قره ب). ينظر: الكندي، الولاة والقضاة، ص ٢٢٢؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ج ١، ص ١١٨-١١٩.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٨، ص ١٥.

(٥) النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص ٧٢.

(٦) ينظر: علي يحيى معمر، الأباضية في موكب التاريخ، ج ١، ص ٦٧ وما بعدها.



السابقة. وأما الرأي الثاني فينقله الباروني موضحاً أن الأعراب هم من نهبوا أموال أهل برقة^(١)، في حين إننا لا نتكلم الآن عن أموال أهل برقة بل عن أموال العباس وحاشيته والتي بلغت بحسب رواية ابن عذارى (ت: ٦٩٥ هـ) "حمل مع نفسه من بيت مال مصر ثمانمائة حمل دنانير ذهباً فأعطى أصحابه الأرزاق بها. وقيل أن مبلغ ما حمل من المال ألف ألف دينار ومائتا ألف دينار"^(٢)، وإذا فرضنا صحة نص الباروني فهذا يعني أن الأعراب الذين اتهموا بذلك لم يكتفوا بأموال الطولوني المنشق بل تعدوا ذلك وصادروا أموال أهل برقة، لكنه لم يكشف سبب ذلك وهل هو ناتج عن تعاون أهل برقة مع العباس فكان ذلك بمثابة عقوبة لهم على موقفهم أم أنه أراد من خلال قوله هذا إبعاد تهمة نهب أموال الناس ومصادرتها عن جميع الأطراف فقال أنهم (الأعراب) دون أن يوضح من هم وإلى أي القبائل ينتمون. وفي الوقت ذاته يأتي أماننا رأي ثالث زاد في تعقيد الأمور وهو أن أهل طرابلس هم من أخذوا كل تلك الأموال^(٣)، وبناءً على الرأي الثالث نقول لربما كان ذلك بأمر من ابن الأغلب لعامله على طرابلس؛ في سبيل الحصول على الأموال اللازمة واغناء خزانة الدولة أو لأمر غير هذا لم تصرح عنه المصادر المتوفرة بين أيدينا، لكن الأكيد أن أموال البرقيين قد صودرت من قبل إحدى هذه الأطراف

(١) الباروني، الأزهار الرياضية، ص ٤٧.

(٢) البيان المغرب، ج ١، ص ١١٨.

(٣) أحمد الزاوي، ولاية طرابلس من بداية الفتح إلى نهاية العصر التركي، ص ٦٤؛ محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب، ص ١٧٣.



الثلاثة. وهنا نرى أن العداء السياسي هو محرك الخلاف في هذا الجانب فالطولونيين كانوا يسعون ودون شك إلى ضم المغرب إلى نفوذهم والسيطرة عليه بفعل موقعهم المحوري في مصر^(١) ولكن هذه الحركة التي شاهدنا لم تكن من والي مصر مباشرة إنما بتحريض من بعض اتباع العباس وهم يعون دونما شك أهمية المغرب وأن اللجوء إليه سيشكل نقطة أمان لهم من نكير انتقام أحمد بن طولون. وهنا لابد أن نرجع اسباب اللجوء إلى المغرب إلى عوامل أبعد من الذي اعتدنا على سماعه، فلربما يكون القصد من التتكيل بالأباضية محاولة كسب عواطف أهل المغرب من المالكية ولا يستبعد أن فيه ارضاءً لأحمد بن طولون نفسه فقد ثار الخوارج في مصر ضد الأخير وهدفوا إلى القضاء على حكومته وأن كانوا من الخوارج المتشددين^(٢)، ولكن يبقون كلهم في خانة واحدة -خانة المذهب الخارجي- وهو بلا ريب عدو مباشر للدولة المركزية في بغداد والمستقلة في مصر. ووجود دولة خارجية على مقربة من مصر يفرض على الطولونيين دون ريب ضمان الأمن في المغرب والقضاء على الخوارج؛ للإبقاء على ملكهم وسلطانهم وقمع كل ما من شأنه التأثير على سلامة ملكهم، وهم في النتيجة

(١) ولعل ضمهم لمدينة برقة هي خير شاهد على هذا الطموح، لكن الأمور لم تسر كما أراد لها مؤسس الدولة الطولونية - أحمد - إذ أنه فضل السيطرة على الشام لقربها وغناها ومكانتها التاريخية مفضلاً عدم الابتعاد عن المشرق. للوقوف على هذه التفاصيل ينظر: خاشع المعاضيدي ورشيد عبد الله الجميلي، تاريخ الدويلات العربية والإسلامية في المشرق والمغرب، ص ٢٣٠-٢٣٢.

(٢) سيدة اسماعيل كاشف، الثورات في مصر، ص ٧٦ فما بعدها



تابعون أسمىً للدولة العباسية ويبغضون المذهب الخارجي خصوصاً وأن أغلب المصريين على المذهبين الشافعي بالدرجة الأساس والمالكي بنسبة جيدة^(١) وكلا المذهبين يمقتان الخوارج بشكل كبير^(٢). والخوارج بدورهم مطالبون بالدفاع عن ملكهم وسلطانهم وطامحون في رد الغوائل عن مدنهم ويتأهبون لمد نفوذهم قدر ما استطاعوا فلذا رأوا في الطولونيين للأسباب التي ذكرنا عدواً حقيقياً يهدد وجودهم ويسعى لاستئصال شأفتهم، على الرغم من مذهب الإباضية يتسم بنوع من الليونة وبعيد نسبياً عن التشدد على عكس باقي الفرق الخارجية^(٣)، وبذلك يكون التناحر السياسي وتصدير المشاكل الداخلية لمصر هو السبب في فرض مثل هكذا عقوبة قد تضرر منها أهل برقة بالدرجة الأساس، ولم يسلم منها العباس الطولوني وقد أثرت على سمعة الدولة الطولونية بشكل كبير واغرمتها سمعتها وجزء لا يستهان به من ثرواتها، وبقي أن نقول شيئاً لم نعر له على ما يؤيده لكنه متوقع الحصول يتمثل في أن أهل نفوسة وبحسب ما استقرأنا من نصوص بعيدون تماماً عن أخذ أموال أهل برقة ومصادرتها من ذوبها ولعل في ذلك رسالة مفادها أن رد غائلة الطولونيين هو الهدف من قتالهم -الدفاع عن النفس- وليس أكثر من ذلك، وهم بعملهم هذا لربما أرادوا كسب قلوب أنصار جدد عبر سياستهم التسامح التي عملوا

(١) ينظر: محمد نبيل غنايم، مدارس مصر الفقهية في القرن الثالث الهجري (دراسة فقهية مقارنة).
(٢) للوقوف على نظرة كل من المذهبين المالكي والشافعي للخوارج ينظر: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، شرح الزرقاني على الموطأ، ج ٢، ص ٢١.
(٣) ينظر: علي يحيى معمر، الإباضية مذهب إسلامي معتدل، ص ١٩ فما بعدها.



بها حسب ما رأينا. ويبقى المجال واسعاً للعديد من الآراء حول هذا الموضوع ولكن المهم في الأمر أن أهل برقة قد صودرت أموالهم بفعل ما جرى في أرضهم من اقتتال وأي كان من صادرها فقد ضاعت بين الأعراب والنفوسيين وأهل طرابلس، على الرغم من ميلنا للقبول بأن أهل طرابلس هم أكثر المتضررين من محاصرة العباس لهم لمدة (٤٣) يوماً وصب المجانيق على بلدهم^(١) فلعلهم هم من نهبوا هذه الأموال انتقاماً لما حل بهم، ويؤكد ذلك نص آخر لابن عذاري جاء فيه: "وكان إبراهيم بن أحمد قد حشد الأجناد وضرب حلى نسائه دنانير ودراهم إذ لم يبق أبو الغرائيق^(٢) مالا. ثم خرج بنفسه يريد إطرابلس فلقية خبر هزيمة ابن طولون فبحث ابن الأغلب عن الأموال وأخذ ممن وجت عنده، فكان الرجل من أهل العسكر يبيع مثاقيل ابن طولون سرا بما أمكنه خوفاً من أن تأخذ منه"^(٣)، وهذا يؤكد أن أهل طرابلس -وهم تابعون لسلطة ابن الأغلب- هم من قاموا بمصادرة الأموال ونهبها وإلا فلم يكن في استطاع ابن الأغلب تحصيل ما نهب إلا بهذه الطريقة.

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ١، ص ١١٩.

(٢) محمد بن أحمد بن الأغلب تاسع امراء الاغالبة في افريقية تولى بعد وفاة عمه زيادة الله الثاني سنة (٢٥٠هـ)، كان ميلاً الى اللهو والشراب ومنادمة النساء، ولقب بأبي الغرائيق لشغفه بصيد الطيور، وفي أيامه أرسل قواته لفتح جزيرة مالطة سنة (٢٥٥هـ)، وبنى عدة حصون ومعقل لمسافة خمسة عشر يوم من مدينة برقة، توفي سنة (٢٦١هـ). ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٢٥٧؛ الباجي المسعودي، الخلاصة النقية، ص ١١٦.

(٣) البيان المغرب، ج ١، ص ١١٩.



وفي خضم الحديث عن الدولة الرستمية وما ذكرناه سابقاً عن صعود هذه الدولة في سلم التطور الحضاري والعسكري نجد نصاً يؤكد وبشدة على أن المصادرة المالية لم تكن بالضرورة مفروضة على أموال اشخاص بعينهم بل ربما تكون مصادرة أراض تدر عليهم غللاً أو أرضٍ قبالة شروط معلومة ويكون الهدف من هذه العملية مد رقعة الدولة والبحث لها عن أماكن جديدة لتثبيت قدمها، ومثل هذه الحالة تنطبق على اتفاق عبد الرحمن بن رستم مع أهل تاهرت^(١) القديمة أن يأخذوا أشياء معلومة من غلتها مقابل بناء دولتهم فيها^(٢)، وقد قيل أن هذه الأرض لبعض قوم من صنهاجة^(٣) ومداسة من المستضعفين راودهم عبد الرحمن على البيع قبالة أن يأخذوا الخراج من الأسواق وأن يتركوا الناس يبنون ففعلوا ذلك وأخذوا ما اتفقوا عليه معه^(٤)، والمصادرة في هذا النص مخفية فهم وكما عبر عنهم قوم مستضعفون من البربر وليس لهم طاقة القتال مع

(١) ولها اسم ثاني هو (تاهرت) وهي مدينة مشهورة من مدن الغرب الأوسط تقع على طريق بين المسيلة و تلمسان، وكانت تاهرت فيما سبق مدينتين كبيرتين إحداهما قديمة والأخرى حديثة، فالقديمة منهما ذات سور على قمة جبل ليس بالعالى و بها ناس من البربر ولهم تجارات وبضائع وأسواق عامرة وبأرضها مزارع وضياع جمّة، والحديثة تقع على بعد خمسة أميال من تاهرت القديمة بين الجبال والأودية. البكري، المسالك والممالك، ج٢، ص٧٣٤؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ج١، ص٢٥٥-٢٥٦؛ الحميري، الروض المعطار، ص١٢٦.

(٢) ابو زكريا، سير الائمة الأباضية، ص٨١؛ الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، ج١، ص٤١.
(٣) من القبائل البربرية وقيل أنهم من ولد صنهاج وهو صناك إلا أن العرب عربته وزادت فيه الهاء بين النون والألف فصار صنهاج، وهم من بطون البرانس من ولد برنس بن برّ ويقال أنهم من العرب الحميريين مثل كتامة، مواطنهم ما بين افريقية والمغرب الأوسط. ابن خلدون، العبر، ج٦، ص٢٠١-٢٠٢؛ عبد الوهاب، قبائل المغرب، ج١، ص٣٢٨.

(٤) الشماخي، السير، ج١، ص١٣٠؛ الباروني، سير ائمة الاباضية، ص٥١.



الرستمين فلذلك فضلوا القبول بهذا الشرط خير من أن يخسروا أراضيهم بالقوة. (ولعل مثل هذه الحالة كما ذكرنا تهدف إلى بناء عاصمة جديدة وقوية تضمن بقاء واستمرارية الدولة، وفي ذات الوقت فيها ابتعاد عن التهديدات العسكرية والاجتماعية التي تتهدد الدولة في مركزها القديم، وفي ذات الوقت هو تعبير عن صعود الدولة وارتقائها وبرهنة على قوتها لكي يكون ذلك عامل جذب للاتباع والأموال، خصوصاً وأن تاهرت القديمة تقع على تقاطع الطرق التجارية القديمة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وهذا ما أكسبها حظوة جغرافية لا يستهان بها هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فهي منطقة مركزية يمكن من خلالها الوصول الى مناطق المغرب الأوسط وفي الوقت ذلك يتيح لها موقعها مراقبة التحركات العسكرية القادمة باتجاهها من قبل مصر في حال وجود تهديد من مركز الخلافة العباسية في بغداد، ومن جهة أخرى فهي قريبة من السهول الخصبة التي توفر للسكان الغذاء اللازم ومن الجبال أيضاً وهو ما يوفر لها منعة عسكرية ويوفر عامل قوة لأهل المدينة^(١)).

وأن تكن هذه الحالة أقل وطأة من غيرها من الحالات التي ذكرنا إلا أن عبد الرحمن قد استغل ضعف أهل هذه المنطقة لصالحه ولكنه في الوقت ذاته منحهم

(١) ينظر: البكري، المسالك والممالك، ج٢، ص٧٣٤؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ج١، ص٢٥٥-٢٥٦؛ الحميري، الروض المعطار، ص١٢٦.



بعض الامتياز من أجل اقناعهم بالموافقة، ومثل هذه الفكرة تبرهن على ذكاء عبد الرحمن فهم قد قبلوا ببنائها حالياً في ربوعهم وهذا يعني قدوم أقوام جديدة لها على المستوى الزماني القريب ولربما كان فعلاً قد أخذوا خراج الأسواق لصالحهم لكن ذلك كان لزمان محدود وهذا ما يفرضه المنطق علينا، فمن غير المستساغ أن تبقى هذه الأقوام البربرية المستضعفة متحكمة بالواقع الاقتصادي لأسواق العاصمة الرستمية الجديدة قبالة زيادة أعداد مريدي هذه الدولة وتعاضم نفوذهم وقوتهم على حساب الصنهاجيين والمزاتيين^(١)، وعلى الرغم من أن المصادر لا تشير إلى مصير العلاقة وكيف تطورت إلا أننا لا نستبعد وصولها إلى طريق مقطوع بين الفريقين - الرستمي والبربري - وهذا ما تمليه علينا قواعد العمران البشري بين وجود قوة عسكرية وسياسية متنفذة وبين أقوام مستضعفة، فهنا تكون المصادرة بدون اكراه على المدى المتوسط لكن آثار هذه المصادرة للأراضي على المستوى البعيد قد انت أكلها دون ريب لصالح الدولة الرستمية وعززت من مكانتها السياسية والاقتصادية دون بذل أموال أو تقتيل جيوشها في سبيل حيازة الأرض، وفي ظل تنامي قوتهم لا نستبعد أن تلغى الاتفاقية وتصادر من البربر أحقية

(١) بنو مزاتة - بطن من لواتة - وهم بنو مزاتة بن لواتة الاصغر بن لواتة الاكبر، ولواتة تقدم نسبه عند ذكره في حرف اللام، قال الحمداني: مزاتة ابن بربر بن قيذار بن اسماعيل بن ابراهيم عليه السلام. قال ابن حمونة في الجمهرة: وزعم نسابه البربر ان زناتة من القبط وليس بصحيح وقد سكن المزاتيون في ودان أيام الفتح الإسلامي، وقد ارتدوا عن الإسلام ثم عادوا إليه لاحقاً. الفلقشندي، نهاية الأرب في معرفة قبائل العرب، ص ٤٢٠؛ محمد بن سليمان الطيب، موسوعة القبائل العربية، ج ٣، ص ٧٢.



فرض الخراج على الأسواق فتكون المصادرة بناءً على هذا الذي طرحناه في شقين أساسيين الأول مصادرة الأرض بعقد واتفاق الطرفين ثم نكول عن ذلك العقد ومصادرة الحق دون أن يسبب ذلك أي ضرر على الدولة بل يعزز من مستواها الاقتصادي والسياسي. ويمكن أن تبني أيضاً طرْحاً أكثر اعتدالاً في تقييم الضرر الاقتصادي الذي لحق بالسكان في أوقات لاحقة ونفترض أن أهل هذه المنطقة قد انخرطوا في المذهب الأباضي واعتنقوه وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ منه نظراً لخلو هذه المنطقة من حركات سياسية أو دينية تعارض وجود المذهب الأباضي ويبرهن على ذلك حسن العلاقة بين البربر والاباضية في تلك المنطقة^(١).

ومن النصوص الأخرى التي تبين اشتداد وطأة عمليات المصادرة ولكن بشكل مباشر هنا، وكان السبب فيها الصراع على مواقع السلطة بين الأسرة الرستمية وأحد الفقهاء الطامحين فيها، إذ قام الخارج عن الطاعة خلف بن السمح^(٢) بعد وفاة الإمام عبد الوهاب سنة (٢١١هـ) وولاية ابنه أفلح بتسليط الغارات على من

(١) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ٢، ص ١٦٨.
(٢) هو خلف بن السمح، زعيم الانشقاق الاباضي الثاني في جبل نفوسة كان والده السمح وزير الإمام عبد الوهاب ثم والياً على الجبل وبعد وفاة الأخير تسارع الناس الى مبايعة ابنه خلف بالولاية بحجة أنهم في قوة تغنيهم عن التبعية للإمامة في تاهرت، فرفض الإمام عبد الوهاب ذلك وعزله فبقي خلف بمحاربة عمال الجبل حتى خرج بقوة ضد تولية افلح بالإمامة فحاربه أبو عبيدة الجنائوني في موقعة سنة (٢١١هـ) فأخذ أمره بالضعف والهوان ورجع معظم أتباعه الى أبي عبيدة وتابوا من فعلتهم، الى ان تم القضاء على ثورته نهائياً وقتله، وبذلك انتهى الافتراق الثاني في المذهب الاباضي. ابي زكريا، سير الأئمة، ص ١٣٦؛ الدرجيني، الطبقات، ج ١، ص ٧٤-٧٦؛ الباروني، مختصر تاريخ الاباضية، ص ٤٠.



كان في طاعة الأخير وأمر بأخذ أموالهم ونهب ديارهم^(١)، ولو عدنا إلى سياق الأحداث التاريخية ومسببات هذا الخلاف لوجدنا السمع وهو والد خلف كان واليًا للإمام عبد الوهاب على طرابلس وبعد وفاته عين أهل المدينة ولده خلف واليًا عليهم مع وجود فئة اعترضت على هذه التولية وتوقفت عن ذلك حتى وصول أمر الإمام بذلك وما أن بلغ الأخير خبر ذلك حتى كتب لأهل طرابلس كتابًا نهرهم فيه عن ذلك ومنه قوله: "... فقد بلغني ما كاتبتُموني به من وفاة السمع واستخلاف البعض خلفًا، ورد أهل الخير ذلك، فإن من ولي خلفًا بغير رضا إمامه، فقد أخطأ سيرة المسلمين، ومن أبى توليته فقد أصاب..."^(٢)، ويروي الشماخي أن الإمام عبد الوهاب أرسل إلى أهل طرابلس بعضًا من ثقاته ليسبروا له الأمور هناك، فإذا وجدوا خلفًا اعتزل وامتنل لأمر الإمام ولوه الولاية عقبًا لأبيه وإن أبى واستكبر عزلوه وأمروا الناس بالانحلال عنه والثاني هو ما حصل إذ أيد بعض المعارضين خلف ودفعوه إلى التقدم ونبذوا إمامة عبد الوهاب ونصبوا خلف إمامًا عليهم وحاميًا لحوزتهم^(٣)، وبناءً على ذلك تمت تولية أبي الحسن أيوب بن

(١) ابو زكريا، سير الائمة وأخبارهم، ص ١٢٨؛ الدرجيني، طبقات المشائخ، ج ١، ص ٧٢-٧٣؛ الشماخي، السير، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) ابو زكريا، سير الائمة، ص ١٢٠.

(٣) طبقات المشائخ، ج ١، ص ٦٩-٧٠.



العباس^(١)، وفي فترته القصيرة استتب الأمن ولم يجرؤا خلف على المكابرة والمهاجمة؛ لقوة شكيمة أيوب وشجاعته، وما إن سنحت الفرصة ب وفاة الأخير وتولية أبي عبيدة^(٢)، حتى بدأت تحركات خلف ضده وشن الغارات على كل من دخل في طاعته، وكان موقف أبي عبيدة آنذاك هو المودعة والملاطفة بسبب موت الإمام عبد الوهاب وما أن تولى أفلح الإمامة والرياسة حتى تغير الأمر، وتوجه خلف إلى ناحية تيمتي من أرض الجبل^(٣) وما وراءها من المشرق وسار في الناس سيرة سيئة فقتل الأنفس وصادر الأموال وبدأ بإرسال قواته لنهب القرى وأخذ أموال أهلها ورفض كل كتب أبي عبيدة الداعية إلى نبذ القتال وأن يكتفي كل منهم بجهته فلا يغير على الآخر^(٤)، وبعد مباحثات ومفاوضات افضت النتيجة إلى الحرب بين الفريقين كانت نتيجتها هزيمة خلف وانتصار أبي عبيدة على الرغم

(١) ابو الحسن أيوب بن العباس، من رؤساء الأباضية ومقدميهم، عرف بالشجاعة والإقدام وقيل أنه ليس في البلاد الممتدة من فاس إلى مصر من هو بشجاعته وقوته، ولاه الإمام على ولاية طرابلس فأقام الأمن فيها إلى وفاته وهي دونما شك بين عامي (٢٠٦-٢٠٨هـ). الشماخي، السير، ج ١، ص ١٥٧.

(٢) أبو عبيدة عبد الحميد الجناوني نسبة الى مدينته اجناون، عامل جبل نفوسة في عهد الإمام عبد الوهاب واحد علماء النصف الأول من القرن الثالث الهجري في الجبل، اشتهر بالعدل والسيرة الحسنة متفقهاً بكل أنواع العلوم، حارب اهل الافتراق الثاني من الخلفيين وخضد شوكتهم مؤقتاً الى ان توفي وهو ملازمٌ للطاعة في إمامة افلح بن عبد الوهاب. الدرجيني، الطبقات، ج ١، ص ٧٣-٧٧؛ الشماخي، السير، ج ١، ص ١٥٦-١٦٣.

(٣) جبل من نواحي طرابلس طوله من الشرق الى الغرب ستة أيام فيه النخيل والزيتون الكثير والفاكهة وقصبة هذا الجبل مدينة شروس وهي كبيرة أهلة جليلة فيها أمم كثيرة على مذاهب شتى وأكثرهم أباضية تحتوي على ثلاثمائة قرية كلها عامرة، يبعد هذا الموضع عن طرابلس ثلاثة أيام وبينه القيروان ستة أيام. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٦٥٥-٦٥٦؛ مجهول، الاستبصار، ص ١٤٤.

(٤) الشماخي، السير، ج ١، ص ١٥٨-١٥٩.



من قلة عدد جيش الأخير قبالة خصمه^(١). وهنا يتبين لنا عمق الصراع على السلطة ودور كثرة الاضطرابات والثورات في تأجيج نار الفوضى والاضرار بالناس وممتلكاتهم ومثل هذا النص تكشف عن عقلية متأزمة ترى في نهب أموال الناس ومصادرة ممتلكاتهم ضغطاً كبيراً على السلطة الحاكمة هناك، ليكشفوا لأهل المدن المنكوبة عن عجز المنظومة السياسية في حمايتهم ولكي يضمنوا بشكل وآخر تحييدهم وتركهم لبيعة الإمام الرستمي خوفاً من تكرار الغزو مرة أخرى، لكنها في فحواها سياسة خاطئة فهي ستعزز من روح الانتقام بين أهل هذه المناطق الذين سيثورون ما أن تتحقق لهم الفرصة المناسبة لذلك. والجدير بالذكر أن ما ذكره أبو زكريا والشمخي عن الحرب بين خلف وأبي عبيدة نصوص يخيم عليها الطابع الخرافي والأسطوري فشخص معه (٣١٣) مقاتل وقيل (٧٠٠) مقاتل يستطيع هزيمة جيش خلف البالغ (٤٠٠٠٠) ألفاً ضرب من المحال، والنصوص لو قرأت بشكل جيد لبان عليها الطابع الأسطوري المليء بالمسحة الايمانية وطابع التسديد الالهي لمن اتبع الإمام أفلح ولم ينكث بيعته^(٢). وهنا يلعب المؤرخ دور الإعلامي لتحشيد الرأي العام والدعاية للأئمة الرستميين وضرب مخالفيهم وسلب الشرعية منهم، مؤكداً بذلك على التسديد الالهي للإمام ورعيته وأن تحمل البلايا والرزايا في

(١) ينظر: أبو زكريا، سير الأئمة، ص ١٣٢-١٣٦.

(٢) ينظر: أبو زكريا، سير الأئمة، ص ١٣٦-١٣٢؛ الشمخي، السير، ج ١، ص ١٥٩-١٦٢.



الانفس والأموال أمر وقتي وهي سياسة فكرية انتشرت منذ قديم الزمان على اختلاف أنظمة الحكم وشموليتها وطوابعها الدينية أو السياسية.

في الفترات اللاحقة والمحصورة بين الأعوام (٢٣٠-٢٩٥هـ) لم نجد ما يشير إلى حالات مصادرات مالية أو فرض مغارم واثاثات على أحد من سكان المغرب الأوسط والذي قامت فيه الدولة الرستمية، ولعل مرجع ذلك عائد إلى نقص المصادر التي بين أيدينا كما نوهنا سابقاً؛ إذ لم يعنى كثير من المؤرخين المغاربة بتتبع تلك الفترة من حياة الدولة وكانت معالمها غير واضحة بصورة جيدة، أما مؤرخو المشرق فقد خلت مدوناتهم بشكل واضح وصريح من كثير من أحداث الدولة الرستمية؛ والسبب في ذلك واضح وصريح خصوصاً إن هنالك شبه انقطاع معلوماتي وسياسي ومذهبي بين هاتين الجهتين -المشرق والمغرب- بقي هنالك المصدر الخارجي وهو شحيح الموارد وكما ذكرنا أنفاً هو مصدر يركز على ذكر الإيجابيات أكثر من التطرق للمواضيع التي تقلل من حظوظ الدولة إعلامياً. ومع تغيير الأوضاع وظهور الدعوة الفاطمية على مسرح الأحداث السياسية في بلاد المغرب، فمع بدء الدعوة وانضمام قبل كتامة^(١) إليها بشكل قوي وواضح^(١)

(١) هي قبيلة من البربر البرنس وينتسبون إلى كتم بن برنس، كانت تسكن في منطقة القبائل الصغرى في شرق الجزائر الحالية، ويرى بعض المؤرخين أن كتامة من أصل أمازيغي بربري، بينما يرى آخرون أنها من أصل عربي حميري. وقد اشتهرت بدورها الفعال في تأسيس الدولة الفاطمية والمشاركة في فتوحاتها. عبد الوهاب، قبائل المغرب، ج ١، ص ٣٠٢، ٣١٨-٣٢١.



وبذلك تغير ميزان القوى نتيجة لذلك وبدأت الأمور تتضح في صالح الدعوة الناشئة، وقد رصدنا حالتين صريحتين جدًا تثبتان عملية مصادر الأموال بعد تمكن أبي عبد الله الشيعي من استباحة أموال الرستميين بعد دخوله مدينة تاهرت وحرقوا مكتباتها فسبب ذلك ضياع أخبارهم^(٢)، ولو عدنا إلى ما ذكره القاضي النعمان المغربي (ت ٣٦٢هـ) لوجدنا يعترف صراحة بأخذ ما شذ من أموال بني رستم وقدرها ثلاثون حملاً من المال^(٣)، وقد رافق تلكم الأحداث أيضاً هرج ومرج نتيجة سقوط الدولة وغياب الأمن فيها، إذ هجم أهل القيروان على رقادة: "ينتهبون ما بها ويحملونه فيلقى بعضهم بعض فيسلب القوي الضعيف، وسابت أهل إفريقية وشغل أهل الذعارة بنهب رقادة، فنهبوا ما في قصورها مما خلفه زيادة الله وما في دور رجاله وسائر الناس ... إلى أن لم يبق شيء على وجه الأرض إلا انتهبوه ... وأقاموا كذلك ينتهبون إلى أن دخلت خيل أبي عبد الله^(٤)، والنص الذي قدمه القاضي النعمان واضح إذ أنه يحمل أهل القيروان صراحة مسؤولية نهب رقادة ويدراً تهمة سلب الامنين عن اتباع الخلافة الفاطمية، والغرض من ذلك واضح. وأن كان مثل هذا التصرف طبيعياً في قيام وسقوط

(١) للوقوف على طبيعة الدعوة ومجرياتها التاريخية ينظر: جاسم حمود الحاج جاسم وطه حسين عيسى، جهود أبو عبد الله الشيعي في التمهيد للحكم الفاطمي، بحث منشور في مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع ٤٤، بغداد، ٢٠٢١م، ص ٤١٨ فما بعدها؛

(٢) الباروني، الازهار الرياضية، القسم الثاني، ص ٢٩٣.

(٣) افتتاح الدعوة، ص ١٤٥.

(٤) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص ١٤٦.



الدويلات فالشييعي كان يمهد للدولة الفاطمية التي تعد الخوارج عدوًا تقليديًا لكل من ينتسب إلى العلويين بالنسب أو الولاء هذا من جهة ومن جهة أخرى فالرستميين لم يدخروا جهدًا للقضاء على حركة أبي عبد الله الشييعي^(١) وهذا يشكل انتقامًا مباحًا في عقليات تلك العصور وحتى وقتنا الحاضر، ومثل هذا التصرف يحمل كما قلنا طابع العداء القديم، وفيه نوع من اثبات الوجود بدرجة كبيرة، وهو في حالة الثالثة يعتبر نهبًا لأموال من ظلموهم وأخذوا حقوق الناس فمثل هذا العمل جائز باجتهاد ابي عبد الله الشييعي وإلا لما كان أن يفعله، ونحن نعي حجم الثروة التي يمتلكها الرستميون جراء سيطرتهم على طرق الذهب وغنى خزائنهم^(٢) وهذا بحد ذاته دافع كبير للاستيلاء على هذه الأموال وتقوية الدولة الشييعية الناشئة واجزال العطاء للمقاتلين وتشجيع الآخرين على الانضمام إليهم طمعًا أو خوفًا من ذات المصير، وفي ذات الوقت هو مصادرة لوسيلة من وسائل القوة وحرمان اعدائهم من المال الذي يمكن بواسطته تجهيز الجيوش، ولعلنا نذهب أبعد من ذلك ونقول أن سياسة افقار الناس وجعلهم في حاجة إلى السلطة غاية مهمة لم تفت تفكير الداعية الشييعي وهو مشهور بالذكاء والفتنة وحسن التدبير.

(١) لتفاصيل أكثر عن مجريات ما حدث بين الدولة الرستمية وأبي عبد الله الشييعي ينظر: فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص ١١٦-١٦١؛ محمد عبد الحي محمد شعبان، الدولة العباسية الفاطميون، ص ٢٢٣؛ علي محمد الصلابي، الدولة الفاطمية، ص ٤٢-٤٧.

(٢) عن ثروة الدولة الرستمية ينظر: إبراهيم بحاز، الدولة الرستمية، ص ١٣٥-٢٥٩؛ قاسم بختاوي، مصادر التمويل ونظام الجباية في الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٦ هـ / ٧٧٧-٩٠٩ م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد ١٢، العدد ٢، القسم (ب)، الجزائر، ٢٠١٩ م، ص ٦٧-٧١.



المبحث الثالث

المصادرات في الدولة الإدريسية (١٧٢-٢٩٧هـ)

يمكن القول أن الدولة الإدريسية على الرغم من كل شهرتها المدوية في تاريخ المغرب وما أحدثته من نقلة نوعية في تاريخه، إلا أن هنالك نقصاً واضحاً وملحوظاً في التعرض للكشف عن عمليات المصادرات المالية هناك؛ ويمكن تفسير ذلك بقلة المصادر التاريخية النوعية التي تتحدث عن الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة الإدريسية إذ أن غالب ما عثرنا عليه ونحن نستقرأ تاريخ هذه الدولة مائل إلى مديحها والإشادة بها، ناهيك عن أن كثيراً من المصادرة الأصلية قد ضاعت أو ضيعت بسبب عوامل الزمن والحروب والكوارث البشرية أو أنها لا تزال حبيسة رفوف المكتبات بصفة مخطوطات لم تحقق بعد، مما حرماننا من مورد مهم من موارد دراسة نظام الدولة الإدريسية وغالب المصادر التي بين أيدينا هي متأخرة زمانياً أو مكانياً في بعض الاحايين عن تاريخية الفترة التي نحن بصدد دراستها، وأن كثيراً من مصادر هذه الكتب كما أشرنا قد ضاعت مما عسر من مهمة تقييم النصوص والتحقق من صحتها تاريخياً، فضلاً عن كل ذلك نجد أن الأبحاث تغض من قيمة هذه الدولة فلم تعنها بدراسات حقيقية تحلل واقع الدولة باستثناء مؤلف أو مؤلفين وهما على الرغم من أهميتها إلا أنهما غير مرضيان



للطموح العلمي، فلذا جاء حديثنا عن هذه الدولة بحسب ما استطعنا النفوذ إليه من نصوص في بطون الكتب التاريخية المتوفرة لنا.

أن أول نص يواجهنا في معرض كلامنا عن الدولة الإدريسية هو ما فعله إدريس بن إدريس عندما غزا البلدان والنواحي في المغرب الأقصى سنة (١٩٧هـ) مبتغيًا محو دعوة الخوارج من تلك المناطق^(١)، وقد أثمرت جهود حملاته من طرد البرغواطيين^(٢) من مناطق أصيلا^(٣) وطنجة^(٤) وما تلاهما من أراضي واقعة في الشمال المغربي^(٥)، وعندما دققنا النظر في الأسباب التي دعت إدريس إلى هذا العمل تبين لنا أن إضرار هؤلاء - الخوارج - قد كان كبيرًا على أهل تلك البلاد

- (١) ابن أبي زرع، الانيس المطرب روض القرطاس، ص ٥٠؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ١٨.
- (٢) من شعوب البربر وينتمون إلى قبائل مصمودة، تقع أراضيهم في إقليم المغرب الأقصى وتحديداً منطقة تامسنا وسلا وازمور والمناطق الشمالية إلى الريف من حدود المحيط، وهناك من يجعل تسميتهم لم تكن لسلالة قبيلة أو لشيء من هذا القبيل، بل نحلة دينية متطرفة أطلقت على أتباعها من قبائل متفرقة لا يرجعون إلى أصل فقيل برغواطة كما يقال الشيعة أو المعتزلة، اجتمعوا هؤلاء بعد ثورة ميسرة المطغري حول صالح بن طريف المصمودي الأصل في المغرب الأقصى فتنبأ وشرع لهم بديانة جديدة وسن لهم بمذهب ظل قائماً في عقبه حتى منتصف القرن الخامس الهجري. يُنظر: ابن الخطيب، أعمال الإعلام القسم الثالث الخاص بالمغرب، ص ١٨٠؛ ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٢٧٦؛ عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج ١، ص ٣٢٢-٣٢٣.
- (٣) أصيلا ويقال لها أزيلة بالزاي، من مدن المغرب الأقصى الكبرى، وأول مدنه من جانب الغرب، فالبحر بغربيها وجوفيها، وكان عليها سور له خمسة أبواب وجامعها خمسة بلاطات وإذا ارتج البحر بلغ الموج إلى حائط الجامع، وهي الآن خراب وكان سبب خرابها النورماند إذا خرجوا من البحر الكبير فأول ما يلقون مدينة أصيلا، فينزلون بمرساها ويخربون ما قدروا منها إلى أن اندثرت. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٧٩٠؛ الحميري، الروض المعطار، ص ٤٢.
- (٤) وتسمى بطنجة البيضاء في التواريخ، تقع في آخر بلاد المغرب من أعمال المغرب الأقصى، في جبل مطل على البحر، ولها نهر كبير يأتي من الجبال الواقعة غربها تدخله السفن يصب في البحر، فيها قرى عامرة بأصناف من البربر ولها أسواق وصناع وفعلة وبها إنشاء المراكب، بينها وبين القيروان ألف ميل وبينها وبين البحر نحو ميل. البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٧٨٧-٧٨٨؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ج ٢، ص ٥٢٩-٥٣٠؛ مجهول، الاستبصار، ص ١٣٩.
- (٥) حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ج ١، ص ٣٨٥.



إذا كانوا: "لا يكفون عن أذى الزراع وأهل المدن وفرض المغارم عليهم"^(١)، ونظرًا لشحة المصادر المتوفرة بين أيدينا عن البرغواطيين ومن سواهم من خوارج المغرب الأقصى لم نحصل على معلومات تبين لنا حجم الأضرار الاقتصادية التي تسببوا بها لأهل تلك البلاد مما استدعى تدخل الأمير الإدريسي لوقف تلك الانتهاكات، والذي نستطيع قوله أن المصلحة المالية وحفظ النظام وديمومة استمراريته كانت في خطر محقق بسبب هجمات برغواطة وسواها فلذا كان لزامًا وضع حد لذلك حفظًا لمصلحة الدولة العامة وزيادة نفوذها أكثر فأكثر في جميع نواحي المغرب الأقصى، ولكن هذا يعني فيما يخص دراستنا بأن برغواطة ككيان قائم كانت تمارس عملية فرض مغارم ومصادرات منظمة تجاه أهل تلك المناطق، وأشار احد الباحثين إلى أن الصراع الإدريسي- البرغواطي يرجع إلى زمن إدريس الأول لكن وفاة الأخير مسمومًا اتاحت لهذه الدويلة تجميع قوتها ووفرت لها بعض هوامش المناورة إلى أن تمكن إدريس الثاني من وقف ذلك فأعاد الكرة عليهم وهاجمهم، وبهذا فتكون أطراف مناطقهم في تامسنا قد بقيت متأرجحة بين الانتظام في يد البرغواطيين أو الوقوع تحت طائلة سيوف الأدارسة^(٢)، ونستطيع القول أنه ما بين وفاة إدريس الأول سنة (١٧٧هـ) وبين إعادة الكرة على برغواطة سنة

(١) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ج ١، ص ٣٨٥.

(٢) أحمد الطاهري، المغرب الأقصى ومملكة بني طريف البرغواطية خلال القرون الأربع الهجرية الأولى، ص ١٧٠-١٧١.



(١٩٧هـ) فاصلٌ قدره عشرون عامًا، أي أن برغواطة قد مارست عمليات المصادرة والإغارة وفرض المغارم لوقت ليس بالقصير فلذا نجد إدريس قد انتقم منهم شر انتقام وصادر أراضيهم بعد طردهم عنها وهذا ما نستشفه في النص القادم حين نرى أن تامسنا قد أصبحت تحت إدارة أحد أخوة محمد بن إدريس واقطعها له.

أما الحالة الثانية فنعثر عليها ضمناً عندما قسم محمد بن إدريس الدولة سنة (٢١٣هـ) بإشارة من جده كنزة^(١) بين أخوته فجعل كل واحد منهم على ولاية من ولايتها^(٢)، في سياسة تهدف إلى حفظ الأمر وتدعيمه في الدولة معتبراً ولائهم له عاملاً على اضعاف قوة إلى حكمه لكن ذلك لم يعد عليه بالنتائج المرجوة^(٣)، إذ سرعان ما دب الانشقاق في صفوف الأسرة الحاكمة حينما ثار عيسى بن إدريس^(٤) على أخيه محمد مطالباً لنفسه بالحكم مما دفع الأخير أن يطلب من

(١) جارية بربرية وقيل إنها ابنة عبد الحميد زعيم قبيلة أوربة، تزوجها إدريس الأول وتوفي وهي في بداية حملها بإدريس الثاني الذي تولى حكم الادارسة من بعده ، قبرها معروف بالزاوية الزرهونية. السلاوي، الاستقصاء، ج١، ص١٦٠؛ الكتاني، سلوة الأنفاس، ج١، ص٧٢.

(٢) للوقوف على تلك التقسيمات وطبيعتها الجغرافية ينظر: ابن ابي زرع، الانيس المطرب، ص٢٨؛ حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والاندلس، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) عن نتائج سياسته هذه ينظر: زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج٢، ص٤٥٨.

(٤) عيسى بن ادريس بن إدريس بن عبدالله امير من امراء الاسرة الادريسية في بلاد المغرب الاقصى، ولاه أخوه محمد على أعمال ازموور وشالة وتامسنا سنة (٢١٣هـ)، ثم نكت العهد وشق عصا الطاعة على سلطة الأمير مطالباً بحكم الدولة، فحورب من قبل اخيه عمر بتفويض من السلطة، فانتهى به المطاف هارباً منفيًا إلى مدينة سلا، ولم نقف على تاريخ محدد لوفاته. البكري، المسالك والممالك، ج٢، ص٨٠٦-٨٠٧؛ ابن الأبار، الحلة السيرة، ج١، ص١٣٣.



أخيه القاسم^(١)، لكن الأخير رفض ذلك، فطلب محمد من أخيه عمر^(٢)، أن يتولى مهمة القضاء على ثورة عيسى فنجح في ذلك فكافئه محمد بالإمارة على ولاية أخيه المهزوم عيسى كما عهد له بمهمة قتال القاسم لعصيانه الأوامر ونجح في ذلك بعد معارك بينهما^(٣)، والناظر فيما أوردنا كما لو أنه يجد هذه النصوص بعيدة عن موضوع دراستنا، فما علاقة ما ذكرنا بعقوبة المصادرة، لكن إيضاح ذلك يكمن فيما أشار إليه حسين مؤنس محلاً عمليات التولية تلك وما جرى على إثرها لاحقاً إذ يقول: "بعد وفاة إدريس الثاني نجد ابنه وخليفته محمد بن إدريس يتصرف تصرفاً غريباً وغير معقول، فيقوم، بناء على نصيحة جدته كنزة، بتقسيم الدولة بين اخوانه الكثيرين، وكان المعقول أن يقيمهم عمالاً أو ممثلين للدولة، ولكنه أعطاهم نواحي الدولة إقطاعات ينفرد كل منهم بناحية

(١) القاسم بن إدريس بن إدريس بن عبدالله أحد أمراء الاسرة الإدريسية في المغرب الأقصى، ولي أعمال سبتة وطنجة لأخيه الأمير محمد بن إدريس سنة (٢١٣هـ)، كتب إليه الأخير لمحاربة أخيهما المتمرد عيسى لكون ولايتهما متحاذيتين جغرافياً فأبى ذلك وامتنع، مما جلب سخط أخيه الأمير محمد عليه وأرسل لعمر بأن يحاربه لعوده عن إجابته ورفضه أوامر السلطة، فمني القاسم بهزيمة نكراء وانتهى أمره منفياً على ساحل البحر في مدينة أصيلا وبنى هناك مسجداً وتزهد به إلى أن توفي بتاريخ لا تحدده المصادر. ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ١٣١-١٣٣؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ١٩.

(٢) عمر بن إدريس بن إدريس بن عبدالله بن الحسن المثنى أحد أمراء الادارسة في المغرب الأقصى، ولقبه المخاض؛ لأنه يسكن بالمخاض بظاهر طنجة، تربى بين قبائل صنهاجة، وولي إمارة غمارة وصنهاجة لأخيه محمد بن إدريس سنة (٢١٣هـ) إذ قضى على أخويه المتمردين فأوقع بعيسى بن إدريس ونفاه من عمله وفتح البلاد التي يمتلكها، وسار إلى القاسم بن إدريس لامتناعه من تنفيذ أوامر أخيهما الأكبر محمد فزحف إليه وقتله واستولى على ما بيده من البلاد فأصبح يمتلك بلاداً واسعة تمتد من غمارة إلى سبتة وطنجة، توفي في مدينة تعرف بفج الفرس ونقل إلى مدينة فاس ودفن فيها. ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ١٣١-١٣٣؛ السنوسي الإدريسي، الدرر السنية، ص ٧٧؛ الزركلي، الإعلام، ج ٥، ص ٤٠-٤١.

(٣) ابن أبي زرع، الانيس المطرب، ص ٢٨.



منها...^(١)، ولنا الآن أن نقول وبكل وضوح واستناداً إلى مفهوم الإقطاع^(٢) إن ما حل بالأميرين المنتفض والعاصي يعد مصادرة للإقطاعات التي بحوزتهما فمن الطبيعي أن يكونا قد تملكا الأراضي في مناطق حكمهم فضلاً عن أن لهم أموالاً وخزائن من تلك الإقطاعات وكل تلك قد أصبحت في حوزة أخيهما عمر مكافئة له على حسن أدائه لواجباته من قبل أخيه الأمير محمد^(٣) خصوصاً أن عمر قد نال كل الامتيازات والإقطاعات بما فيها من خيرات لصالحه وهذا يعني حرمان ومصادرة حقوق أولئك في تلك الأراضي، خصوصاً وأن عيسى والقاسم كما أوضحنا في التعريف بهما قد تركا موطن ولاياتهما فهرب الأول عن الأنظار وزهد الثاني في كل شيء وأصبح مرابطاً في الثغور، فبذلك خسرا كل ما كان بحوزتهما من أموال وضياع وسواها.

ولنا أن نفس قلة النصوص التي تتعلق بفرض عقوبة المصادرات المالية؛ بحسن تسيير شؤون الدولة فغالبية من حكموها يتمتعون كما أوضحنا في قراءتنا

(١) معالم تاريخ المغرب والاندلس، ص ١٢٩.

(٢) إن الإقطاع في اللغة هو: ما يقطعه ولي الأمر لنفسه، أو لغيره من أرض أو غيرها، من أي نوع من أنواع المال الثابت، أو المنقول، واقتطع من ماله قطعة أخذ منه شيئاً. أما في الاصطلاح فهو: ما يقطعه الإمام، أو الحاكم من الأراضي العامة التي ليست ملكاً لأحد، لينتفع بها في زرع، أو غرس، أو بناء، استغلالاً، أو تملكاً. وقد قسم الإقطاع إلى ثلاثة أقسام: إقطاع تملك، وإقطاع استغلال، وإقطاع إرفاق. نعمت عبد اللطيف مشهور، مقال منشور ضمن كتاب موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، ص ٤٢.

(٣) ابن الأبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ١٣٣؛ السنوسي الإدريسي، الدرر السنية، ص ٧٧؛ إسماعيل العربي، دولة الإدارة ملوك تلمسان وفاس وقرطبة، ص ١٢٦-١٢٧.

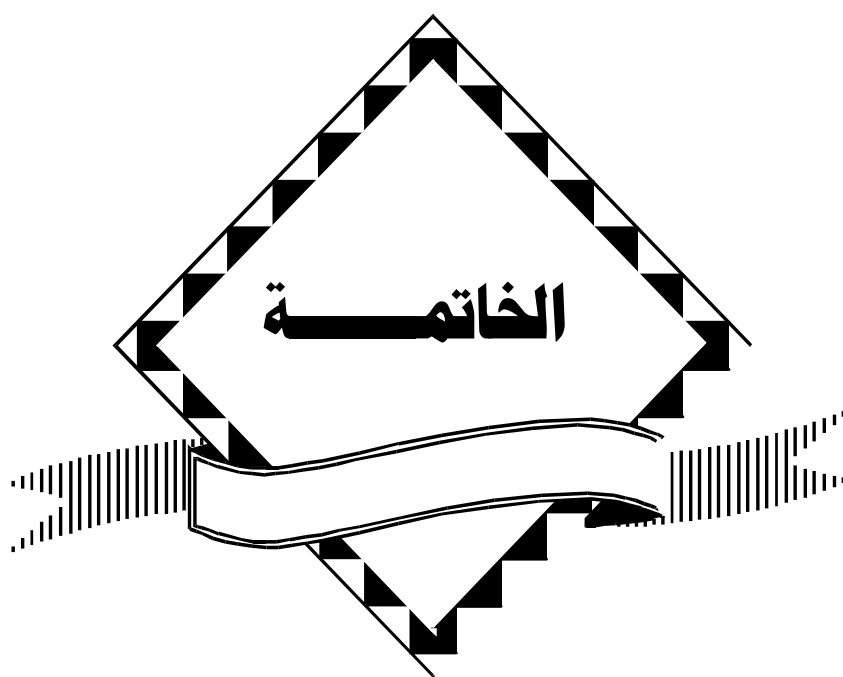
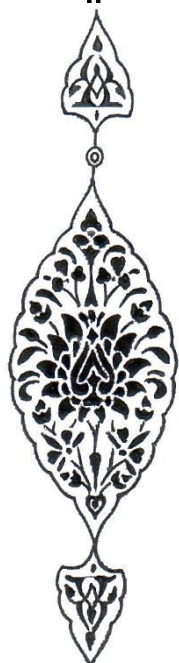


العامة بحسن السيرة والسلوك والعدل بين الرعية، وأن الأساس التي قامت عليه حكومة إدريس الأول والثاني ومحمد كان أساساً قوياً وأن حكمهم يمثل حكم رخاء وسعة وهذا ما تثبته قلة الثورات ضد محمد بن إدريس على سبيل المثال لا الحصر^(١).

وفي ختام قراءتنا لحالات المصادرات المالية لا بد من توضيح أمر ضروري وهو أن ضياع المصادر المتعلقة بتاريخ الدولة الإدريسية وما تعرضت له دولتهم من نكبات كبيرة وتشويه لا يخفى على القارئ المطلع بسبب ميل الكثير من كتاب التاريخ عن نهج هذه الدولة ولأسباب طائفية نحن بغنى عن ذكرها والخوض فيها، أسهم في ضياع تراث هذه الدولة. ولكن الحقيقة تفرض علينا أمراً واحداً ونحن بهذا الصدد، فلو فرضنا جزافاً إن الأدراسة قد أمعنوا في الظلم والمصادرات لرأينا كتب التاريخ تعج بذلك، لكن يمكن أن نقول بنوع من التأكد أنهم كانوا أقل وطأة في الظلم عن سواهم من الدول القائمة آنذاك، خصوصاً عن الدولة الأغلبية كما سنرى، أو الدولة الأموية كما سبق وأوضحنا.

(١) إسماعيل العربي، دولة الادارسة، ص ١٢٦.







الخاتمة

تشكل دراسة المصادرات والغرامات في المغرب الإسلامي خلال المدة الممتدة من سنة (٢٢٠ هـ . ٢٩٧ هـ) نافذةً تاريخيةً مهمة لفهم طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والإدارية التي شهدتها هذا الإقليم الإسلامي الواسع، إذ لم تكن المصادرات والغرامات مجرد إجراءات مالية معزولة، بل مثلت أداةً من أدوات السلطة في تثبيت النفوذ، وإدارة الأزمات، وضبط التوازنات القبلية والسياسية، فضلاً عن كونها انعكاساً لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها المغرب الإسلامي.

قد أظهرت هذه الدراسة أن ظاهرة المصادرات المالية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بظروف الاستقرار والاضطراب السياسي؛ فكلما اشتدت الصراعات على السلطة أو كثرت حركات التمرد والمعارضة، اتسع نطاق المصادرات والغرامات بوصفها وسيلة للردع السياسي وإضعاف الخصوم، فضلاً عن استخدامها مورداً مالياً استثنائياً تلجأ إليه السلطة في أوقات الأزمات المالية والعسكرية. ومن هنا يتبين أن الجانب السياسي كان حاضراً بقوة في خلفية كثير من تلك الإجراءات، حتى وإن اتخذت أحياناً غطاءً قانونياً أو إدارياً.

كما كشفت الدراسة أن المصادرات لم تكن ذات نمط واحد، بل تنوعت دوافعها وأشكالها بين ما كان مشروعاً يهدف إلى مكافحة الفساد الإداري واسترداد الأموال العامة، وبين ما اتسم بالتعسف والتجاوز واستغلال النفوذ، ولا سيما في الفترات التي ضعفت فيها الرقابة المركزية أو اشتدت المنافسات بين الولاة والقوى المحلية. وهذا التنوع يؤكد أن تقييم تلك الظاهرة لا ينبغي أن يكون حكماً مطلقاً، بل يجب أن يُنظر إليها في إطارها الزمني والسياسي والاجتماعي.



ومن خلال تتبع النصوص التاريخية والروايات الواردة في المصادر، أمكن استنتاج أن المصادرات والغرامات تركت آثاراً اقتصادية واجتماعية عميقة في المجتمع المغربي الإسلامي؛ إذ أسهم بعضها في إنهاك فئات من التجار وذوي الثراء وأصحاب النفوذ، وأدت أحياناً إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وتراجع الثقة بالإدارة المالية للدولة، بينما أسهمت بعض الإجراءات الأخرى في حماية المال العام والحد من تجاوزات بعض العمال والولاة. وبذلك فإن هذه الظاهرة حملت في طياتها جانبين متناقضين: جانباً إصلاحياً يرمي إلى حفظ النظام المالي، وآخر تعسفياً ارتبط بممارسات السلطة وصراعاتها.

وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن خصوصية المغرب الإسلامي القبلية والجغرافية أسهمت في تشكيل طبيعة المصادرات والغرامات فيه؛ فالبعد عن مركز الخلافة، واتساع رقعة البلاد، وتعدد القوى المحلية، كلها عوامل جعلت الولاة والأمرأ يتمتعون بهامش واسع من التصرف المالي والإداري، الأمر الذي انعكس على طبيعة العقوبات المالية وأساليب تطبيقها. كما أن التداخل بين السلطة السياسية والزعامة القبلية منح المصادرات أبعاداً اجتماعية تتجاوز كونها مجرد إجراء مالي.

ومن أبرز ما يمكن استنتاجه من هذا الموضوع التاريخي الحساس أن المال كان يمثل أحد أهم أدوات الهيمنة السياسية في التاريخ الإسلامي الوسيط، وأن السلطة كثيراً ما لجأت إلى الوسائل الاقتصادية لإخضاع الخصوم أو إعادة تشكيل موازين القوة داخل المجتمع. كما تؤكد هذه الدراسة أن التاريخ المالي لا ينفصل عن التاريخ السياسي والاجتماعي، بل يمثل مرآة دقيقة لفهم طبيعة الدولة وآليات حكمها وحدود مشروعيتها.

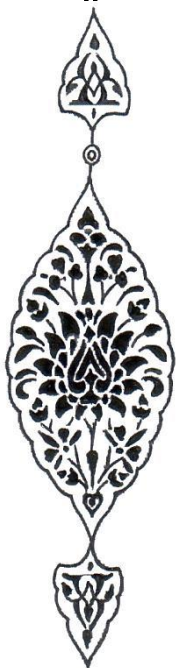


كذلك أثبتت الدراسة أهمية التعامل النقدي مع الروايات التاريخية المتعلقة بالمصادر والغرامات، إذ إن بعض المصادر قد تأثرت بمواقف أصحابها السياسية أو المذهبية، الأمر الذي يقتضي من الباحث التمحيص والموازنة بين الروايات وعدم التسليم بالأحكام الجاهزة. وهذا ما يبرز أهمية المنهج العلمي في دراسة الموضوعات التاريخية الحساسة التي تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن ظاهرة المصادر والغرامات في المغرب الإسلامي لم تكن حدثاً عابراً أو ممارسة هامشية، بل شكلت جزءاً مهماً من البنية الإدارية والمالية والسياسية للدولة خلال القرون الهجرية الأولى. كما أن دراستها تكشف عن طبيعة التحولات التي شهدتها المغرب الإسلامي، وتسلط الضوء على العلاقة المركبة بين السلطة والثروة والمجتمع.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة، على الرغم مما بذل فيها من جهد، تبقى محاولة علمية قابلة للإثراء والتطوير، ولا سيما مع ما تزخر به المكتبات العربية والعالمية من نصوص ووثائق تحتاج إلى مزيد من التحقيق والدراسة. ومن المؤمل أن تفتح هذه الرسالة الباب أمام دراسات أخرى تتناول التاريخ المالي والإداري للمغرب الإسلامي من زوايا أكثر تخصصاً وعمقاً، بما يسهم في إعادة قراءة هذا الجانب المهم من تاريخ الحضارة الإسلامية قراءةً علميةً رصينة بعيدة عن الأحكام المسبقة والتفسيرات الأحادية.

قائمة المصادر والمراجع





قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

أولاً: المصادر الأولية:

- ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد (ت ٧٢٩هـ).
- ١- معالم القرية في طلب الحسبة، ط١، دار الفنون (كمبردج- د.ت).
- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني (ت حوالي ١١١١هـ).
- ٢- المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، د.ت، ط١، مطبعة الدولة التونسية (المحمدية). ١٢٨٦هـ).
- ابن الآبار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت ٦٥٨هـ).
- ٣- الحلة السيرة، تحقيق: حسين مؤنس، ط٢، دار المعارف (القاهرة. ١٩٨٥م).
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري (ت ٦٣٠هـ).
- ٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية (بلا مكان نشر - ١٩٩٤م).
- ٥- الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي (بيروت. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
- ابن الخطيب، الوزير الغرناطي لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله ابن سعيد (ت ٧٧٦هـ).
- ٦- تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط (القسم الثالث من كتاب اعمال الأعلام)، تحقيق: احمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، د. ط، دار الكتاب (الدار البيضاء. ١٩٦٤م).



- ابن الصغير، (ت ٢٩٠هـ).
- ٧- أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق وتعليق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، (بلا مكان - د.ت).
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ).
- ٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، د.ت، د. ط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دار الكتب (مصر. بلا تاريخ نشر).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ).
- ٩- مجموع الفتاوى، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وولده محمد، ط ١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (السعودية - ٢٠٠٤م).
- ابن حنبل، الإمام أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ).
- ١٠- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ١، دار الرسالة (لبنان - ٢٠٠١م).
- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادي الموصلية (ت بعد ٣٦٧هـ).
- ١١- صورة الأرض، د.ت، د. ط، دار صادر أفست ليدن (بيروت. ١٩٣٨م).
- ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر الحضرمي الأشبيلي (ت ٨٠٨هـ).
- ١٢- العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط ١، دار الفكر (بيروت - ١٩٨١م).



- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ).
- ١٣-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق، إحسان عباس، د. ط للأجزاء ١-٣ والسادس أيضاً، ط ١ للأجزاء الرابع والخامس والسابع، دار صادر (بيروت). ١٩٠٠م الأجزاء ١-٣ والسادس أيضاً، ١٩٧١م الجزء الرابع، ١٩٩٤م الجزآن الخامس والسابع).
- ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي العصفري (ت ٢٤٠هـ).
- ١٤-تاريخ خليفة بن خياط، مراجعة وضبط ووضع حواشيه: مصطفى نجيب فواز وحكمته كشلي فواز، ط ١، دار الكتب العلمية (بيروت - ١٩٩٥م).
- ابن عابدين، محمد بن أمين (١٢٥٢هـ).
- ١٥- حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر-١٩٦٦م).
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ).
- ١٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١، مطبعة نهضة مصر (مصر - ١٩٦٠م).
- ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٥٧هـ).
- ١٧- فتوح إفريقيا والأندلس، تحقيق وتقديم: عبدالله أنيس الطباع، د. ط، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني (بيروت. ١٩٦٠م).
- ابن عذاري، أبو العباس احمد بن محمد (ت بعد ٧١٢هـ).



١٨- البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، حققه وضبطه وعلق عليه: بشار عواد معروف و محمود بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي (تونس. ٢٠١٣م).

• ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت ٥٧١هـ).

١٩- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو أجتاز بنواحيها من واديها وأهلها، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بلا مكان نشر. ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

• ابن عميرة الضبي، احمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ).

٢٠- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الاندلس، ط١، دار الكاتب العربي (القاهرة -١٩٦٧م).

• ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ).

٢١- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د. ط، دار الفكر (بلا مكان طبع. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)

• ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ).

٢٢- الامامة والسياسة، د.ت، د. ط، مطبعة الفتوح الأدبية (مصر - د.ت).

• ابن قدامة، عبد الله بن احمد بن قدامة بن مقدم المقدسي (ت ٦٢٠هـ).

٢٣- المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح الحلو، ط١، دار عالم الكتاب (السعودية-١٩٩٧م).



- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).
- ٢٤- البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن المحسن التركي، ط١، دار هجر (مصر - ١٤١٧-١٤٢٠هـ).
- ٢٥- تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت-١٩٩٨م).
- ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤هـ)
- ٢٦- نسب معد واليمن الكبير، تحقيق: ناجي حسن، ط١، عالم الكتب (بيروت - ١٩٨٨م).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ).
- ٢٧- لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر (بيروت. ١٤١٤هـ).
- ابن وادان، حسين بن محمد (حيًا في سنة ١١٧٢هـ).
- ٢٨- تاريخ العباسيين (وبآخره عمال بني العباس بأفريقية إلى آخر الاغلبة)، تحقيق وتقديم: المنجي الكعبي، ط١، دار الغرب الإسلامي (بيروت. ١٩٩٣م).
- ابن وردان، علي (ت ٣٤٥هـ)
- ٢٩- تاريخ مملكة الاغلبة، تحقيق وتقديم: محمد زينهم عزب، ط١، مكتبة مدبولي (القاهرة. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- أبو زكريا، يحيى بن أبي بكر بن سعيد الیهراسني (ت ٤٧١هـ).
- ٣٠- سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق، إسماعيل العربي، ط٢، دار الغرب الإسلامي (بيروت. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).



- الادريسي، محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني (ت ١٢٧٢هـ).
- ٣١- الدرر السنية في أخبار السلالة الادريسية، د.ت، د. ط، طبع على نفقة حفيد المؤلف محمد إدريس المهدي السنوسي، مطبعة الشباب (مصر. ١٣٤٩هـ).
- الادريسي، محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس الحسني الطالبي (ت ٥٦٠هـ).
- ٣٢- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، د.ت، ط ١، عالم الكتب (بيروت. ١٤٠٩هـ).
- الأزهرى، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري (ت ١٠٥٥هـ)
- ٣٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية (مصر - ٢٠٠٣م).
- الأندلسي، الوزير أبو عبدالله محمد بن محمد (ت ١١٤٩هـ).
- ٣٤- الحل السندسية في الأخبار التونسية، ط ١، مطبعة الدولة التونسية (المحمدية. ١٢٨٧هـ).
- البغدادي، أبو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ)
- ٣٥- المحبر، تحقيق: يلزه ليحتن شتير، ط ١، دائرة المعارف الهندية (الهند - ١٩٤٢م).
- البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبد العزيز بن محمد (ت ٤٨٧هـ).
- ٣٦- المسالك والممالك، د.ت، د. ط، دار الغرب الإسلامي (بلا مكان نشر. ١٩٩٢م).
- البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت ٢٧٩هـ).
- ٣٧- فتوح البلدان، د.ت، د. ط، دار ومكتبة الهلال (بيروت، ١٩٨٨م).
- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن الحنبلي (ت ١٠٥١هـ).
- ٣٨- شرح منتهى الإرادات، ط ١، عالم الكتب (بيروت- ١٩٩٣م).
- الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦هـ).



- ٣٩- معجم البلدان، ط٢، دار صادر (بيروت. ١٩٩٥م).
- الحميري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبد المنعم (ت ٩٠٠هـ).
- ٤٠- الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، طبع بمطابع السراج، مؤسسة ناصر للثقافة (بيروت. ١٩٨٠م).
- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسدي (ت ٦٩٦هـ).
- ٤١- معالم الأيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله وعلق عليه: أبو الفضل أبو القاسم عيسى بن ناجي التتوخي، تصحيح وتعليق: إبراهيم شبوح، ط٢، مكتبة الخانجي (مصر. ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).
- الدرجيني، أبو العباس أحمد بن سعيد (٦٧٠هـ).
- ٤٢- طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق وطبع: إبراهيم طلاي، د. ط، بلا اسم دار النشر (بلا مكان طبع. ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ).
- ٤٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط٢، دار الكتاب العربي (بيروت - ١٩٩٣م).
- ٤٤- سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، ط٣، مؤسسة الرسالة (د. م - ١٩٨٥م).
- ٤٥- العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد وآخرين، ط١، دائرة المطبوعات والنشر (الكويت - ١٩٦٠م).
- الرازي، أحمد بن سهل (ت قرن ٤هـ).
- ٤٦- أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله وأخيه إدريس بن عبدالله (انتشار الحركة الزيدية في اليمن والمغرب والديلم)، دراسة وتحقيق: مهر جرار، ط١، دار الغرب الإسلامي (بيروت. ١٩٩٥م).



- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ).
- ٤٧- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، د. ط، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت). ١٣٨٥-١٤٢٢هـ/١٩٦٥-٢٠٠١م).
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٨٣هـ).
- ٤٨- شرح السير الكبير، د. ط، الشركة الشرقية للإعلانات (مصر - ١٩٧١م).
- السلوي، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري (ت ١٣١٥هـ).
- ٤٩- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، د. ط، دار الكتاب (الدار البيضاء. ١٩٥٤م).
- السيواسي، محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي الاسكندراني (ت ٨٦١هـ).
- ٥٠- شرح فتح القدير على الهداية، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر - ١٩٧٠م).
- الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ).
- ٥١- الأم، د. ت، ط ٢، دار الفكر (بيروت. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد (ت ٨٦٥هـ).
- ٥٢- السير، تحقيق: أحمد بن سعود السيابي، د. ط، وزارة التراث القومي والثقافة (سلطنة عمان. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت ٥٤٨هـ).
- ٥٣- الملل والنحل، د. ط، د. ت، مؤسسة دار الحلبي (بلا مكان وتاريخ نشر).
- الشاطبي، أحمد بن موسى بن محمد اللخمي (ت ٧٩٠هـ).
- ٥٤- الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط ١، دار ابن عفان (السعودية - ١٩٩٢م).



- الأصبحي، الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).
- ٥٥- الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء التراث العربي (لبنان - ١٩٨٥م).
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت ٧٦٤هـ).
- ٥٦- الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، د. ط، دار إحياء التراث (بيروت. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ).
- ٥٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر الذي ينتهي بتفسير الآية ٢٧ من سورة إبراهيم وبقيّة التفسير اعادة صف لطبعة الحلبي بنصّها وحواشيها بلا أدنى إشارة، د. ط، دار التربية والتراث (مكة المكرمة. بلا تاريخ نشر).
- ٥٨- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف (مصر. ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).
- العدوي، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ١٠١٠هـ).
- ٥٩- شرح الخرخشي على مختصر خليل، ط ٢، دار الفكر (بيروت - د.ت).
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ).
- ٦٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط ١، دار الحديث (القاهرة-١٩٩٨م).
- الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ).
- ٦١- شفاء العليل في بيان الشبه والمخل وسالك التعليل، تحقيق: احمد الكبيسي، ط ١، مطبعة الارشاد (بغداد-١٩٧١م).
- الفاسي، أبو الحسن علي بن عبدالله ابن أبي زرع (ت ٧٤١هـ).



٦٢- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق: دار المنصور للطباعة والوراقة، د. ط، دار المنصور للطباعة والوراقة (الرباط. ١٩٧٢م).

• الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ).

٦٣- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط ٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

• القاضي النعمان، النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حيون التميمي (ت ٣٦٣هـ).

٦٤- افتتاح الدعوة، ط ١، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات (لبنان - ٢٠٠٥م).

٦٥- الاقتصار، تحقيق: عارف تامر، ط ١، دار الاضواء (بيروت - ١٩٩٦م).

٦٦- الهمة في اتباع الائمة، تحقيق: مصطفى غالب، ط ١، دار ومكتبة الهلال (بيروت - ١٩٧٩م).

• القاضي الانصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ).

٦٧- الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسين محمد، د. ط، المكتبة الأزهرية (مصر - د. ت).

• القرطبي، أبو عبدالله محمد بن احمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ).

٦٨- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم طفيش، ط ٢، دار الكتب المصرية (القاهرة. ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

• القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي بن احمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (ت ٨٢١هـ).



٦٩- صبح الاعشى في صياغة الانشاء، ط١، دار الكتب السلطانية (مصر - ١٩١٩م).

٧٠- نهاية الإرب في معرفة قبائل العرب، تحقيق: ابراهيم الابياري، ط٢، ار الكتاب اللبنانيين (لبنان - ١٩٨٠م)

• القيرواني، أبو اسحاق إبراهيم بن القاسم المعروف بالرقيق القيرواني (ت ٤٢٠هـ).

٧١- تاريخ افريقية والمغرب، تحقيق وتقديم: محمد زينهم عزب، ط١، دار الفرجاني للنشر والتوزيع (بلا مكان نشر. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

• الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف المصري (ت ٣٥٠هـ).

٧٢- الولاة وكتاب القضاة، تهذيب وتصحيح: رفن كست، د. ط، مطبعة الآباء اليسوعيين (بيروت. ١٩٠٨م).

• المالكي، أبو بكر عبدالله بن محمد (ت ٤٧٤هـ).

٧٣- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساکهم وسیر من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوس، مراجعة: محمد العروسي المطوي، ط٢، دار الغرب الإسلامي (بيروت. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

• مجهول، (ت قرن ٦هـ)

٧٤- الاستبصار في عجائب الأمصار، د.ت، د. ط، دار الشؤون الثقافية (بغداد. ١٩٨٦م).

• المراكشي، عبد الواحد بن علي التميمي محي الدين (٦٤٧هـ).

٧٥- المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، تحقيق: صلاح الدين الهواري، ط١، المكتبة العصرية (بيروت. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م).



- المسعودي، محمد الباجي بن أبي بكر المسعودي البكري (ت ١٢٩٧هـ).
- ٧٦- الخلاصة النقية في أمراء افريقية، تحقيق: محمد زينهم عزب، ط ١، دار الآفاق العربية (القاهرة. ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م).
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ).
- ٧٧- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: اسعد داغر، ط ١، دار الهجرة (قم - د.ت).
- المعسكري، محمد أبو راس بن احمد بن عبد القادر بن الناصر الراشدي (ت ١٢٣٨هـ).
- ٧٨- الإصابة فيمن غزا المغرب من الصحابة، تقديم وتحقيق: أحمد الطويلي، د. ط، المطبعة العصرية (تونس. ٢٠١٠م).
- المقدسي، أبو عبدالله محمد بن احمد البشاري (ت ٣٨٠هـ).
- ٧٩- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، د.ت، ط ٣، مكتبة مدبولي (القاهرة. ١٩٩١م).
- مقديش، محمود بن سعيد مقديش أبي الثناء الصفاقسي (ت ١٢٢٨هـ).
- ٨٠- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، ط ١، دار الغرب الإسلامي (بيروت. ١٩٨٨م).
- المقري، شهاب الدين احمد بن محمد التلمساني (ت ١٠٤١هـ).
- ٨١- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ط ١ للأجزاء ٢- ٦ و د. ط للجزأين الأول والسابع، دار صادر (بيروت. الأجزاء ٢- ٦ ١٩٩٧م والجزأين الأول والسابع ١٩٠٠م).
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣هـ).



٨٢- السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت-٢٠٠١م).

• النيسابوري، الحاكم ابو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)

٨٣- المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت-١٩٩٠م).

• النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ).

٨٤- نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، د. ط، دار الكتب العلمية (بيروت. بلا تاريخ نشر).

• اليعقوبي، احمد بن اسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت بعد ٢٩٢هـ).

٨٥- البلدان، د.ت، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت. ١٤٢٢هـ).

ثانياً: المراجع العربية:

• ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي.

٨٦- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بالتحرير والتنوير، د.ت، د. ط، الدار التونسية للنشر (تونس. ١٩٨٤م).

• ابن عميرة، محمد

٨٧- دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، د. ط، المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر. ١٩٨٤م).

• ابن منصور، عبد الوهاب

٨٨- قبائل المغرب، د. ط، المطبعة الملكية (الرباط. ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).

• احمد، نهلة شهاب



- ٨٩- عقبة بن نافع، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد - ١٩٨٩م).
- أبو البصل، علي
- ٩٠- تعريف الفقه المقارن، ط١، بلا مطبعة (مصر - د.ت).
- اسماعيل، وصال حمدي
- ٩١- السياسة العباسية في بلاد المغرب في العصر العباس الأول (١٣٢-٢٣٢هـ / ٧٥٠-٨٤٨م)، ط١، نور حوران للدراسات والنشر والتراث (دمشق - ٢٠٢٥م).
- أبو ضيف، مصطفى احمد
- ٩٢- أثر القبائل العربية في الحياة المغربية منذ الفتح العربي إلى سقوط الدول المستقلة، ط١، دار النشر المغربية (المغرب. ١٩٨٦م).
- الأميني، محمد هادي
- ٩٣- فخ الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) أمير مكة وفاتها، ط٣، شركة الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت - ١٩٩٣م).
- الأنصاري، احمد بك النائب الانصاري الطرابلسي (١٣٢٨هـ/ ١٩١٨م)
- ٩٤- المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، د. ط، مكتبة الفرجاني (طرابلس الغرب. د.ت).
- الباروني، أبو الربيع سليمان
- ٩٥- مختصر تاريخ الاباضية، د. ط، مطبعة الإرادة، الناشر: مكتبة الاستقامة (تونس - ١٩٣٨م).
- الباروني، سليمان باشا
- ٩٦- الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية، مراجعة: محمد علي الصليبي، ط١، دار الحكمة (لندن - ٢٠٠٥م).
- الباروني، يوسف بن أحمد



٩٧- جزيرة جربة في موكب التاريخ، تحقيق وإعداد: سعيد بن يوسف الباروني، د.ط، بلا دار للنشر (جربة - ١٩٩٨م).

• أكوي، أكو برهان محمد

٩٨- تاريخ وعقائد الفرق والحركات الدينية في عصر الخلافة الإسلامية، ط١، الجار العربية (العراق - ٢٠٢٥م)

• بكير، إبراهيم بحاز

٩٩- الدولة الرستمية (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية)، ط٢، جمعية التراث (القرارة - ١٩٩٣م).

• البهيجي، ايناس محمد

١٠٠- تاريخ جماعات الاسلام السياسي في الدولة الإسلامية، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي (الأردن - ٢٠١٧م).

• الثعالب، عبد العزيز

١٠١- تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، جمع وتحقيق: احمد بن ميلاد و محمد إدريس، تقديم ومراجعة: حمادي الساحلي، ط٢، دار الغرب الإسلامي (بيروت - ١٩٩٠م).

• الجزنائي، علي

١٠٢- جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، ط٢، المطبعة الملكية (الرباط - ١٩٩١م).

• جلي، أحمد محمد أحمد

١٠٣- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ط١، شركة الطباعة العربية (السعودية - ١٩٨٦م).

• الحريري، محمد عيسى



١٠٤- الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط٣، دار القلم للنشر والتوزيع (الكويت - ١٩٨٧م).

١٠٥- تاريخ المغرب الاسلامي والاندلس في العصر المريني، ط١، دار القلم (الكويت - ٢٠٠٦م).

• حماد، نزيه

١٠٦- معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط١، دار القلم (سوريا - ٢٠٠٨م).

• حلاق، محمد صبحي

١٠٧- اللباب في فقه السنة والكتاب، ط٢، مكتبة الصحابة (الشارقة - ٢٠٠٤م).

• الخزاعلة، ياسر طالب

١٠٨- الخلافة العباسية وموقفها من الدول المستقلة في المغرب بين القرنين الثاني والرابع الهجريين (١٣٢-٣٦٢ هـ / ٧٤٠-٩٧٣م)، ط١، دار الخليج للصحافة والنشر (الأردن - ٢٠١٧م).

• خطاب، محمود شيت

١٠٩- قادة فتح الاندلس، ط١، مؤسسة علوم القرآن (د.م - ٢٠٠٣م).

١١٠- قادة فتح المغرب العربي، ط٧، دار الفكر العربي (لبنان - ١٩٨٤م).

• دبوز، محمد علي

١١١- تاريخ المغرب الكبير، د. ط، اعادة طبع وتصنيف الكتاب: سعيد الختالي، مؤسسة تاوالت الثقافية (د.م - ٢٠١٠م).

• الدريني، فتحي

١١٢- بحوث مقارنة في لفقه الإسلامي وأصوله، ط٢، مؤسسة الرسالة ناشرون (سوريا - ٢٠٠٨م).



- دكسن، عبد الأمير عبد الحسين
١١٣-الخلافة الأموية (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م)، ط١، دار النهضة العربية (بيروت - ١٩٧٣م).
- الدشراوي، فرحات
١١٤-الخلافة الفاطمية بالمغرب (٢٩٦-٣٦٥هـ / ٩٠٩-٩٧٥م) التاريخ السياسي والمؤسسات، ترجمة: حماد الساحلي، ط١، دار الغرب الإسلامي (بيروت- ١٩٩٤م).
- دنيا، عبد العزيز حافظ
١١٥-موسى بن نصير حياته وعصره، ط١، الدار القومية للطباعة والنشر (القاهرة- ١٩٦٤م).
- الدوري، عبد العزيز
١١٦-مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ط١، مطبعة المعارف (بغداد- د. ت).
- الرافي، عبد الرحمن
١١٧- تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ الى الفتح العربي، ط١، مؤسسة هنداوي (مصر- ٢٠٢٠م).
- رستم، سعد
١١٨- الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات، ط٣، الاوائل للنشر والتوزيع (سوريا - ٢٠٠٥م).
- زامباور، ادوارد كارل
١١٩-معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، أخرجه: زكي محمد حسن بك و حسن احمد محمود، اشترك في ترجمة بعض فصوله: سيدة إسماعيل



كاشف وحافظ احمد و احمد ممدوح، د.ط، دار الرائد العربي (بيروت).
١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

• الزاوي، طاهر احمد

١٢٠- ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، ط١، دار الفتح للطباعة والنشر (بيروت - ١٩٧٠م).

• الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي

١٢١- الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين (د.م - ٢٠٠٢م).

• سالم، السيد عبد العزيز

١٢٢- تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، د. ط، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع (الإسكندرية - ١٩٩٩م).

• السامرائي، خليل إبراهيم وطه، عبد الواحد ذنون ومطلوب ناطق صالح

١٢٣- تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط١، جامعة الموصل منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (العراق - د.ت).

• شعبان، محمد عبد الحي محمد

١٢٤- الدولة العباسية- الفاطميون (٧٥٠-١٠٥٥م/١٣٢-٤٤٨هـ)، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع (بيروت - ١٩٨١م).

١٢٥- صدر الإسلام والخلافة والأموية (٦٠٠-٧٥٠م/١٣٢هـ)، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع (بيروت - ١٩٨٧م).

• شناوة، ناطق عزيز

١٢٦- المختصر في ثورة الشهيد الحسين بن علي بطل فخ (١٦٩هـ/٧٨٦م) أسبابها ونتائجها، ط١، مركز عين للدراسات والبحث المعاصرة (العراق - ٢٠١٨م).



- الصاوي، أحمد بن محمد.
١٢٧- لغة السالك لأقرب المسالك، المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، تحقيق: مصطفى كمال وصفي، د.ط، دار المعارف (مصر - ١٩٨٩م).
- الصلابي، علي محمد
١٢٨- الدولة العبيدية الفاطمية، ط١، مكتبة الصحابة (الإمارات العربية المتحدة - ٢٠٠٧م).
- الطاهري، أحمد
١٢٩- المغرب الأقصى ومملكة بني طريف البرغواطية خلال القرون الأربع الهجرية الأولى، ط١، بلا اسم مطبعة (د. م - ٢٠٠٥م).
- الطبسي، نجم الدين
١٣٠- السجن والنفي في مصادر التشريع الإسلامي، ط١، مؤسسة بستان كتاب (قم - ١٤٢٥هـ).
- طقوش، محمد سهيل
١٣١- تاريخ الطولونيين والاشقيديين والحمدانيين، ط١، دار النفائس (بيروت - ٢٠٠٨م).
- طه، عبد الواحد ذنون
١٣٢- دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، ط١، دار المدار الإسلامي (بيروت - ٢٠٠٤م).
- ١٣٣- أثر الطبري على المؤرخين المغاربة دراسة تطبيقية مقارنة مع ابن عذاري المراكشي، بحث منشور ضمن كتاب الإمام الطبري فقيهاً ومؤرخاً ومفسراً وعالمًا بالقراءات، ط١، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية (بيروت - ٢٠٠١م).
- طه، عبد الواحد ذنون والسامرائي، خليل إبراهيم ومطلوب، ناطق صالح



- ١٣٤- تاريخ المغرب العربي، ط١، دار المدار الإسلامي (بيروت - ٢٠٠٤م).
- عبد الحميد، سعد زغلول
- ١٣٥- تاريخ المغرب العربي، د. ط، منشأة المعارف (الإسكندرية - ١٩٩٣م).
- عبد الرزاق، محمود إسماعيل
- ١٣٦- الاغالبية (١٨٤-٢٩٦هـ) سياستهم الخارجية، ط٣، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية (مصر - ٢٠٠٠م).
- ١٣٧- الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط٢، دار الثقافة (الدار البيضاء - ١٩٨٥م).
- ١٣٨- الادارسة (١٧٢-٣٧٥هـ) حقائق جديدة، ط١، مكتبة مدبولي (القاهرة - ١٩٩١م).
- عبد المنعم، محمود عبد الرحمن
- ١٣٩- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ط١، دار الفضيلة (مصر - ١٩٩٩م).
- عبد الله، نافع
- ١٤٠- محمد بن القاسم الثقفي فاتح السند، ط١، بلا اسم مطبعة (د. م- ١٩٩٧م).
- العربي، إسماعيل
- ١٤١- دولة الادارسة ملوك تلمسان وفاس وقرطبة، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر - ١٩٨٣م).
- العدوي، إبراهيم أحمد.
- ١٤٢- موسى بن نصير مؤسس المغرب العربي، سلسلة أعلام العرب ٦٨، ط١، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (د. م - ١٩٦٧م).
- الغرابي، علي مصطفى



١٤٣- تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين، ط١، بلا دار نشر (السعودية - د. ت).

• غنايم، محمد نبيل

١٤٤- مذاهب مصر الفقهية في القرن الثالث الهجري (دراسة فقهية مقارنة)، ط١، دار الهداية (مصر - ١٩٩٨م).

• فيلالي، عبد العزيز

١٤٥- المظاهر الكبرى في عصر الولاة ببلاد المغرب والاندلس، ط١، دار المعارف (مصر - ١٩٩١م).

• قلجبي وقتيبي، محمد رواس وحامد صادق

١٤٦- معجم لغة الفقهاء، ط٢، دار النفائس (بيروت - ١٩٨٨م).

• الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس.

١٤٧- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق ووضع فهارسه: محمد حمزة بن علي الكتاني، د. ط، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس (د. م - د. ت).

• لقبال، موسى

١٤٨- المغرب الإسلامي، ط٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر - ١٩٨١م).

• معمر، علي يحيى

١٤٩- الاباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، ط٢، مطبعة التضامن، الناشر: مكتبة وهبة (القاهرة - ١٩٨٧م).



- ١٥٠- الاباضية مذهب إسلامي معتدل، تقديم وتعليق: احمد بن سعود السيابي، ط٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مكتب الإفتاء (سلطنة عمان. د. ت).
١٥١- الاباضية بين الفرق الإسلامية، ط٣، مطبعة المدينة (سلطنة عمان - ٢٠٠٠م).

• محمود، منى حسن

- ١٥٢- دراسات في العلاقات بين الدولة الإسلامية والدولة البيزنطية في العصر العباسي الأول، ط١، دار الكتاب العربي (لبنان - ١٩٩٠م).

• مصطفى والنهار، فوزي وعمار محمد

- ١٥٣- تاريخ العصر العباسي والأندلسي السياسي والحضاري، ط١، منشورات جامعة دمشق (سوريا - ٢٠١٢م).

• المعاضدي والجميل، خاشع ورشيد عبد الله

- ١٥٤- تاريخ الدويلات العربية والإسلامية في المشرق والمغرب، ط١، مطبعة جامعة بغداد (بغداد - ١٩٨٠م).

• مؤنس، حسين

- ١٥٥- فتح العرب للمغرب، د. ط، مكتبة الثقافة الدينية (د. م - د. ت).
١٥٦- أطلس تاريخ الإسلام، ط١، الزهراء للأعلام العربي (القاهرة - ١٩٨٧م).
١٥٧- تاريخ المغرب وحضارته، ط١، العصر الحديث للنشر والتوزيع (بيروت - ١٩٩٢م).

• الكردي، نجم الدين

- ١٥٨- المقادير الشرعية والاحكام الفقهية المتعلقة بها، ط٢، بلا اسم مكتبة (مصر - ٢٠٠٥م).

ثالثاً: المراجع المعربة:



- بتلر، ألفريد
١٥٩- فتح العرب لمصر، ترجمة: محمد فريد ابو حديد، ط١، مؤسسة هنداوي
(مصر - ٢٠٢٢م).
- بل، هارولد إدريس
١٦٠- الهيلينية في مصر من الاسكندر الاكبر الى الفتح العربي، تعريب: زكي
علي، ط٢، دار المعارف (مصر- د.ت)
- جولدتسيهر، اجنتس
١٦١- مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط١، مطبعة السنة
المحمدية (القاهرة - ١٩٥٥م).
- جوليان، شارل أندري
١٦٢- تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب: محمد مزالي و البشير بن سلامة، ط٢، الدار
التونسية للنشر (تونس - ١٩٨٣م).
- روزنثال، فرانز
١٦٣- مقدمة المقدمة في سيرة ابن خلدون والتعريف بمقدمته، ترجمة: أحمد العدوي،
ط١، دار الكتب المصرية (مصر - ٢٠٢٢م).
- الطالب، محمد
١٦٤- الدولة الأغلبية- التاريخ السياسي (١٨٤-٢٩٦هـ/ ٨٠٠-٩٠٩م)، تعريب:
المنجي الصيادي، مراجعة وتدقيق: حمادي الساحلي، ط٢، دار الغرب الإسلامي
(بيروت - ١٩٩٥م).
- فلهاوزن، يوليوس



١٦٥- تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، مراجعة: حسين مؤنس، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة - ١٩٦٨م).

• كاهن، كلود

١٦٦- التاريخ والمؤرخون، بحث منشور ضمن كتاب التاريخ والمؤرخون في الحضارة العربية الإسلامية، ترجمة: قاسم عبده قاسم، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (الجيزة - ٢٠١٧م).

• لاکوست، إيف

١٦٧- العلامة ابن خلدون، ترجمة: ميشال سليمان، ط٢، دار الفارابي (بيروت - ٢٠١٧م).

• لاندو، روم

١٦٨- الإسلام والعرب، ترجمة: منير البعلبكي، ط٢، دار العلم للملايين (بيروت - ١٩٧٧م).

• ليفيتسكي، تادايوش

١٦٩- دراسات شمال افريقية، ترجمة: احمد بومزقو، إعداد للنشر وتقديم، محمد ومادي، مؤسسة تاوالت الثقافية (الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠٠٥م).

• متر، آدم

١٧٠- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (عصر النهضة في الإسلام)، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، ط٥، دار الكتاب العربي (بيروت - د. ت).

• الهامي، محمد.

١٧١- رحلة الخلافة العباسية، ط١، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة (مصر - ٢٠١٣م).



- هل، د. ر
١٧٢- الحرب والسلام في تاريخ الدولة العربية، ترجمة وتعليق: جاسم صكبان علي، ط١، الناشر: المركز الأكاديمي للأبحاث، توزيع: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر (بيروت - ٢٠١٧م).
- هوتسما، مارتاين تيودور وآخرون
١٧٣- موجز دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، ط١، مركز الشارقة للإبداع الفكري (الشارقة - ١٩٩٨م).
- رابعاً: الموسوعات:
- دوزي، رينهارت بيتر آن
١٧٤- تكملة المعاجم العربية، نقله الى العربية وعلق عليه: ج١-٨ محمد سليم النعيمي/ ج٩-١٠ جمال الخياط، ط١، وزارة الثقافة والإعلام (العراق - ١٩٧٩-٢٠٠٠م).
- السقاف، علوي عبد القادر مع مجموعة من الباحثين
١٧٥- الموسوعة الفقهية، د. ط، موقع الدرر السنية على الانترنت dorar.net (د. م - ١٤٣٣هـ).
- الشنواني، أحمد محمد
١٧٦- موسوعة عباقرة الحضارة العلمية في الإسلام، ط١، دار الزمان (السعودية- ٢٠٠٧م).
- الصلاحات، سامي محمد
١٧٧- معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء، ط١، دار الشروق (القاهرة - ١٣٨٥هـ).



- الطيب، محمد سليمان
١٧٨- موسوعة القبائل العربية- بحوث ميدانية وتاريخية، ط٣، دار الفكر العربي (د.
م - ١٤٢١-١٤٣١هـ).
- المؤلف، مجموعة من المؤلفين
١٧٩- الموسوعة الفقهية الكويتية، ط٢ للأجزاء ١-٢٣ دار السلاسل الكويت، ط١
للأجزاء ٢٤-٣٨ دار الصفوة مصر، ط٢ للأجزاء ٣٩-٤٥ طبعة الوزارة، وزارة
الأوقاف والشؤون الدينية (الكويت - ١٤٠٤-١٤٢٧هـ).
- المؤلف، نخبة من اللغويين
١٨٠- المعجم الوسيط، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، دار الفكر (بيروت
- ١٩٧١م).
- خامساً: الرسائل العلمية والأطاريح:
 - برناوي، وفاء يعقوب جبريل
١٨١- دولة بني مدرار الصفرية بالمغرب الأقصى الإسلامي دراسة تاريخية حضارية
(١٤٠-٣٤٧هـ / ٧٥٧-٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ٢٠٠٣م.
 - بزة، نوال
١٨٢- الغرامات والعقوبات في المغرب الأوسط ق ٢ هـ - ١٠ هـ / ٨ م - ١٦ م
دراسة سياسية واجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنا،
الجزائر، ٢٠٢٢م.
 - ابن علي، العالية وابن عبدالله، الزهرة



١٨٣- علماء المغرب الأوسط من خلال طبقات المشايخ للدرجيني، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة غرداية. ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م).

• قنن، خليل محمد

١٨٤- مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٣م.

• أبو هدهود، طارق محمود محمود

١٨٥- ابن الأثير ودوره في الكتابة التاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية. ٢٠٠٩م.

• رمضان، شريف، حكيمة وصبرينة

١٨٦- فتوحات حسان بن النعمان الغساني في بلاد المغرب الإسلامي (٧٣-٨٥هـ/ ٦٩٣-٧٠٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج، الجزائر، ٢٠١٥م.

• ضيدان، محمد حميد عبد

١٨٧- روايات الواقدي (ت ٢٠٧هـ) عن العصر الراشدي في مصنفات البلاذري (ت ٢٧٩هـ) والطبري (ت ٣١٠هـ). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، كلية التربية - قسم التاريخ، ٢٠٢٥م، العراق.

• مطرود، أكرم فؤاد.

١٨٨- عقوبة النفي في المغرب الإسلامي (٢٢٠هـ-٢٩٧هـ/٦٤٢م-٩٠٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، كلية التربية - قسم التاريخ، ٢٠٢٤م، العراق.



سادسًا: البحوث والمجلات:

- إبراهيم وحليمة، بن مهية وبوقافة
١٨٩-الحراك القبلي في المغرب الاوسط ما بين القرنين ٥-٤هـ، قراءة في نموذج
قبيلة كتامة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الامير عبد
القادر للعلوم الإسلامية، العدد ٢، المجلد ٧، الجزائر، ٢٠٢١م.
- بومداح، مرزوق
١٩٠-النزاع بين القبائل اليمانية والقيسية في المشرق الإسلامي وأثره على الدولة
الأموية (٦٤-١٣٢هـ / ٦٨٤-٧٥٠م)، بحث منشور في حوليات التاريخ
والجغرافيا، ع ١٢، الجزائر، ٢٠١٧م.
- بوكريديمي، نعيمة
١٩١-تطور مفهوم الإمامة عند الخوارج الرستميين أنموذجًا (١٦٠هـ/٢٩٦هـ)، بحث
منشور في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف، مج ١٣، ع ٢، الجزائر، ٢٠٢١م.
- بختاوي، قاسم
١٩٢-مصادر التمويل ونظام الجباية في الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٦هـ / ٧٧٧-
٩٠٩م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد ١٢، العدد ٢،
القسم (ب)، الجزائر، ٢٠١٩م.
- العبود، نافع
١٩٣-توفيق آل المهلب بن أبي صفرة ودورهم في التاريخ حتى منتصف القرن الرابع
الهجري، أطروحة دكتوراه غير منشورة (كلية الآداب جامعة بغداد. ١٩٧٦م).
- علال، خالد كبير



١٩٤- نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة، بحث منشور على موقع الشبكة العنكبوتية:

<https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF+%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1+%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%84+%D9%86%D9%82%D8%AF+%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A9+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9&oq=%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF+%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1+%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%84+%D9%86%D9%82%D8%AF+%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A9+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9&aqs=chrome..69i57j33i16l0.20489j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8#ip=1:~:text=%D9%86%D9%82%D8%AF%20%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D8%A9%20%D9%85%D9%86%C2%A0...-,%D9%86%D9%82%D8%AF%20%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D>



[8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A8%20%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86%20%D9%82%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A9،-Internet%20Archive](https://thahabi.org/book/4789/read/1?askLastPage=true)

- علي، أمير جواد كاظم
١٩٥- وقعة فخ (١٦٩هـ/٧٦٨م) دراسة تحليلية في النص التاريخي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج ٢، ع ٦٧، العراق.
- عيسى والحاج جاسم، طه حسين وسامي حمود
١٩٦- جهود أبو عبد الله الشيعي في التمهيد للحكم الفاطمي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع ٤، بغداد، ٢٠٢١م.
- صالح، الزرويل
١٩٧- الكتابة التاريخية عند أبي زكرياء يحيى الوارجلاني (ت ٤٧٤هـ/١٠٨١م)، بحث منشور في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية جامعة غرداية/ قسم التاريخ، العدد ١٢، بلا تاريخ نشر.
- المخزومي، صادق
١٩٨- ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) منهجه وموارده في كتاب المعارف، رسالة ماجستير منشورة (معهد التاريخ والتراث الفكري للدراسات العليا-بغداد. ٢٠٠٠م).
- مشهور، نعمت عبد اللطيف
١٩٩- مقال منشور ضمن كتاب موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة عبر الحساب التالي:

<https://thahabi.org/book/4789/read/1?askLastPage=true>



- نصار، محمود حسن
- ٢٠٠- عبد الرحمن بن حبيب الفهري والياً على إفريقية (١٢٧-١٣٧هـ/٧٤٥-٧٥٥م)، مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، ع ١١، مصر، ٢٠١٢م.
- هنو، حاتم فهد.
- ٢٠١- المكوس والمصادر في العهد السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠هـ/ ١٠٥٥-١١٩٢م)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ع ٤١، العراق، ٢٠٢٠م.



Abstract

Financial confiscation was one of the fiscal and political practices employed by authorities in the Islamic Maghreb during the period between 22 and 297 AH (643–910 CE). It generally referred to the seizure of an individual's wealth or property by the state, often as a punishment for political opposition, administrative corruption, rebellion, or the misuse of public funds. In some cases, confiscation was also used to strengthen state finances and consolidate political authority.

The study of financial confiscations is important because it sheds light on the relationship between wealth and power in early Islamic societies. It helps historians understand how governments managed financial resources, dealt with political rivals, and maintained administrative control. Moreover, confiscations reveal important aspects of social and economic life, including the distribution of wealth and the position of influential groups within society.

Researching this subject also contributes to a broader understanding of state institutions in the Islamic Maghreb. Through the examination of confiscation policies, scholars can



better assess the effectiveness of governance, the role of fiscal administration, and the challenges faced by rulers in maintaining political stability.

In conclusion, financial confiscations were not merely economic measures but significant political tools that influenced the development of the Islamic Maghreb. Their study provides valuable insights into the economic, administrative, and social history of North Africa during one of its most formative periods.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Wasit – College of Education for Human Sciences

Department of History



Confiscations and fines in Islamic Morocco (22–297 AH)

A Thesis is submitted **to** the Council of the College of
Education for Humanities, as partial requirements for fulfillment
a Master's degree in Islamic History

by

Moataz Jaafar Mousa

Supervisor

Prof. PHD

Haider Mazhar Askar

2026 ad

1448 ah